البنك السعودي الأول
(المعروف سابقا بالبنك السعودي البريطاني)
إفصاحات الركن الثالث الصادرة بتاريخ 31 ديسمبر 2023

PUBLIC

جدول المحتويات

الجداول والقوالب		الصفحة
لمحة عامة حول إدارة المخاطر والمقاييس الاحترازية الرئيسية والأصول مرجحة المخاطر	KM1 – المقاييس الرئيسية (على مستوى المجموعة الموحدة)	4
	OVA – طريقة إدارة المخاطر البنكية	5
	OV1 – لمحة عامة حول الأصول مرجحة المخاطر	17
الارتباطات بين القوائم المالية والمخاطر النظامية	LIA – إيضاح الفروق بين مبالغ المخاطر المحاسبية والتنظيمية	18
	LI1 – الاختلافات بين النطاقات المحاسبية والتنظيمية لتوحيد وتخطيط القوائم المالية مع فئات المخاطر النظامية	19
	LI2 – المصادر الرئيسية للاختلافات بين مبالغ المخاطر التنظيمية والقيم الحالية في القوائم المالية	20
تكوين رأس المال وإجمالي القدرة على استيعاب الخسارة الكلية	CC1 – تكوين رأس المال التنظيمي	21
	CC2 – تسوية رأس المال التنظيمي في الميزانية العمومية	24
	CCA1 – الملامح الرئيسية لأدوات رأس المال التنظيمي والأدوات الأخرى المؤهلة للقدرة على استيعاب الخسارة الكلية - المستوى الأول	25
	CCA1 – الملامح الرئيسية لأدوات رأس المال التنظيمي والأدوات الأخرى المؤهلة للقدرة على استيعاب الخسارة الكلية - المستوى الثاني	26
تدابير الرقابة الاحترازية الكلية	CCyB1 – التوزيع الجغرافي لحالات التعرض للمخاطر الائتمانية المستخدمة في عازلة مواجهة التقلبات الدورية	27
معدل الرفع	LR1 – ملخص مقارنة الموجودات المحاسبية مقابل قياس تعرض معدل الرفع	28
	LR2 – نموذج الإفصاح المشترك لمعدل الرفع	29
السيولة	LIQA – إدارة مخاطر السيولة	30
	LIQ1 – معدل تغطية السيولة (LCR)	33
	LIQ2 – نسبة صافي التمويل الثابت (NSFR)	34
المخاطر الائتمانية	CRA – معلومات نوعية عامة حول المخاطر الائتمانية	35
	CR1 – النوعية الائتمانية للموجودات	38
	CR2 – التغير في أسهم القروض المتعثرة وسندات الدين	39
	CRB – الإفصاحات الإضافية المتعلقة بالنوعية الائتمانية للموجودات	40
	CRC – متطلبات الإفصاح النوعي المتعلق بطرق تخفيف المخاطر الائتمانية	41
	CR3 – أساليب تخفيف المخاطر الائتمانية – لمحة عامة	42

جدول المحتويات

الجداول والقوالب		الصفحة
	CRD – الإفصاح النوعي المتعلق باستخدام البنك لتصنيفات ائتمانية خارجية بموجب الطريقة المعيارية للمخاطر الائتمانية	43
	CR4 – الطريقة المعيارية – التعرض للمخاطر الائتمانية وآثار تخفيف المخاطر الائتمانية (CRM)	46
	CR5 – الطريقة المعيارية – الانكشاف لفئات الأصول المرجحة بالمخاطر	47
المخاطر الائتمانية للطرف المقابل	CCRA – الإفصاح النوعي المتعلق بالمخاطر الائتمانية للأطراف المقابلة	48
	CCR1 – تحليل المخاطر الائتمانية للطرف المقابل (CCR) حسب الطريقة	49
	CCR3 – الطريقة المعيارية لحساب التعرض للمخاطر الائتمانية للطرف المقابل حسب المحفظة النظامية وأوزان المخاطر	49
	CCR5 – مكونات الضمانات الإضافية لمخاطر الطرف المقابل الائتمانية	50
	CCR8 – الانكشاف للأطراف المقابلة المركزية	51
تعديل تقييم الائتمان	CVAA – متطلبات الإفصاح النوعي العام المتعلقة بتعديل تقييم الائتمان	52
	CVA1 – المنهج الأساسي المبسّط المتعلق بتعديل تقييم الائتمان (BA-CVA)	52
مخاطر السوق	MRA – متطلبات الإفصاح النوعي المتعلق بمخاطر السوق	53
	MR1 – مخاطر السوق بموجب الطريقة الموحدة	54
المخاطر التشغيلية	الإفصاح النوعي للمخاطر التشغيلية	55
	OR1 – الخسائر التاريخية	56
	OR2 – المؤشرات والمكونات الفرعية للعمل	57
	OR3 – الحد الأدنى المطلوب لرأس مال المخاطر التشغيلية	57
مخاطر نسبة الفائدة	IRRBB – الإفصاح النوعي والكمي المرتبط بمخاطر نسبة الفائدة في المحفظة البنكية	58
المكافآت	REMA – سياسة المكافآت	64
	REM1 – المكافآت الممنوحة خلال السنة المالية	74
	REM2 – المدفوعات الخاصة	75
	REM3 – المكافآت المؤجلة	75

KM1: المقاييس الرئيسية (على مستوى المجموعة الموحدة) (الأرقام الموجودة بآلاف الريالات)

		أ	ب	ج	د	هـ
		ديسمبر 23	سبتمبر 23	يونيو 23	مارس 23	ديسمبر 22
رأس المال المتاح (المبالغ)						
1	الأسهم العادية فئة 1 (حقوق المساهمين)	48,053,574	45,815,367	47,033,351	47,479,334	45,236,926
1أ	نموذج المحاسبة للخسائر الائتمانية المتوقعة المحملة بالكامل	47,353,603	44,946,144	45,990,286	46,262,422	43,846,169
2	الفئة 1	52,038,574	45,815,367	47,033,351	47,479,334	45,236,926
2ب	نموذج المحاسبة للخسائر الائتمانية المتوقعة المحملة بالكامل الفئة 1	51,338,603	44,946,144	45,990,286	46,262,422	43,846,169
3	إجمالي رأس المال	57,997,047	51,769,107	52,877,981	53,240,890	51,032,068
3أ	نموذج المحاسبة للخسائر الائتمانية المتوقعة المحملة بالكامل لإجمالي رأس المال	53,312,075	50,899,884	51,834,797	52,023,978	49,641,312
الأصول مرجحة المخاطر (المبالغ)						
4	إجمالي الأصول مرجحة المخاطر	294,150,926	280,685,087	284,628,078	276,097,045	256,252,391
4أ	إجمالي الأصول مرجحة المخاطر (قبل الحد الأدنى)	294,150,926	280,685,087	284,628,078	276,097,045	256,252,391
نسب رأس المال المبنية على المخاطر كنسبة من الأصول مرجحة المخاطر						
5	نسبة الأسهم العادية فئة 1(%)	16.34%	16.32%	16.52%	17.20%	17.65%
5أ	نموذج المحاسبة للخسائر الائتمانية المتوقعة المحملة بالكامل للأسهم العادية فئة 1 (%)	16.10%	16.01%	16.16%	16.76%	17.11%
5ب	نسبة الأسهم العادية فئة 1(%) (النسبة قبل الحد الأدنى)	17.69%	16.32%	16.52%	17.20%	17.65%
6	نسبة الفئة 1 (%)	17.69%	16.32%	16.52%	17.20%	17.65%
6أ	نموذج المحاسبة للخسائر الائتمانية المتوقعة المحملة بالكامل للفئة (1) - (%)	17.45%	16.01%	16.16%	16.76%	17.11%
6ب	نسبة الفئة 1 (%) (النسبة قبل الحد الأدنى)	17.69%	16.32%	16.52%	17.20%	17.65%
7	نسبة إجمالي رأس المال (%)	19.72%	18.44%	18.58%	19.28%	19.91%
7أ	نموذج المحاسبة للخسائر الائتمانية المتوقعة المحملة بالكامل لنسبة إجمالي رأس المال- (%)	18.12%	18.13%	18.21%	18.84%	19.37%
7ب	نسبة إجمالي رأس المال (%) (النسبة قبل الحد الأدنى)	19.72%	18.44%	18.58%	19.28%	19.91%
متطلبات حفظ راس المال الإضافية من أسهم الفئة 1 كنسبة مئوية من الأصول مرجحة المخاطر						
8	متطلبات احتياط المحافظة على عازلة رأس المال المضادة للتقلبات الدورية (2.5% من 2019) (%)	2.50%	2.50%	2.50%	2.50%	2.50%
9	متطلبات احتياط المحافظة على عازلة مواجهة التقلبات الدورية (%)	0.03%	0.01%	0.04%	0.01%	0.01%
10	متطلبات إضافية للبنوك المؤثرة على النظام المحلي و/ أو العالمي -(%)	0.50%	0.50%	0.50%	0.50%	0.50%
11	مجموع متطلبات البنك المحددة من أسهم الفئة 1 لمواجهة التقلبات الدورية (%) (سطر 8 + سطر9 + سطر 10)	3.03%	3.01%	3.04%	3.01%	3.01%
12	الفئة 1 من الأسهم العادية المتاحة بعد استيفاء الحد الأدنى لمتطلبات رأسمال البنك (%)	13.31%	13.31%	13.49%	14.19%	14.64%
نسبة الرافعة المالية بموجب بازل 3						
13	مجموع مقياس تعرض نسبة الرافعة المالية بموجب بازل 3	443,085,201	418,607,436	410,117,874	402,342,673	439,898,722
14	نسبة الرافعة المالية بموجب بازل 3 (%) (بما في ذلك تأثير أي إعفاء مؤقت مطبق لاحتياطيات البنك المركزي)	11.74%	10.94%	11.47%	11.80%	10.28%
14أ	نموذج المحاسبة للخسائر الائتمانية المتوقعة المحملة بالكامل نسبة الرافعة المالية بموجب بازل 3 (بما في ذلك تأثير أي إعفاء مؤقت مطبق لاحتياطيات البنك المركزي) (%)	11.59%	10.74%	11.21%	11.50%	9.97%
14ب	نسبة الرافعة المالية بموجب بازل 3 (%) (باستثناء تأثير أي إعفاء مؤقت مطبق لاحتياطيات البنك المركزي)	11.59%	10.82%	11.21%	11.50%	9.97%
14ج	نسبة الرافعة المالية بموجب بازل 3 (%) (بما في ذلك تأثير أي إعفاء مؤقت مطبق لاحتياطيات البنك المركزي) مع تضمين القيم المتوسطة لأصول معاملات تمويل الأوراق المالية	11.59%	10.82%	11.21%	11.50%	9.97%
14د	نسبة الرافعة المالية بموجب بازل 3 (%) (باستثناء تأثير أي إعفاء مؤقت مطبق لاحتياطيات البنك المركزي) مع تضمين القيم المتوسطة لأصول معاملات تمويل الأوراق المالية	11.59%	10.82%	11.21%	11.50%	9.97%
معدل تغطية السيولة (LCR)						
15	**مجموع الأصول السائلة عالية الجودة**	**93,770,049**	**96,166,082**	**96,006,267**	**94,357,438**	**87,322,535**
16	مجموع التدفق النقدي الصافي إلى الخارج	51,033,770	51,213,040	53,580,021	45,575,840	50,793,513
17	معدل تغطية السيولة (%)	183.74%	187.78%	179.18%	207.03%	171.92%
معدل صافي التمويل الثابت (NSFR)						
18	**مجموع التمويل الثابت المتاح**	**225,704,648**	**211,917,342**	**211,852,483**	**211,485,333**	**203,404,980**
19	مجموع التمويل الثابت المطلوب	176,667,657	175,636,744	167,580,458	161,679,701	158,908,356
20	معدل صافي التمويل الثابت	127.76%	120.66%	126.42%	130.81%	128.00%

OVA: طريقة إدارة المخاطر البنكية

(أ) تحديد طريقة العمل وبيانات المخاطر

تتمثل الأهداف الرئيسية للبنك في تقديم مجموعة متعددة ومتكاملة من المنتجات والخدمات المصرفية للعملاء من الأفراد والشركات عبر شبكة قوامها 104 فروع (2022: 108 فروع) في المملكة العربية السعودية، ويعمل بها 4,055 موظفًا كما في 31 ديسمبر 2023 (مقارنة بعام 2022: 3,889 موظفًا). علمًا بأنه ليس للبنك شركات تابعة مؤسسة أو تعمل خارج المملكة.

يقدم البنك منتجات مصرفية متوافقة مع الشريعة ومعتمدة من قبل لجنة شرعية مستقلة وتحت إشرافها. كما يقدم البنك لعملائه مجموعة كاملة من المنتجات المصرفية التقليدية والخدمات التي تشمل الحسابات الجارية والادخارية والودائع لأجل والتمويلات الائتمانية للشركات والقروض الشخصية والسكنية والمستحقات التجارية وحلول تمويل سلاسل التوريد وإدارة النقد والمدفوعات وأعمال الخزينة وبطاقات الائتمان.

تربط البنك شراكة استراتيجية وثيقة مع مجموعة إتش إس بي سي، وهي إحدى أكبر المجموعات المصرفية وأكثرها انتشارًا حول العالم. وتعطي هذه الشراكة الاستراتيجية بنك الأول ميزة تنافسية تمكنه من الوصول إلى أفضل عروض للخدمات في السوق على المستويين المحلي والعالمي يضعها في متناول عملائه، حيث تمتلك مجموعة إتش إس بي سي 31% من أسهم الأول.

يتكون الهيكل التنظيمي للبنك من قطاعات العمل الرئيسية التالية:

تقدم **إدارة الثروات والمصرفية الشخصية** الخدمات والمنتجات لعملائها من الخدمات المصرفية الشخصية والخاصة، ويشمل ذلك الودائع لأجل والحسابات الجارية والادخارية والتمويل العقاري وقروض الاستهلاك وبطاقات الائتمان حيث يحتل البنك مركزًا رائدًا في السوق على هذا الصعيد في المملكة. وتقدم الخدمات المصرفية طيفًا واسعًا من الحلول الرقمية للعملاء بما يمكنهم من الوصول إلى حساباتهم في أي وقت ومن أي مكان إضافة لإمكانية التعامل مع شبكة الفروع التقليدية.

تشمل شرائح العملاء تقسيمات الأثرياء "بريمبير" و"بريفيرد (أعلى الأثرياء)" و"أدفانس" و"برايوريتي (الأثرياء)" و"الروَّاد (الجمهور الأرقى)" وسوق عموم العملاء. تساعد مراكز وصالات خدمات "البريمبير" و"الأدفانس" المخصصة في تقديم المنافع وتوفير الخدمات ذات الأولوية لهذه الشرائح الثرية، مع دعم احتياجات العملاء من خلال مدراء علاقات مدربين تدريبًا عاليًا، موجودين داخل شبكة الفروع والقنوات الافتراضية. ويبرز تركيز بنك الأول في الوقت الحاضر على الأفراد من ذوي المراكز المالية المرموقة من واقع عدد مراكز "البريمبير" و"البريفيرد" التي تم إنشائها في المملكة. وهذه المراكز الحصرية تقدم لعملاء خدمات "بريمبير" و"بريفيرد" خدمات ومنتجات مصممة حسب احتياجاتهم الخاصة، وتلبي احتياجاتهم العالمية من خلال التعاون مع الشبكة العالمية لمجموعة إتش إس بي سي.

تعد الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات واحدة من أكبر أقسام الخدمات المصرفية التجارية في المملكة من حيث إيرادات التشغيل وحجم الميزانية العمومية. يخدم البنك عملاء الخدمات المصرفية للشركات من خلال فرق متخصصة من مديري العلاقات (RMs) يكون مقرها في المراكز التجارية الرئيسية في المملكة. تقوم تلك الفرق من خلال إقامة علاقة وثيقة على المدى البعيد مع عملائها بتكوين فهم شامل للمتطلبات المالية للعملاء الأفراد لتقديم حلول مصممة من مجموعة كاملة من المنتجات والخدمات المصرفية التقليدية أو الإسلامية للشركات. ويمكن لمديري العلاقات بهدف خدمة عملائهم، الاستعانة بفرق متخصصة في مجالات الخزينة والسيولة وإدارة النقد، وتمويل التجارة والذمم المدينة والاستثمارات المصرفية والتأمين. وبالإضافة إلى هذه المجموعة الشاملة من المنتجات والخدمات المحلية، يحتل بنك الأول مركزًا فريدًا يتيح الوصول إلى الأسواق والخدمات المالية العالمية من خلال شراكته مع مجموعة إتش إس بي سي. وتنقسم الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات إلى أربعة أقسام: الخدمات المصرفية المؤسسية العالمية (GIB)، والشركات متعددة الجنسيات (MNC)، والشركات الكبرى (LCB) والأسواق المتوسطة (MMK).

تعمل الخدمات المصرفية المؤسسية العالمية على تخصيص مديري العلاقات للعمل مع الحكومة والوزارات السعودية، فضلاً عن العديد من الهيئات الأخرى ذات الصلة بالحكومة والمؤسسات والشركات العالمية في المملكة العربية السعودية. بالإضافة إلى ذلك، تدير هذه الشريحة جميع العلاقات مع المؤسسات المالية، على سبيل المثال البنوك وبيوت الأوراق المالية والوسطاء التجار وشركات التأمين. ومن خلال العلاقات القوية لبنك الأول مع مجموعة إتش إس بي سي والشراكة مع إتش إس بي سي العربية السعودية يحتل فريق الخدمات المصرفية المؤسسية مركزًا فريدًا في تقديم حلول مصممة طبقًا لاحتياجات عملائها محليًا وعالميًا. ومن خلال توليفة خبراتها ومواردها التي لا مثيل لها، تمكنت الخدمات المصرفية المؤسسية من دعم مشاريع البنية التحتية الرئيسية في المملكة، ومساندة الشركات السعودية في توسعها دوليًا، والاستفادة من السيولة من خلال المؤسسات المالية غير السعودية بطريقة التمويل عبر وكالات ائتمانات التصدير، أو السندات العالمية والصكوك.

تتم إدارة الشركات متعددة الجنسيات التي يقع مقرها الرئيسي خارج المملكة العربية السعودية والتي لها عمليات واسعة في المملكة من قبل مديري العلاقات المتخصصين ضمن شريحة الشركات متعددة الجنسيات، حيث تركز فرق مديري العلاقات المخصصين على دعم احتياجات العملاء الباحثين عن الخبرة المحلية وجودة الخدمات الدولية المتوقعة.

ويكون قسم الشركات الكبرى (LCB) مسؤولاً عن تقديم مجموعة كاملة من الخدمات والحلول المالية من بنك الأول إلى "الشركات الكبرى" المحلية. يتم تعيين مدير علاقات مخصص إلى عملاء قسم الشركات الكبرى لهيكلة الحلول التي تلبي احتياجاتهم المصرفية. وبصفته بنكًا شريكًا لمجموعة إتش إس بي سي، يمكن لبنك الأول مساعدة العملاء من الشركات الكبرى في خطط التوسع عبر الحدود من خلال إيجاد الحلول المناسبة لتمكينهم من النمو إقليميًا وعالميًا.

يتم اختيار عملاء الأسواق المتوسطة (MMK) من قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة، حيث يسعى البنك للحفاظ على التزامه طويل الأجل تجاه العملاء من الشركات الصغيرة في المملكة العربية السعودية، وتحقيق فعالية المشاركة في برنامج "كفالة"؛ وهو برنامج ضمانات حكومي يشجع البنوك على إقراض الشركات الصغيرة.

يتم تضمين مجموعات المنتجات التالية أيضًا ضمن مجموعة منتجاته وخدماته:

إدارة النقدية والسيولة العالمية (GLCM)، والتي تقدم مجموعة واسعة من حلول الأعمال الرقمية والإلكترونية المتكاملة للعملاء لتلبية احتياجاتهم من عمليات الدفع والذمم المدينة وإدارة السيولة.

تقدم التجارة العالمية وتمويل الذمم المدينة (GTRF) مجموعة شاملة من المنتجات التجارية الأساسية (خدمات الاستيراد والتصدير والضمانات) وحلول منظمة، مثل حلول تمويل الذمم المدينة وسلسلة التوريد. كما تقدم هياكل تمويل فعالة وكاملة (سواء تقليدية أو إسلامية) للعملاء لدعم التجارة وتحسين رأس المال العامل مع تقليل مخاطر السوق.

الخزينة تتولى إدارة الخزينة وظيفتين أساسيتين في بنك الأول، حيث تقدم الخزينة بصفة رئيسية لعملاء الخدمات المصرفية للشركات وعملاء المؤسسات والخدمات المصرفية الخاصة مدخلاً لأسواق رأس المال وحلول العملات الأجنبية والمشتقات من خلال فريق المبيعات والمتاجرة الخاصة بها، إلى جانب ما تقوم به في الوقت ذاته بإدارة مخاطر السيولة والأسواق بالبنك، بما في ذلك توظيف الفائض التجاري للبنك من خلال محفظتها الاستثمارية المدارة من قبل وحدة إدارة الميزانية العمومية.

أسواق رأس المال تعد قطاع العمل الجديد التي تجمع بين الإقراض بالهامش والوساطة وإدارة الأصول التي تم الاستحواذ عليها من جانب إتش إس بي سي العربية السعودية في سبتمبر 2022 مع الشركة التابعة المملوكة بالكامل لنا، وهي الأول للاستثمار. وبالنظر إلى الهدف المشترك لهذه الأعمال، في إدارة، ترتيب، تقديم المشورة والحفظ في أعمال الأوراق المالية، فإن عملية الاستحواذ تجمع مصالح بنك الأول في هذه الأنشطة وتسمح للبنك بتوسيع نطاق استراتيجيته لتحقيق أغراض أكبر.

أخرى تشمل شريحة "أخرى" بشكل رئيسي أنشطة استثمارات البنك، ومشروعه المصرفي الاستثماري المشترك، وبنك إتش إس بي سي العربية السعودية، واستثمارات الأسهم. إن شركة إتش إس بي سي العربية السعودية عبارة عن بنك استثماري رائد في المملكة ويتصدر بثبات جداول التصنيف الرئيسية، مستفيدًا من قوة امتياز بنك الأول في المملكة وإمكانيات إتش إس بي سي العالمية.

يتم عرض مزيد من المعلومات حول الخزينة المصرفية للشركات في القسم "أبرز النقاط في أداء قطاع الأعمال" في التقرير السنوي والحسابات.

(ب) هيكل حوكمة المخاطر

تعتبر الإدارة في نطاق إطار واضح للمخاطر أحد الأركان الأساسية للحوكمة في بنك الأول.

تواصل لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة عملها كلجنة معينة من قبل مجلس الإدارة لمراجعة واعتماد المسائل المتعلقة بالمخاطر. وتجتمع اللجنة 4 مرات سنويًا، وتتكون من 5 أعضاء، من بينهم أعضاء من مجلس الإدارة غير التنفيذيين وأعضاء من خارجه. وقد أسند لهذه اللجنة مهمة الإشراف على مجلس الإدارة وتقديم المشورة له بشأن كافة المسائل المهمة المتعلقة بالمخاطر، وأيضًا تقديم التوجيه الاستراتيجي لإدارة المخاطر على مستوى بنك الأول، بما في ذلك تحديد الأولويات والإشراف على تنفيذ مبادرات مخاطر التحول الرئيسية.

يطبق بنك الأول إطارًا قويًا لحوكمة المخاطر لتحل محل المساءلة المعمول بها على مستوى البنك:

هيكل اللجان الإدارية في الأول

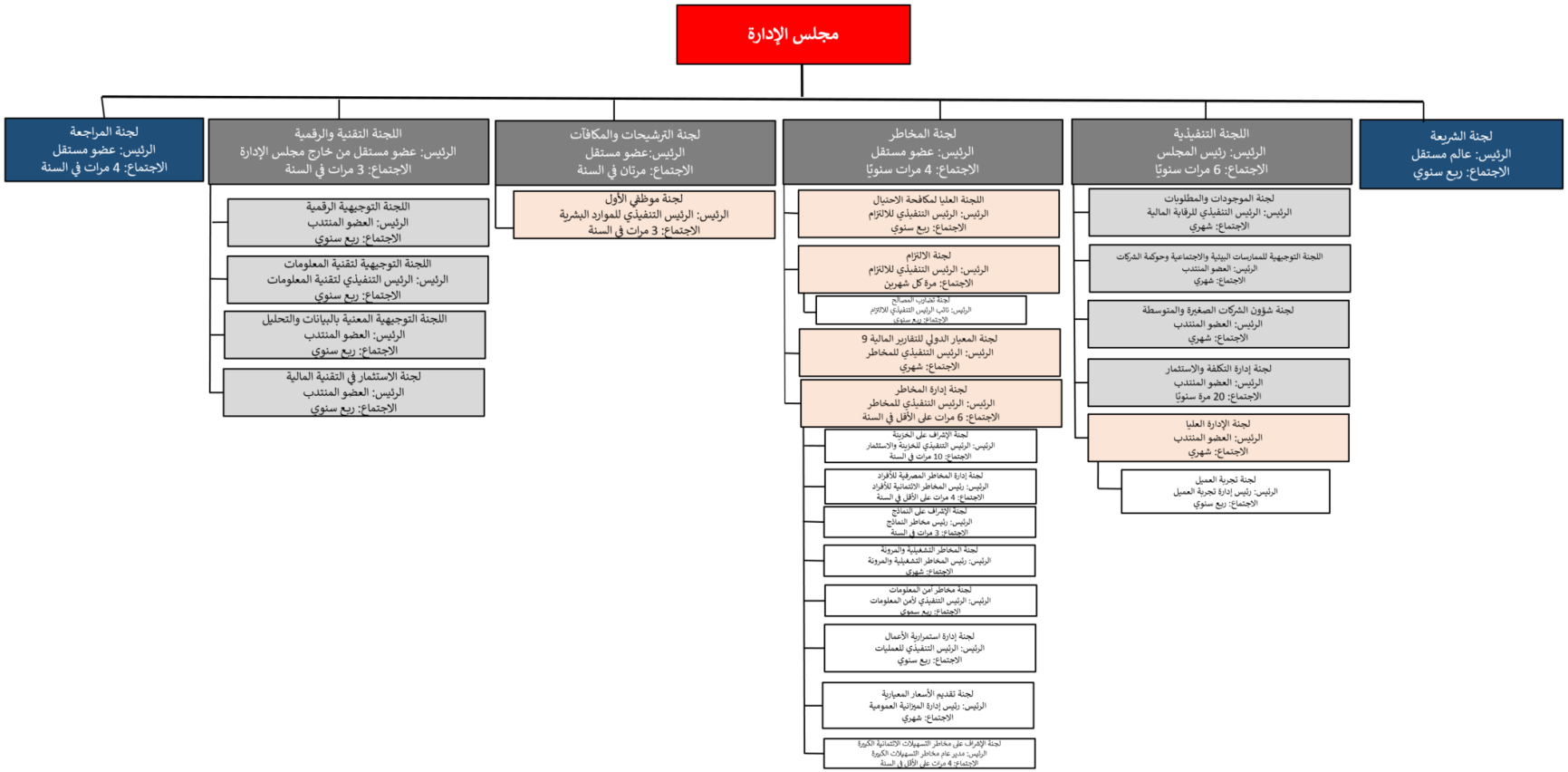

يطبق بنك الأول نموذج "خطوط الدفاع الثلاثة" حيث تكون وحدات العمل مسؤولة عن المخاطر المقابلة لمجالاتها ذات الصلة، ويتعين عليها ضمان تحديد كافة المخاطر الرئيسية وتخفيفها ومراقبتها من خلال وضع الضوابط المناسبة. ويشكل الالتزام (بما في ذلك مخاطر الاحتيال)، والشؤون القانونية، والموارد البشرية، والشريعة، والإدارة التشغيلية والمرونة، والشؤون المالية، ومخاطر النموذج جزءًا من خط الدفاع الثاني وتقع عليها مسؤولية توفير الضمان ومواجهة التحديات والإشراف على تضمين سياساتهم داخل خط الدفاع الأول. وتمثل إدارة المراجعة الداخلية خط الدفاع الثالث، حيث توفر ضمانًا مستقلاً للإدارة العليا ومجلس الإدارة حول فعالية الضوابط الداخلية.

يتولى الرئيس التنفيذي للمخاطر رئاسة قسم إدارة المخاطر في بنك الأول، والذي تتمثل وظيفته في تقديم تقارير إلى لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة (BRC). جميع المجالات الواقعة ضمن إدارة المخاطر تقدم تقاريرها مباشرة إلى الرئيس التنفيذي للمخاطر، وهي مستقلة عن وحدات الأعمال.

تخضع أدلة سياسة حوكمة بنك الأول الأساسية التي تشمل مبادئ بنك الأول، وإطار إدارة المخاطر، وسياسة الائتمان لمراجعة سنوية من قبل مجلس الإدارة أو اللجان المعينة.

وقد تضمن إطار الإبلاغ عن المخاطر المعتادة إلى مجلس الإدارة جملة أمور منها بيان تقبل المخاطر، وجدول درجات المخاطر، والمخاطر الكبيرة والناشئة. ويتم تجميع هذه البيانات وتقديمها إلى لجان حوكمة المخاطر ذات الصلة، حيث تتم مناقشة التقارير والاتفاق على خطط العمل.

(ج) قنوات إبلاغ وعدم قبول المخاطر وتطبيق ثقافة المخاطر

إدارة المخاطر في بنك الأول هي إدارة مستقلة تخضع لرئاسة الرئيس التنفيذي للمخاطر (CRO)، والذي يقدم تقاريره مباشرة إلى لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة.

على الرغم من أن وحدات العمل تتحمل مسؤولية رئيسية في إدارة المخاطر الخاصة تحت إشراف الرئيس التنفيذي للمخاطر ولجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة، فإن لجنة المخاطر المنبثقة من مجلس الإدارة (BRC) ولجنة إدارة المخاطر (RMC) ولجنة الموجودات والمطلوبات (ALCO) تتحمل مسؤولية رئيسية في ضبط مسألة تقبل المخاطر بشكل عام في بنك الأول.

وتتضمن مبادئ بنك الأول المبادئ الأساسية للمصارف، والتي يتم تطبيقها وتقييمها كجزء من عملية تقييم الأداء السنوي في سبيل دمج ثقافة المخاطر. وهذه المبادئ مدعومة بالحوار وقنوات التصعيد العاجل وعمليات إدارة العواقب.

فيما يلي وصف موجز لتكوين اللجان الرئيسية:

مجلس الإدارة (BOD) - يجتمع مجلس الإدارة بشكل عام أربع مرات سنويًا. ويتكون من أحد عشر عضوًا ("أعضاء مجلس الإدارة") بمن فيهم رئيس المجلس والعضو المنتدب. يجب أن يكون رئيس مجلس الإدارة عضوًا غير تنفيذي، ويكون سعودي الجنسية، بينما يتم اختيار العضو المنتدب من بين أعضاء مجلس الإدارة الذين يتم تعيينهم من جانب إتش إس بي سي القابضة بي في. ووفقًا للوائح بنك الأول، يجب تعيين ثمانية (8) أعضاء من قِبل الجمعية العامة العادية لمدة ثلاث سنوات بطريق الانتخاب وفقًا لطريقة التصويت التراكمي ("أعضاء مجلس الإدارة المنتخبون")، وثلاثة (3) منهم يعينهم المساهم مجموعة إتش إس بي سي القابضة بي في ("أعضاء مجلس الإدارة المعينون")، بعد الحصول على تأكيد بعدم الممانعة من جانب البنك المركزي السعودي قبل القيام بأي عملية تعيين. ويجوز إعادة تعيين جميع أعضاء مجلس الإدارة لمدد جديدة. ويختص مجلس الإدارة بإدارة بنك الأول ومراقبة الإدارة التنفيذية له.

لجنة المخاطر (BRC) - أسند لهذه اللجنة مهمة الإشراف على كافة المسائل المهمة المتعلقة بالمخاطر وتقديم المشورة لمجلس الإدارة بشأنها، وأيضًا تقديم التوجيه الاستراتيجي عن المخاطر على مستوى بنك الأول، بما في ذلك تحديد الأولويات والإشراف على تنفيذ مبادرات مخاطر التحول الرئيسية. وتتكون هذه اللجنة من ثلاثة إلى خمسة أعضاء، والذين يجب أن يكونوا من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين. وتجتمع اللجنة أربع مرات سنويًا، ويرأسها أحد المديرين غير التنفيذيين يعينه مجلس إدارة بنك الأول. لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة عبارة عن لجنه من لجانه وترفع تقاريرها إليه مباشرةً.

اللجنة التنفيذية (EXCOM) - وفقًا للوائح البنك الداخلية، تتألف اللجنة التنفيذية من ثلاثة إلى خمسة أعضاء، ويجب أن تجتمع ست مرات على الأقل سنويًا. تساعد اللجنة العضو المنتدب في حدود الصلاحيات التي يحددها له المجلس، وتتعامل مع الأمور المحالة إليها منه أو من مجلس الإدارة، شريطة ألا يكون للجنة التنفيذية صلاحية تغيير أي قرار أو قواعد أو لوائح يتخذها أو يضعها مجلس الإدارة. يشمل هذا التفويض إقرار خطة التشغيل السنوية والخطة الاستراتيجية، وتقييم فرص الاستثمار، والتسهيلات الائتمانية / المسائل الائتمانية بما يتجاوز حدود المخاطر والنفقات ضمن حدود النفقات التي يحددها مجلس الإدارة، والإشارة إلى القضايا الرئيسية التي تعرض على عناية العضو المنتدب أو الإدارة التنفيذية من قِبل لجان الإدارة. اللجنة التنفيذية لمجلس الإدارة عبارة عن لجنة من لجانه وترفع تقاريرها إليه مباشرةً.

لجنة المراجعة (AUCOM) - تشكل اللجنة طبقًا للوائح والتعليمات ذات الصلة، وتجتمع على الأقل أربع (4) مرات سنويًا، بالإضافة إلى أي اجتماعات أخرى تعقد عند الحاجة، وتتكون اللجنة من ثلاثة إلى خمسة أعضاء من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين في بنك الأول ومن خارج أعضاء مجلس الإدارة الذين يجب أن يشكلوا أغلبية الأعضاء. وتشرف اللجنة على إدارة المراجعة الداخلية، وتراقب وتشرف على أداء مدير عام المراجعة الداخلية والأنشطة التي يقوم بها، وتستعرض نقاط ضعف الرقابة وأوجه القصور في النظام. كما إنها مسؤولة عن مراجعة البيانات المالية المرحلية والسنوية، بما في ذلك الامتثال للسياسات المحاسبية، وتزويد مجلس الإدارة بتعليقاتها وملاحظاتها. تقوم اللجنة باستعراض تقارير المراجعة وتقديم توصياتها بشأنها، وتوصي إلى مجلس الإدارة أيضًا بتعيين مراجعي الحسابات للبنك، وتحديد أتعابهم، ومراجعة خطة المراجعة، ومتابعة أعمال مراجعي الحسابات وملاحظاتهم، مع الموافقة على أي عمل يتجاوز أعمال المراجعة العادية، وأي مهام أخرى على النحو المنصوص عليه في لائحة عمل اللجنة التي أقرها مجلس الإدارة ووافقت عليها الجمعية العامة العادية. لجنة المراجعة عبارة عن لجنة من اللجان التابعة لمجلس الإدارة وترفع تقاريرها إليه مباشرةً.

لجنة الترشيحات والمكافآت (NRC) - تتألف اللجنة من ثلاثة إلى خمسة أعضاء، وتجتمع مرتين على أساس نصف سنوي أو أكثر من ذلك إذا اقتضى الأمر. توصي اللجنة مجلس الإدارة بالترشيحات لعضوية مجلس الإدارة بما يتماشى مع سياسات ومعايير عضوية مجلس إدارة بنك الأول التي أقرها مجلس الإدارة ووافقت عليها الجمعية العامة العادية، وتستعرض اللجنة سنويًا المهارات والقدرات المطلوبة من أولئك الذين تنطبق عليهم شروط عضوية مجلس الإدارة بما في ذلك الوقت ما يحتاجه عضو مجلس الإدارة لأعمال مجلس الإدارة، وتستعرض هيكل مجلس الإدارة، وتقيّم فعالية ذلك بالإضافة إلى الأعضاء واللجان، وتضمن استقلالية الأعضاء المستقلين وعدم وجود تضارب محتمل في المصالح. وتتولى أيضًا مراجعة نطاق وحدود حوكمة بنك الأول، بالإضافة إلى وضع واعتماد سياسات وخطط المكافآت والترشيحات، وتقديم التوصيات اللازمة في هذا الصدد، وأي واجبات أخرى على النحو المنصوص عليه في لائحة عمل اللجنة التي أقرها مجلس الإدارة ووافقت عليها الجمعية العامة العادية. يرأس اللجنة عضوًا مستقلاً في مجلس الإدارة، وتتألف من أعضاء مجلس إدارة غير تنفيذيين وأعضاء من خارج المجلس. لجنة الترشيحات والمكافآت عبارة عن لجنة من اللجان التابعة لمجلس الإدارة وترفع تقاريرها إليه مباشرةً.

اللجنة التقنية والرقمية (TDC) - تعين اللجنة من قبل مجلس الإدارة وتقدم تقاريرها مباشرة إليه. وتتكون من ثلاثة إلى خمسة أعضاء ويخضع تعيينهم لعدم الممانعة البنك المركزي السعودي. تتمثل مسؤولية اللجنة التقنية والرقمية في مساعدة مجلس الإدارة في وضع خطة بنك الأول الاستراتيجية والأهداف الاستراتيجية والمبادرات الرئيسية فيما يتعلق بتقنية المعلومات والتقنية الرقمية والتحول الرقمي والابتكار والإشراف على تنفيذ كل منها.

اللجنة الشرعية (SC) - تجتمع اللجنة بشكل دوري لتوفير آراء الشريعة إلى "بنك الأول" والشركات التابعة له في جميع الأعمال والاستفسارات والمسائل والمشكلات المتعلقة بالشريعة، والتي تقدمها "الخدمات المصرفية الإسلامية". تتمتع اللجنة الشرعية في بنك الأول بصلاحيات الإشراف على البنك والشركات التابعة له. لجنة الشريعة في بنك الأول هي لجنة مستقلة تتألف من أبرز علماء الشريعة المرموقين من المملكة العربية السعودية لإبداء رأي الشريعة إلى بنك الأول والشركات التابعة له في جميع الاستفسارات والمسائل والقضايا المتعلقة بالشريعة المقدمة إليه من قبل "الخدمات المصرفية الإسلامية ". يلتزم بنك الأول بشكل صارم بالامتثال لقرارات اللجنة الشرعية. ويتم ترشيح اللجنة الشرعية من قِبل لجنة الترشيحات والمكافآت في بنك الأول، ويتم تعيينها من قِبل مجلس الإدارة. تقوم لجنة الترشيحات والمكافآت بتقييم أداء أعضاء اللجنة بناءً على كفاءتهم ومعرفتهم ومؤشر المساهمة الفعالة. ترفع اللجنة الشرعية تقاريرها ومحاضر اجتماعاتها إلى مجلس الإدارة. تخضع العلاقة بين اللجنة الشرعية وبنك الأول للائحة عمل اللجنة الشرعية (TOR).

(د) النطاق والسمات الأساسية لأنظمة قياس المخاطر

يتم تحديد المخاطر الكبيرة التي قد تؤثر على عمليات بنك الأول وتقييمها بشكل دقيق وقياسها تحت الضغط كمًا ونوعًا، وتتم دورة مراجعة المخاطر كما يلي:

- إجراء مراجعة شهرية للمخاطر الكبيرة والناشئة ومناقشتها في لجنة إدارة المخاطر من خلال إعداد تقرير مخاطر المؤسسة وخطط إجراءات التخفيف.
- مراجعة إجراءات تقبل المخاطر بصفة مستمرة من قِبل لجنة إدارة المخاطر بالتنسيق مع أقسام العمل.
- رفع التقارير لكل فئة من فئات المخاطر إلى لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة على أساس ربع سنوي.
- تحديث سيناريوهات اختبارات الإجهاد والنتائج نصف سنويًا بناء على المعايير المعدلة والمراجعة من قِبل لجنة الموجودات والمطلوبات ولجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة.
- مناقشة الإدارة العليا لمنهجيات تقبل المخاطر وتقييمها خلال لجنة إدارة المخاطر.
- قيام لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة بمناقشة واعتماد تقبل المخاطر وعمليات التقييم الداخلي لكفاية رأس المال وإجراءات التقييم الداخلي لكفاية السيولة.

المخاطر الائتمانية هي مخاطر الخسارة المالية نتيجة عجز العميل أو الطرف المقابل عن الوفاء بالتزاماته عند استحقاقها. تنشأ مخاطر الائتمان في الأساس من إقراض الشركات وإقراض الأفراد والتمويل التجاري وضمان اكتتاب الخزينة والقروض المشتركة. ولكن مخاطر الائتمان تنشأ أيضًا من المنتجات خارج الميزانية العمومية، مثل الضمانات والمشتقات، أو من حيازات بنك الأول من سندات الدين.

تعتبر الثقافة القوية للإقراض الحكيم والمسؤول حجر الزاوية في فلسفة إدارة المخاطر التي ينتهجها بنك الأول. ويتم تحقيق ذلك من خلال الرقابة الفعالة والإدارة للمخاطر والعمل على الحد من الخسائر الائتمانية مع تعزيز العائدات بالتناسب مع المخاطر.
توفر أدلة الائتمان إرشادات وسياسات وإجراءات واضحة ومتناسقة لإدارة محافظ الأصول المصرفية للشركات والأفراد. وتتم مراجعة أدلة السياسة سنويًا من قِبل وحدة إدارة المخاطر الائتمانية، وتعتمد من قِبل الرئيس التنفيذي للمخاطر / لجنة الإشراف على ائتمان المؤسسات (WCOC)، ولجنة إدارة المخاطر للموافقة عليها لاحقًا من قِبل لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن المجلس بما يتماشى مع لوائح البنك المركزي السعودي المتعلقة بإدارة مخاطر الائتمان.

يتم تقييم مخاطر الائتمان من خلال وحدة اعتماد الائتمان التي ترفع تقاريرها إلى العضو المنتدب من خلال الرئيس التنفيذي للمخاطر، مما يضمن حصولها على درجة مناسبة من الاستقلالية. وتتولى الفرق مسؤولية اتخاذ قرارات اعتماد الائتمان، فضلاً عن الجوانب الرئيسية لأنظمة تصنيف المخاطر، بما في ذلك الاختيار والتنفيذ والأداء والرقابة.

تتم مراجعة إجراءات الموافقة سنويًا من قبل لجنة المخاطر المنبثقة من مجلس الإدارة في حدود التفويضات المنحدرة من مستوى مجلس الإدارة. ويتم التركيز ضمن بنك الأول على مسؤولية الأفراد بالنسبة لاتخاذ القرارات الائتمانية، وبالتالي فإن هناك سلسلة من حدود صلاحيات الموافقة المفوضة المعتمدة من قبل مجلس الإدارة.

تمثل الإدارة الفاعلة الاستباقية للمحافظ المالية عنصرًا رئيسيًا في الثقافة الائتمانية للبنك، ويتحقق ذلك من خلال التالي:

- المراجعة المنتظمة للتسهيلات من قبل مسؤولي القروض والائتمان سنويًا على الأقل.
- تشغيل قسم لإدارة الأصول الخاصة المستقلة لمعالجة مشكلات عدم الوفاء وغيرها من المشاكل الأخرى ذات العلاقة.
- المراقبة المركزية لتركيز الائتمان في بعض الدول والقطاعات / الصناعات المتخصصة والمنتجات والعملاء ومجموعات العملاء مع رفع تقارير شهرية إلى لجنة إدارة المخاطر وتقارير ربع سنوية إلى لجنة المخاطر المنبثقة من مجلس الإدارة. كذلك تتم جدولة تركيز الطرف المقابل في لجنة الموجودات والمطلوبات (ALCO).
- التطوير المستمر للتقنيات المحسنة لقياس المخاطر وتقييمها ولتحقيق أقصى قدر من العوائد الموزونة على رأس المال.
- تطوير واعتماد الأنظمة الآلية لمعالجة الطلبات وأنظمة التقييم، وذلك من أجل تحقيق الاتساق في القرارات وتكريس إطار فعال لإجراءات الطلبات.
- إطار منظم للتدريب الائتماني والتأهيل وذلك من أجل تحقيق الوعي بالمخاطر وقدرات التقييم الائتماني.

تستند قرارات الإقراض الشخصي على نماذج التقييم الائتماني واستراتيجيات القرارات، والتي يتم تطويرها باستخدام البيانات الداخلية والمعلومات التي توفرها الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية (سمة)، مع تطبيق درجات السلوكيات من أجل دعم معالجة إجراءات بطاقات الائتمان والتفويض والتحصيلات وقرارات مراجعة حدود الصلاحيات.
يستند مخصص الخسائر الائتمانية إلى المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9، حيث يتعين على البنك الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة ("ECL")، ويتم حسابها من خلال عملية تأخذ في الاعتبار الأحداث الماضية والظروف الحالية ومعلومات التنبؤ، ولتحديث الخسائر الائتمانية المتوقعة المعترف بها في كل تاريخ من تواريخ إعداد التقارير لعكس التغيرات في المخاطر الائتمانية.

يدير بنك الأول فرقًا لإدارة الأصول الخاصة والاسترداد وذلك من أجل إدارة الشركات المتعثرة ماليًا، وأيضا القروض المعدومة بهدف زيادة معدلات الاسترداد. بالنسبة للحسابات عالية القيمة وغيرها من الحسابات التي تعاني من المشاكل، فإن عملية الاسترداد تنطوي على مشاركة مباشرة من جانب "الإدارة القانونية". وفيما يتعلق بالعمليات المصرفية الشخصية، فهناك قسم التحصيلات المتخصص بتقديم المشورة حول الديون وأنشطة الاسترداد في كل مرحلة من مراحل التعثر، ويتم إدراج خدمات وكالات الاسترداد الخارجية والدولية حيثما دعت الحاجة.

تستهلك المخاطر الائتمانية الجزء الأكبر من متطلبات الحد الأدنى لرأس المال في بنك الأول. ويضمن بنك الأول بفضل المبادئ والمؤشرات المعتمدة لديه الحفاظ على انضباط رأسمالي دقيق من خلال التسعير والإدارة الصحيحين للمخاطر الائتمانية ذات العلاقة بمتطلبات رأس المال التنظيمي والاقتصادي.

مخاطر السوق: تتمثل مخاطر الأسواق في أن التقلب في عوامل مخاطر السوق، بما في ذلك أسعار الصرف الأجنبي وأسعار السلع وأسعار الفائدة والأسهم، من شأنها أن تخفض دخل بنك الأول أو قيمة محافظه.

تنشأ مخاطر الصرف الأجنبي من المراكز المفتوحة، سواء طويلة أو قصيرة المدى، بأي عملة أجنبية مما يؤدي إلى نشوء مخاطر التغير في أسعار الصرف.

يصنف بنك الأول مخاطر أسعار الصرف الأجنبي كالتالي:

- **مخاطر محفظة تداول العملات الأجنبية** – تنشأ هذه المخاطر من تداول العملات الأجنبية كالعقود الفورية والآجلة والمبادلات والخيارات. وتتم مراقبة مخاطر التداول من خلال وضع حدود صلاحيات لكل عملة من العملات ومستويات المخاطر الإجمالية، وكذلك من خلال إجراءات قيمة المخاطر واختبار الإجهاد.
- **مخاطر العملات الأجنبية في المحفظة البنكية** – تنشأ هذه المخاطر من عدم تطابق قيمة العملة / إعادة التقييم بين الموجودات والمطلوبات، بما في ذلك الفوائد المتراكمة والمصروفات المستحقة. يتم تحويل عدم التطابق إلى الخزينة، وتتم إدارته على أساس يومي من خلال محفظة التداول.

يستخدم بنك الأول سلسلة من الضوابط والإجراءات لإدارة مخاطر السوق التي تتراوح بين ضوابط محددة لوقف الخسارة وحدود تحليل الحساسية، بما في ذلك حركة القيمة الحالية لنقطة الأساس (PVBP) لتقييم تأثير الحركة في أسعار الفائدة، بالإضافة إلى حدود صلاحيات خسائر قيمة المخاطر المحددة لتقدير الخسارة المحتملة من تحركات السوق على مدى فترة زمنية محددة ومستوى معين من الثقة وذلك باستخدام طريقة محاكاة المستويات السابقة. ويميز بنك الأول القيود الموضوعة على قيمة المخاطر، ويكمل تحليلاته باختبارات الإجهاد المالي في السيناريوهات لأجل تقييم آثار الأحداث الصعبة ولكن المقبولة، أو التحركات في متغيرات السوق.

ومع أن بنك الأول يستخدم كلاً من منهجية القيمة المعرضة للمخاطر والقواعد المعيارية في إدارة مخاطر السوق، إلا أن متطلبات رأس المال يتم تقييمها لكافة المراكز باستخدام المعايير والقواعد القياسية المحددة من قبل البنك المركزي السعودي.

المخاطر التشغيلية ومخاطر المرونة (ORR): بصفتها وحدة مشتركة تتولى إدارة مخاطر المرونة والإشراف على المخاطر التشغيلية، فإن الهدف الرئيسي يتمثل في ضمان الحوكمة الفعالة والإدارة الفعالة لمخاطر المرونة والمخاطر التشغيلية. وتقوم وحدة إدارة المخاطر التشغيلية ومخاطر المرونة بذلك من خلال تسليم وتضمين أطر عمل فعالة، والإشراف الشامل على العمليات والمخاطر والضوابط. ويؤدي هذا إلى تمكين الوحدة من تحدي المؤسسة بشكل بناء لفهم آثارها المحتملة والمؤكدة من الأحداث الداخلية للمخاطر التشغيلية ومخاطر المرونة.
المخاطر التشغيلية ومخاطر المرونة: يتكون إطار الحوكمة من توجيهات المخاطر التشغيلية وإجراءاتها ومعلومات إدارتها بالنسبة للجان المختلفة والإشراف عن طريق لجنة المخاطر التشغيلية والرقابة الداخلية. ويتم إجراء عملية تقييم المخاطر التشغيلية بشكل دوري أو مرة واحدة على الأقل سنويًا من قِبل كل وحدة من وحدات العمل وقسم الدعم مع مناقشة المخرجات من قبل لجنة المخاطر التشغيلية والمرونة.

تُمكِّن مخاطر المرونة بنك الأول من تنفيذ أهدافه التجارية في حدود تقبل المخاطر من خلال:

- تكوين وجهة نظر متسقة عبر ستة محاور للمخاطر مدرجة تحت مظلة المرونة، وهي: مخاطر الطرف الثالث؛ وتقنية المعلومات والأمن السيبراني، ومعالجة المعاملات، واستمرارية الأعمال، والأمن المادي، وعدم توفر المباني؛ بالإضافة إلى
- مواءمة تركيز البنوك ومهاراتها مع المخاطر المادية، والتغيير الاستراتيجي والابتكار عبر مجالات التركيز التي تكون معرضة بشدة للتهديدات ذات الصلة بالمرونة والأساسية لمنتجات وخدمات بنك الأول التي يتم طرحها في السوق.

لقد صنف بنك الأول المخاطر إلى فئتين رئيسيتين، وهما المخاطر المالية والمخاطر غير المالية. تشكل المخاطر التشغيلية والمرونة جزءًا من المخاطر غير المالية، والتي تم تصنيفها إلى 8 فئات كبيرة من المخاطر على النحو التالي:-

- الجريمة المالية
- المخاطر القانونية
- مخاطر الشريعة
- مخاطر الالتزام باللوائح التنظيمية
- مخاطر إعداد التقارير المالية والضرائب
- مخاطر النماذج
- مخاطر الأفراد
- مخاطر المرونة

أسس البنك وحدة مخاطر أمن المعلومات التي ترفع تقاريرها مباشرة لرئيس إدارة المخاطر. توفر هذه الوحدة ضمانًا بأن البنية التحتية للبنك آمنة ومتوافقة مع سياسات أمن المعلومات / الأمن السيبراني من خلال مراقبة تدفقات المعلومات وإدارة مخاطر البيانات وإدارة الوصول عبر أنظمة بنك الأول الأساسية.

تعبر مخاطر الأمن السيبراني عن احتمالية التعرض لخسارة أو الخسارة الفعلية الناتجة عن هجوم إلكتروني أو اختراق للبيانات على بنك الأول. نواصل تعزيز إطار عمل الرقابة الإلكترونية لدينا وتحسين إمكانات الصمود والمرونة والأمن السيبراني التي نمتلكها، بما في ذلك الكشف عن التهديدات والتحليلات، والتحكم في الوصول، وضوابط أنظمة الدفع، وحماية البيانات، وضوابط الشبكة، والنسخ الاحتياطي والاسترداد. تعد المخاطر الإلكترونية مجالاً ذا أولوية بالنسبة للبنك، ويتم الإبلاغ عنها بشكل روتيني في كل من لجنة إدارة المخاطر ولجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة لضمان الرؤية المناسبة والحوكمة والدعم التنفيذي لبرنامج الأمن السيبراني المستمر لدينا.

من وجهة نظر تنظيمية للأمن السيبراني، يركز بنك الأول على الحفاظ على الامتثال لأطر العمل والمبادرات التي قدمتها البنك المركزي السعودي (ساما) والهيئة الوطنية للأمن السيبراني (NCA) والتي تساعد في تحسين الوضع العام للأمن السيبراني في الأول. تم تحسين سياسات منع فقدان البيانات (DLP) لمراقبة حركة معلومات بنك الأول والتحكم فيها، ونشر ضوابط وقائية للتخفيف من أي خرق لأمن البيانات. ويستمر التحكم في إدارة الوصول في ضمان حماية أصول المعلومات من المستخدمين غير المصرح لهم، بما في ذلك مراجعة التحكم في الوصول (إعادة اعتماد الوصول) لأنظمة البنك والمستخدمين.

بالإضافة إلى ذلك، تضمن إدارة مخاطر أمن المعلومات (ISR) إجراء اختبارات الاختراق (PT) وإدارة عوامل الضعف (VM) بشكل منتظم لتحديد التهديدات الرئيسية للأصول. تشير نتائج إدارة عوامل الضعف إلى عدم وجود أي نقاط ضعف على أصول الواجهة الخارجية.

اتخذ البنك إجراءات للتخفيف من المخاطر التشغيلية الحتمية الناشئة عن هذا التغيير في ممارسات العمل، وتمت إدارة المخاطر التشغيلية إلى مستوى مقبول خلال العام.

سيؤدي هذا التصنيف إلى التركيز بشكل أوضح على المخاطر الرئيسية، وتمكين الإدارة الشاملة للمخاطر بشكل أفضل. سيتوفر لكل مخاطرة جديدة من المستوى 1 مسؤول عام عن إدارة المخاطر خاضع للمساءلة بغرض التقييم الشامل والإشراف على التعرض للمخاطر المجمعة. كل فئة من فئات المخاطر الثمانية من المستوى 1 لها مخاطر مقابلة من المستوى 2 (والتي توفر إرشادات مفصلة حول الجوانب التي يجب تغطيتها)، والمدرجة على النحو التالي.

إعداد التقارير المالية؛ الضرائب؛ النموذج؛ الاحتيال (داخليًا وخارجيًا)؛ غسل الأموال المحتمل، أو تمويل الإرهاب أو الإخفاء التجاري وتمويل الانتشار؛ والرشوة والفساد المحتمل أو الفعلي؛ والانتهاكات المحتملة أو الفعلية للعقوبات؛ والتهرب الضريبي المحتمل أو الفعلي؛ التعاقدات؛ إدارة النزاعات؛ وانتهاك قانون المنافسة؛ والملكية الفكرية؛ وممارسات وعلاقات التوظيف؛ وإدارة الأفراد؛ وانتهاك الواجب التنظيمي تجاه العملاء والأطراف المقابلة الأخرى؛ والسلوك غير اللائق في السوق؛ والتراخيص والأذونات والقواعد التنظيمية؛ وعدم توفر المباني، وسلامة مكان العمل؛ والإخفاق في إدارة الأطراف الثالثة؛ ومعالجة المعاملات؛ وتوقف الأعمال والحوادث؛ والعجز عن حماية الأفراد والأماكن من الأعمال الضارة الخبيثة؛ والتقنية والأمن السيبراني؛ والبيانات.

تستخدم الإدارة العليا لوحة توزيع للمخاطر التشغيلية ومخاطر المرونة على مستوى البنك من أجل إبراز المخاطر الكبيرة والمخالفات. وتتم مراجعة تقارير اتجاهات الخسارة شهريًا من قبل لجنة المخاطر التشغيلية والمرونة ولجنة إدارة المخاطر مع تقديم تحديث للتقارير إلى لجنة المخاطر المنبثقة من مجلس الإدارة على أساس ربع سنوي.

تتيح الأنظمة المعتمدة في تسجيل المخاطر والخسائر من قبل خطوط عمل بازل، وفئات المخاطر، وأحداث الخسارة، لوحدات العمل إمكانية إدارة خطط أعمالها وطلب تقارير المعلومات الإدارية. ويتم فصل الالتزامات لضمان سلامة بيانات الخسائر والمخاطر في النظام. ويقوم البنك بتسجيل البيانات والموافقة عليها في النظام. يقوم قسم إدارة المخاطر التشغيلية والمرونة بتنسيق عملية التسجيل وتسوية الملاحظات لضمان تسجيل الخسائر التشغيلية فقط، وأن البيانات تلبي المبادئ والتوجيهات النظامية لبنك الأول، بالإضافة إلى ضمان جودة البيانات المدخلة.

واصل بنك الأول تعزيز / تقوية إجراءات إدارة المخاطر التشغيلية والحوكمة كالآتي:

- مراجعة إطار المخاطر غير المالية من قِبل لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة.
- مواصلة التركيز على الالتزام بالقوانين واللوائح، ومعاملة العملاء بإنصاف، وحماية معلومات العملاء، ومنع الرشوة والفساد ومنع الجريمة المالية.
- واصل البنك تقييم مستويات الاعتمادية وتحليل آثار العمل، فيما يتعلق بارتباط البنك بمجموعة إتش إس بي سي.
- تم تعزيز نموذج "خطوط الدفاع الثلاثة" دعمًا لنهج البنك في الإدارة القوية للمخاطر. ويحدد نموذج "خطوط الدفاع الثلاثة" الجهة المسؤولة عن تحديد وتقييم وقياس وإدارة ومراقبة وتخفيف المخاطر التشغيلية وتشجيع التعاون، وتمكين التنسيق الفعال بين أنشطة المخاطر والرقابة.
- يمثل تقييم المخاطر والرقابة (RCA) أحد مكونات إطار إدارة المخاطر التشغيلية (ORMF) المطبق على مستوى بنك الأول. وقد صممت عملية تقييم المخاطر والرقابة لتزويد وحدة العمل/القسم بنظرة مستقبلية حول المخاطر التشغيلية لمساعدتها في التحديد المسبق لما إذا كانت المخاطر التشغيلية الرئيسية يتم التحكم فيها ضمن مستويات مقبولة أم لا.
- استمرت مراجعات مسؤولي إدارة الخط الثاني من مخاطر الدفاع ويعمل دور الإشراف على مسؤولي إدارة المخاطر ضمن المخاطر التشغيلية ومخاطر المرونة على نحو وثيق مع مسؤولي إدارة المخاطر لترسيخ أدوارهم ومسؤولياتهم بالكامل.
- تم تعقب التنفيذ المستمر لنتائج المراجعات المستقلة باستخدام نظام مستودع المخاطر التشغيلية (هيليوس). يتم تقديم تحديث الحالة وحالة التحقق (التي تجريها إدارة المخاطر التشغيلية ومخاطر المرونة والمراجعة الداخلية) إلى لجنة إدارة المخاطر.

يتم تقييم متطلبات رأس المال باستخدام الطريقة المعيارية، والتي تطبق واحدًا من النسب الثلاث الثابتة على متوسط إجمالي إيرادات آخر ثلاث سنوات مالية موزعة على ثماني خطوط عمل محددة.

(هـ) إجراءات إبلاغ بيانات المخاطر المقدمة إلى مجلس الإدارة والإدارة العليا

يتم إخطار المجلس بشكل مستمر بوضع المخاطر بالبنك من خلال عدة تقارير. وفيما يلي التقارير الرئيسية التي تعتبر شاملة، وبالتالي توفر للمجموعة تقييمًا شاملاً للمخاطر على أساس دوري.

تقرير المخاطر الشهري: يقدم هذا التقرير إلى لجنة إدارة المخاطر، وينطوي على المخاطر المتعلقة بالبنك. ويوفر هذا التقرير لمحة عامة موجزة عن كافة النسب النظامية والحدود القصوى، وكفاية رأس المال، وجودة الأصول وتغطية المخصصات، والعائد على المخاطر، ومركز السيولة بالبنك، ومخاطر السوق الناتجة عن أنشطة التداول، ومعدل مخاطر الفائدة في المحفظة البنكية، وأهم أحداث مخاطر العمليات وإجراءات التخفيف وتقارير أمن المعلومات. كما يشتمل على المسائل المتعلقة بمراجعة إدارة المخاطر، بما في ذلك مراجعة مستوى تقبل المخاطر والمخاطر الناشئة وسياسة المخاطر.

تقرير المخاطر ربع السنوي: يتم رفع هذا التقرير إلى لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة، ويشمل المخاطر المتعلقة بالبنك. ويوفر هذا التقرير لمحة عامة موجزة عن كافة النسب النظامية والحدود القصوى، وكفاية رأس المال، وجودة الأصول وتغطية المخصصات، والعائد على المخاطر، ومركز السيولة بالبنك، ومخاطر السوق الناتجة عن أنشطة التداول، ومعدل مخاطر الفائدة في المحفظة البنكية، وأهم أحداث مخاطر العمليات وإجراءات التخفيف وتقارير أمن المعلومات.

مراقبة مستويات تقبل المخاطر: تعتبر هذه العملية جزءًا لا يتجزأ من التقارير الشهرية المرفوعة إلى الإدارة العليا. كما يوفر تقبل المخاطر معلومات عن الاستراتيجية والتخطيط المالي ومراقبة بيان تقبل المخاطر، وبالتالي يدمج حدود المخاطر وأهداف أداء البنك ومجموعات الأعمال، ويضع حدودًا عامة لتحمل المخاطر. بالإضافة إلى ذلك، فإنها تسهل قرارات الإدارة بخصوص مختلف أهداف المخاطر من أجل ضمان الامتثال للقيود التنظيمية والظروف الاقتصادية المتغيرة.

اختبارات الإجهاد: وهي عنصر رئيسي آخر من إجراءات الإبلاغ ربع السنوية للمخاطر إلى مجلس الإدارة والإدارة العليا. بالإضافة إلى اختبار الإجهاد نصف السنوي الكامل وتمرين اختبار الإجهاد السنوي متعدد السنوات، يتم إنتاج تحليلات حساسية الإجهاد التي تقيم المخاطر المحتملة والأثر الناتج بسبب سيناريوهات التشغيل المجهدة، سواء على مستوى الاقتصاد الكلي و/أو الخصوصية كل ثلاثة أشهر. إن إطار اختبارات الإجهاد في بنك الأول هو إطار شامل ومفصل بشكل معقول، ويمكّن الإدارة ومجلس الإدارة من تقييم آثار مختلف السيناريوهات المطبقة على المحافظ الرئيسية والفرعية خاصة فيما يتعلق بالنوعية الائتمانية والسيولة وكفاية رأس المال.

عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP) وعملية التقييم الداخلي لكفاية السيولة (ILAAP): تعتبر هذه العمليات أحد أكثر الممارسات شمولية بالنسبة لتقييم مخاطر البنك على أساس مستقبلي، على ضوء خطط العمل وتطلعات النمو والمخاطر التي تتم مواجهتها لتحقيق تلك الأهداف. تتكامل العمليتان مع بعضهما البعض، وتوفر هاتين العمليتين لمحة شاملة حول كفاية رأس المال الحالية ومتطلبات رأس المال المستقبلية لمجلس الإدارة والإدارة العليا، وهو ما يساعد في تعزيز إجراءات إدارة رأس المال والميزانية العمومية وإدارة السيولة على المدى الطويل في البنك.

بالإضافة إلى ذلك، تمارس الإدارة العليا وظيفة إدارة المخاطر على مستوى مختلف اللجان الإدارية، مما يتطلب المزيد من تكرارية رفع التقارير المفصلة حول المخاطر.

(و) المعلومات النوعية حول اختبارات الإجهاد

ينفذ بنك الأول مجموعة من سيناريوهات اختبارات الإجهاد من أجل تقييم مخاطر وآثار مختلف الأوضاع بالنسبة للربحية أو كفاية رأس المال والسيولة، وهي تشمل اختبار إجهاد على مدى سنوات عديدة يتم إجراؤه سنويًا ويتم إبلاغ نتائجه لعملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال. وعلى مستوى الحوكمة، يوجد في بنك الأول لجنة اختبارات الإجهاد التي يرأسها الرئيس التنفيذي للمخاطر، وتتكون من أعضاء من مختلف الأقسام وفعاليات المساندة للإشراف على تقدم اختبارات الإجهاد وتنفيذ اختبارات الإجهاد داخل بنك الأول على مستوى مختلف شرائح العملاء وفئات المخاطر.

أبقى بنك الأول إطار اختبارات الإجهاد لديه منسجمة مع قواعد اختبارات الإجهاد المعتمدة من قبل البنوك والصادرة بموجب تعميم البنك المركزي السعودي رقم: 38747 BCS 60687 الصادر في شهر نوفمبر من عام 2011م، وإرشادات بازل مع أفضل الممارسات المطبقة على مستوى القطاع المالي. وضمن إطار منهجيات اختبارات الإجهاد التي يعتمدها بنك الأول، تستند مدخلات كل اختبار من اختبارات الإجهاد على مجموعة من المدخلات التحليلية ولجان الخبراء للقيام باستعراض البيانات الكمية وإدراج العوامل النوعية. وكجزء من إطار اختبارات الإجهاد الذي يعتمده بنك الأول، يتم إصدار نوعين من التقارير ترفع إلى البنك المركزي السعودي في شهر مارس (بيانات نهاية العام) وفي شهر سبتمبر (بيانات منتصف العام)، بما في ذلك تفاصيل اختبارات الإجهاد التي ينفذها البنك آخذًا في الاعتبار مختلف شرائح العملاء وفئات المخاطر. يجري البنك ثلاث سيناريوهات ضغط على الأقل من أجل الوصول إلى النسب الرأسمالية تحت الضغط، وذلك بهدف ضمان توفر رأس المال الكافي والسيولة للبنك في ظل الظروف الصعبة خلال فترات التراجع الاقتصادي أو غيرها من أحداث الإجهاد الأخرى. ويتم أيضًا تطبيق اختبارات الإجهاد المؤقتة والمخصصة من وقت لآخر. هذا ويعتمد البنك إجراءات اختبار إجهاد كافية لكل من المخاطر الائتمانية، ومخاطر السوق (محفظة التداول)، ومخاطر أسعار الفائدة (المحفظة البنكية)، ومخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية. كما أن كافة المخاطر الأخرى مشمولة في عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال وعملية التقييم الداخلي لسيولة رأس المال.

كما يجري بنك الأول سلسلة من اختبارات الإجهاد العكسي آخذًا في الاعتبار سيناريوهات تتجاوز محاور الأعمال الاعتيادية، وذلك من أجل تقييم نقاط الضعف المحتملة وتقييم إجراءات التخفيف المطلوبة.

(ز) استراتيجيات وإجراءات إدارة المخاطر وتخفيفها والحد منها

يعتبر تخفيف المخاطر الائتمانية مكونًا مهمًا من مكونات الإدارة الفاعلة لتلك المخاطر، ويتخذ أشكالاً عديدة.

يمنح بنك الأول التسهيلات الائتمانية طبقًا لقدرة المقترض على السداد بدلاً من الاعتماد على تخفيف المخاطر الائتمانية. وعلى الرغم من ذلك، فإن البنك يقوم بالحصول على مجموعة كبيرة من الضمانات لتخفيض مخاطر الخسارة وتحقيق أقصى قدر من الاسترداد في حال التعثر عن السداد. وتشمل مخففات المخاطر على سبيل المثال لا الحصر، النقدية والأسهم والعقارات والضمانات وغيرها من الضمانات. يتم إدراك المزايا بموجب الطريقة المعيارية الموضحة في الركن الأول.

تُحال الضمانات الصادرة عن بنوك محلية وعالمية إلى إدارة الخدمات المصرفية للمؤسسات المالية للموافقة على مخاطر الأطراف النظيرة والبلدان عبر الحدود.

تخضع عملية منح التسهيلات والحصول على الضمانات كمخففات للمخاطر لسياسات وإجراءات محددة ولاستخدام مستندات مصرفية معتمدة تفي بمتطلبات مقاصة الأرصدة الدائنة مقابل التسهيلات الممنوحة، والرقابة على سلامة وقيمة الضمانات والحقوق المطلوبة لإنفاذ الضمانات وتحصيلها.

تمثل الإدارة الفاعلة الاستباقية للمحافظ المالية عنصرًا رئيسيًا في الثقافة الائتمانية للبنك، ويتحقق ذلك من خلال التالي:

- المراجعة المنتظمة للتسهيلات من قبل مسؤولي القروض والائتمان سنويًا على الأقل.
- تشغيل قسم لإدارة الأصول الخاصة المستقلة لمعالجة مشكلات عدم الوفاء وغيرها من المشاكل الأخرى ذات العلاقة.
- إجراء مراجعة مستقلة من قِبل مراجعة الائتمان والضمانات لكامل عملية إدارة مخاطر الائتمان عبر الشركات، والموافقات الائتمانية وعمليات الائتمان، وتوفير الضمانات ومشورة الخبراء بشأن التصميم والفعالية التشغيلية لإدارة المخاطر الائتمانية.
- المراقبة المركزية لتركيز الائتمان في بعض الدول والقطاعات/الصناعات والمنتجات والعملاء ومجموعات العملاء مع رفع تقارير شهرية إلى لجنة إدارة المخاطر، وأيضًا تقارير ربع سنوية إلى لجنة إدارة المخاطر المنبثقة من مجلس الإدارة.
- التطوير المستمر للتقنيات المحسنة لقياس المخاطر وتقييمها ولتحقيق أقصى قدر من العوائد الموزونة على رأس المال.
- تطوير واعتماد الأنظمة الآلية لمعالجة الطلبات وأنظمة التقييم، وذلك من أجل تحقيق الاتساق في القرارات وتكريس إطار فعال لإجراءات الطلبات.
- إطار منظم للتدريب الائتماني والتأهيل وذلك من أجل تحقيق الوعي بالمخاطر وقدرات التقييم الائتماني.

تستند قرارات الإقراض الشخصي على نماذج التقييم الائتماني واستراتيجيات القرارات، والتي يتم تطويرها باستخدام البيانات الداخلية والمعلومات التي توفرها الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية (سمة)، مع تطبيق درجات السلوكيات من أجل دعم معالجة إجراءات بطاقات الائتمان والتفويض والتحصيلات وقرارات مراجعة حدود الصلاحيات.

بالنسبة للعملاء المتعثرين، يتم إعداد مخصصات الانخفاض في القيمة (على أساس التدفقات النقدية الجماعية والمخصومة) وفقًا للمعايير والممارسات المحاسبية المعتمدة عالميًا.

يدير بنك الأول فرقًا لإدارة الأصول الخاصة والاسترداد وذلك من أجل إدارة الشركات المتعثرة ماليًا، وأيضا القروض المعدومة بهدف زيادة معدلات الاسترداد. بالنسبة للحسابات عالية القيمة وغيرها من الحسابات التي تعاني من المشاكل، فإن عملية الاسترداد تنطوي على مشاركة مباشرة من جانب "الإدارة القانونية". وفيما يتعلق بالعمليات المصرفية الشخصية، فهناك قسم "التحصيلات" المتخصص بتقديم المشورة حول الديون وأنشطة الاسترداد في كل مرحلة من مراحل التعثر، بما في ذلك إدراج خدمات وكالات الاسترداد الخارجية والدولية.

وضع بنك الأول بيانات تقبل المخاطر (RAS) تغطي مخاطر السيولة والتمويل ويتم اعتمادها من قِبل لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة (BRC) سنويًا، وتتم مراجعتها شهريًا من قِبل لجنة إدارة المخاطر (RMC) مع تقديم تقارير ربع سنوية إلى لجنة المخاطر.

إدراكًا من بنك الأول لأهمية إدارة السيولة، فقد وضع خطة تمويل طوارئ السيولة (CFP) وذلك لتوفير التوجيه لفريق إدارة أزمات السيولة ورأس المال (LCCMT) ولجنة الموجودات والمطلوبات (ALCO) حول كيفية التعامل مع أي حدث سيولة محتمل وتحديد المسؤوليات، ووضع خطة عمل محددة سلفًا. وتعتبر خطة تمويل طوارئ السيولة وسيلة مهمة من وسائل التخطيط الفعال لمخاطر السيولة والتمويل.

OV1: لمحة عامة على الأصول مرجحة المخاطر (بآلاف الريالات)

		أ	ب	ج	
		الاصول مرجحة المخاطر		متطلبات الحد الأدنى لرأس المال	الدوافع وراء الاختلافات في ديسمبر 23و سبتمبر 23
		ديسمبر 23	سبتمبر 23	ديسمبر 23	
1	المخاطر الائتمانية (باستثناء المخاطر الائتمانية للطرف المقابل)	276,007,880	264,965,726	22,080,630	
2	*منها: الطريقة المعيارية*	*276,007,880*	*264,965,726*	*22,080,630*	زيادة أنشطة التمويل
3	*منها: النهج القائم على طريقة التقييم الداخلي*				
4	*منها: النهج الرقابي*				
5	*منها: النهج المتقدم القائم على طريقة التقييم الداخلي*				
6	إطار المخاطر الائتمانية للطرف المقابل	1,530,509	1,434,426	122,441	زيادة التعرض
7	*منها: الطريقة المعيارية للمخاطر الائتمانية للطرف المقابل*	-	-	-	
8	*منه: طريقة النموذج الداخلي*				
9	*منها: المخاطر الائتمانية الأخرى للطرف المقابل*				
10	تعديل تقييم الائتمان	1,068,553	1,201,449	85,484	
11	مراكز الأسهم بموجب نهج أوزان المخاطر البسيط وطريقة النموذج الداخلي خلال المرحلة الخطية البالغة خمس سنوات	-	-	-	
12	استثمارات الأسهم في الصناديق - نهج النظرة الشاملة	-	-	-	
13	استثمارات الأسهم في الصناديق - النهج القائم على التفويض	-	-	-	
14	استثمارات الأسهم في الصناديق - النهج الاحتياطي	206,313	102,850	16,505	
15	مخاطر التسوية	-	-	-	
16	التعرض للضمانات في المحفظة البنكية	-	-	-	
17	*منها: نهج الضمانات بموجب طريقة التقييم الداخلي*	-	-	-	
18	*منها: نهج الضمانات بموجب طريقة التقييم الخارجي، ويشمل نهج التقييم الداخلي*	-	-	-	
19	*منها: الطريقة المعيارية للضمانات*	-	-	-	
20	مخاطر السوق	3,724,396	1,314,984	297,952	زيادة مخاطر الصرف الأجنبي من المراكز المفتوحة
21	*منها: الطريقة المعيارية*	*3,724,396*	*1,314,984*	*297,952*	
22	*منها: نهج النموذج الداخلي*				
23	رسوم رأس المال للتبديل بين دفتر التداول والمحفظة المصرفية	-	-	-	
24	المخاطر التشغيلية	10,458,162	10,458,162	836,653	لا يوجد تغيير
25	المبالغ التي تقل عن الحدود الدنيا للاقتطاع (مع مراعاة وزن المخاطر بنسبة 250%)	1,155,114	1,207,491	92,409	
26	تم تطبيق طبقات الإنتاج				
27	تسوية الحد الأدنى (قبل تطبيق رأس المال الانتقالي)	-	-		
28	تسوية الحد الأدنى (بعد تطبيق رأس المال الانتقالي)	-	-		
29	**الإجمالي (1 + 6 + 10 + 11 + 12 + 13 + 14 + 15 + 16 + 20 + 23 + 24 + 25 + 28)**	**294,150,926**	**280,685,087**	**23,532,074**	

LIA: إيضاح الفروق بين مبالغ المخاطر المحاسبية والتنظيمية

(أ) إيضاح الفروق المهمة بين المبالغ المذكورة في العمودين (أ) و(ب) في LI1

يوضح هذا القسم الأسباب الرئيسية لعدم قابلية قياس عمليات التعرض التنظيمية بشكل مباشر مقارنةً بالمعلومات المالية المعروضة في التقرير السنوي والحسابات.

إن أسس التوحيد لأغراض المحاسبة المالية وفقًا للمعايير الدولية للتقارير المالية المبينة في الإيضاح 1 من التقرير السنوي والحسابات لعام 2023، تختلف عن تلك المستخدمة في الأغراض التنظيمية كما هو موضح أدناه.

يتم إعداد الإفصاحات الخاصة بالركن الثالث لعام 2023 وفقًا لمفاهيم وقواعد كفاية رأس المال التنظيمي، في حين يتم إعداد التقرير السنوي والحسابات لعام 2023 وفقًا للمعايير الدولية للتقارير المالية. إن الغرض من الميزانية العمومية التنظيمية هو توفير قيمة الوقت المناسب ("PIT") لجميع أصول الميزانية العمومية. وتتضمن قيمة التعرض التنظيمي تقديرًا للمخاطر حيث يتم التعبير عنها كمبلغ متوقع أن يكون مستحقًا في حال كان الطرف المقابل متخلفًا عن السداد.

يظهر الفرق بين إجمالي الأصول في الميزانية العمومية التنظيمية في الجدول LI1، وتظهر قيم التعرض لمخاطر الائتمان والمخاطر الائتمانية للطرف المقابل في LI2. علاوة على ذلك، تستند فئات التعرض التنظيمية إلى معايير مختلفة عن أنواع الأصول المحاسبية، وبالتالي فلا يمكن مقارنتها على أساس كل بند على حدة.

(ب) إيضاح أصول الاختلافات بين القيم الدفترية والمبالغ المنظورة للأغراض النظامية مبينة في الجدول LI2

البنود المدرجة في الميزانية العمومية

في حالة البنود المدرجة في الميزانية، توجد حاليًا بعض الفروق بين القيمة الدفترية والمبالغ المنظورة للأغراض النظامية، مثل بعض المخصصات والضمانات وعدم دمج منشأة التأمين.

بموجب المعايير الدولية للتقارير المالية، يسمح بالمعاوضة فقط في حال وجود حق قانوني في المعاوضة وكانت التدفقات النقدية تهدف للتسوية على أساس الصافي. ووفقًا لقواعد بازل التنظيمية، يتم تطبيق المعاوضة على حسابات رأس المال في حالة وجود تيقن قانوني وأن إدارة المراكز تتم على أساس صافي الضمانات. ونتيجة لذلك، فقد لاحظ البنك إجراء المزيد من عمليات المعاوضة وفقًا لقواعد بازل، بما يعكس تصفية المخصصات التي ستدخل حيز التنفيذ في حالة تعثر الطرف المقابل وليس فقط تلك المعاملات التي تتم تسويتها فعليًا في سياق الأعمال الاعتيادية.

يتم تعريف القيمة العادلة على أنها أفضل تقدير للسعر المستلم لبيع أصل، أو السعر الذي يتم دفعه لتحويل التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس.

البنود خارج الميزانية العمومية والمشتقات

في حالة توزيع القيم الاسمية للبنود خارج الميزانية والمشتقات المالية كإجمالي القيمة الدفترية / المحاسبية، بينما المبالغ المعادلة للائتمان (أي بعد تطبيق عوامل التحويل بما في ذلك التعديلات الإضافية في حالة تعبئة محفظة المشتقات بموجب الإطار التنظيمي ذي العلاقة.

(ج) منهجيات التقييم

لمعرفة التفاصيل، يرجى الرجوع إلى مذكرة البيان المالي رقم 1-1 المنشورة؛ أساس الإعداد بالقسم (و) 2 قياس القيمة العادلة.

LI1 الاختلافات بين النطاقات المحاسبية والتنظيمية لتوحيد وتخطيط القوائم المالية مع فئات المخاطر النظامية (بآلاف الريالات)

	أ	ب	ج	د	هـ	و	ز
			القيم الدفترية للبنود				
	القيم الدفترية الواردة في القوائم المالية المنشورة	القيم الدفترية بموجب نطاق التوحيد النظامي	تخضع لإطار المخاطر الائتمانية	تخضع لإطار المخاطر الائتمانية للطرف المقابل	تخضع لإطار الضمانات	تخضع لإطار مخاطر السوق	لا تخضع للمتطلبات أو تخضع للحسم من رأس المال
	الموجودات						
1	نقدية وموجودات لدى البنك المركزي	16,685,244	16,685,244	16,685,244	-	-	-
2	أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	-	-	-	-	-	-
3	موجودات المحافظ التجارية	94,379,002	94,379,002	94,379,002	-	-	-
4	موجودات مالية مصنفة بالقيمة العادلة	2,187,834	2,187,834		2,187,834	2,187,834	
5	الأدوات المالية المشتقة	2,368,382	2,368,382	2,368,382	-	-	-
6	القروض والسلف المقدمة للبنوك	7,407,481	7,407,481	7,407,481	-	-	-
7	القروض والسلف المقدمة من العملاء	215,935,846	215,935,846	215,935,846	-	-	-
8	اتفاقيات إعادة الشراء العكسي وغيرها من الإقراض المضمون المماثل	55,991	55,991	55,991	-	-	-
9	الاستثمارات المالية المتاحة للبيع	-	-	-	-	-	-
10	الموجودات الضريبية الحالية والمؤجلة	-	-	-	-	-	-
11	المدفوعات المقدمة والدخل المستحق والموجودات الأخرى	2,758,518	2,758,518	2,758,518	-	-	-
12	استثمار في شركات زميلة والمشروعات المشتركة	462,046	462,046	462,046	-	-	-
13	الشهرة التجارية والموجودات غير المادية	10,556,367	-	-	-	-	10,556,367
	منه: الشهرة التجارية	8,778,091	-	-	-	-	8,778,091
	منه: الموجودات غير المادية (باستثناء حقوق خدمة الرهن) ب	1,778,276	-	-	-	-	1,778,276
	منه: حقوق خدمة الرهن	-	-	-	-	-	-
14	الممتلكات والآلات والمعدات	3,844,926	3,844,926	3,844,926	-	-	-
إجمالي الموجودات		**356,641,637**	**346,085,270**	**343,897,436**	**2,187,834**	**2,187,834**	**10,556,367**
	الالتزامات						
11	ودائع من البنوك	32,196,103	32,196,103	-	-	-	32,196,103
12	أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	-	-	-	-	-	-
13	حسابات العملاء	240,940,305	240,940,305	-	-	-	240,940,305
14	اتفاقيات إعادة الشراء العكسي وغيرها من الاقتراض المضمون المماثل	-	-	-	-	-	-
15	التزامات المحافظ التجارية	-	-	-	-	-	-
16	التزامات مالية مصنفة بالقيمة العادلة	-	-	-	-	-	-
17	الأدوات المالية المشتقة	2,231,470	-	-	-	-	-
18	سندات الدين قيد الإصدار	5,177,862	5,177,862	-	-	-	5,177,862
19	المستحقات والإيرادات المؤجلة والالتزامات الأخرى	14,196,333	5,871,437	-	-	-	14,196,333
20	الالتزامات الضريبية الحالية والمؤجلة	-	-	-	-	-	-
	منه: الالتزامات الضريبية المؤجلة فيما يتعلق بالشهرة	-	-	-	-	-	-
	منه: الالتزامات الضريبية المؤجلة فيما يتعلق بالموجودات غير المادية (باستثناء حقوق خدمة ال	-	-	-	-	-	-
	منه: الالتزامات الضريبية المؤجلة فيما يتعلق بحقوق خدمة الرهن	-	-	-	-	-	-
21	الالتزامات الثانوية	-	-	-	-	-	-
22	المخصصات	-	-	-	-	-	-
23	التزامات استحقاقات التقاعد	-	-	-	-	-	-
إجمالي الالتزامات		**294,742,073**	**284,185,706**	**-**	**-**	**-**	**292,510,602**

LI2 المصادر الرئيسية للاختلافات بين مبالغ المخاطر التنظيمية والقيم الدفترية في القوائم المالية (بآلاف الريالات)

		أ	ب	ج	د	هـ
					تخضع البنود لـ	
		المجموع	إطار المخاطر الائتمانية	إطار الضمانات	إطار المخاطر الائتمانية للطرف المقابل	إطار مخاطر السوق
1	القيمة الدفترية للموجودات ضمن نطاق التوحيد النظامي (حسب النموذج رقم LI1)	346,085,270	343,897,436	-	2,187,834	2,187,834
2	القيمة الدفترية للمطلوبات ضمن نطاق التوحيد النظامي (حسب النموذج رقم LI1)	284,185,705.96	-	-		
3	إجمالي صافي المبالغ ضمن نطاق التوحيد النظامي (الحقل 1 - الحقل 2)	61,899,564	343,897,436	-	2,187,834	2,187,834
4	المبالغ خارج الميزانية العمومية	258,968,750.62	84,159,098.27	-	-	-
5	الاختلافات في القيم	-		-	-	-
6	الاختلافات الناشئة بسبب قواعد المقاصة، خلال تلك المدرجة في الحقل 2	-	4,516,969.59	-	-	-
7	الفروق الناتجة بسبب تجنيب المخصصات	-	3,160,000	-	-	-
8	الفروق الناتجة بسبب المرشحات الاشرافية	-		-	-	-
9	-	-		-	-	-
10	مبالغ المخاطر المأخوذة لأغراض تنظيمية	320,868,314.75	428,056,533.97	-	2,187,834.39	

CC1: تكوين رأس المال التنظيمي (الأرقام الموجودة بآلاف الريالات)

		أ	ب	
		المبلغ	المصدر مستنداً إلى أرقام/رسائل التوصية الخاصة بالميزانية العمومية بموجب نطاق الدمج القانوني	تعليق يشرح أي تغييرات هامة خلال الفترة المشمولة بالتقرير والدوافع الرئيسية لهذه التغييرات
رأسمال الأسهم العادية الفئة 1: الأدوات والاحتياطيات				
1	رأسمال الأسهم العادية المؤهل والمصدر مباشرة (والمعادل للشركات غير المساهمة) زائد فائض الأسهم ذات العلاقة	20,547,945	ج	لا يوجد تغيير جوهري
2	أرباح مبقاة	10,403,512	و+ز	لا يوجد تغيير جوهري
3	الدخل الشامل الآخر المتراكم (والاحتياطيات الأخرى)	27,658,484	د+هـ	لا يوجد تغيير جوهري
4	رأس المال المصدر مباشرة والخاضع للتوقف التدريجي عن راس مال الأسهم العادية الفئة 1 (ينطبق فقط على الشركات غير المساهمة)	-		
5	رأسمال الأسهم العامة الصادر عن الشركات الزميلة والمملوك من قبل أطراف أخرى (المبلغ يمكن أن يكون جماعي كرأس المال العادي من الفئة 1)	-		
6	**رأسمال الأسهم العادية الفئة 1 قبل التسويات النظامية**	58,609,941		لا يوجد تغيير جوهري
رأسمال الأسهم العادية الفئة 1: التسويات النظامية				
7	تسويات التقييم الإشرافية	-		
8	الشهرة (ناقص الالتزام الضريبي)	(8,778,091)		لا يوجد تغيير جوهري
9	الموجودات غير الملموسة الأخرى خلافًا لحقوق خدمة الرهن (ناقص الالتزام الضريبي)	(1,778,276)		لا يوجد تغيير جوهري
10	الأصول الضريبية المؤجلة التي تعتمد على الربحية المستقبلية باستثناء تلك الناشئة عن الاختلافات المؤقتة (ناقص الالتزام الضريبي ذو العلاقة)	-		
11	احتياطي حماية التدفقات النقدية	-		
12	نقص المخصصات عن الخسائر المتوقعة	-		
13	تأمين أرباح المبيعات (حسب الموضح في SACAP4.1.4)	-		
14	الأرباح والخسائر بسبب التغيرات في المخاطر الائتمانية الذاتية على المطلوبات المقيمة بالقيمة العادلة	-		
15	صافي أصول صندوق التقاعد المحددة	-		
16	الاستثمار في الأسهم الذاتية (إن لم تكن قد طرحت من رأس المال المدفوع في الميزانية العمومية المعلنة)	-		
17	مساهمات متبادلة في رأس مال الأسهم العامة	-		
18	استثمارات في رؤوس أموال الكيانات المصرفية والمالية والتأمين الواقعة خارج إطار الدمج النظامي، ناقص المراكز القصيرة المؤهلة، حيث لا يملك البنك أكثر من 10% من رأس المال المصدر (الحد الأقصى للمبلغ الزائد عن 10%)	-		
19	الاستثمارات المؤثرة في الأسهم العامة للكيانات البنكية والمالية والتأمين الواقعة خارج إطار الدمج النظامي ناقص المراكز القصيرة المؤهلة، حيث لا يملك البنك أكثر من 10% من رأس المال المصدر (الحد الأقصى للمبلغ الزائد عن 10%)	-		
20	حقوق خدمة التمويل العقاري (الحد الأقصى للمبلغ الزائد عن 10%)	-		
21	أصول ضريبية مؤجلة ناشئة عن الاختلافات المؤقتة (الحد الأقصى للمبلغ الزائد عن 10% ناقص الالتزام الضريبي ذو العلاقة)	-		
22	المبلغ المتجاوز لحد 15%	-		
23	منه: استثمارات مؤثرة في الأسهم العامة للمؤسسات البنكية	-		
24	منه: حقوق خدمة الرهن	-		
25	منه: أصول ضريبية مؤجلة ناشئة عن الاختلافات المؤقتة	-		
26	تسويات نظامية محلية محددة	-		
27	تسويات نظامية مطبقة على رأسمال الأسهم العامة الفئة 1 بسبب عدم كفاية رأس المال الإضافي للفئة 1 والفئة 2 لتغطية الاستقطاعات	-		
28	**مجموع التسويات النظامية على رأسمال الأسهم العامة الفئة 1**	(10,556,367)		**لا يوجد تغيير جوهري**
29	**رأسمال الأسهم العامة الفئة 1 (CET1)**	**48,053,574**		**لا يوجد تغيير جوهري**

	رأس المال الإضافي للفئة 1: الأدوات		
30	أدوات رأس المال الإضافي للفئة 1 المؤهلة والصادرة مباشرة إضافة إلى فائض السندات ذات العلاقة	3,985,000	ط
31	منه: مصنف كأسهم بموجب المعايير المحاسبية المطبقة	3,985,000	
32	منه: مصنف كالتزامات بموجب المعايير المحاسبية المطبقة	-	
33	أدوات رأس المال الصادرة مباشرة طبقا للخروج التدريجي من رأس المال الإضافي للفئة 1	-	
34	أدوات الفئة الإضافية 1 (وأدوات رأسمال الأسهم العامة الفئة 1 غير المشمولة في البند 5) الصادرة من قبل الشركات التابعة والمملوكة من قبل أطراف أخرى (المبلغ المسموح به في رأس المال الإضافي للفئة 1).	-	
35	منه: أدوات صادرة من الشركات التابعة طبقًا للخروج التدريجي	-	
36	**رأس المال الإضافي للفئة 1 قبل التسويات النظامية**	3,985,000	
	رأس المال الإضافي للفئة 1: التسويات النظامية		
37	استثمارات في أدوات الفئة الإضافية 1 الذاتية	-	
38	ملكيات متبادلة في أدوات الفئة الإضافية 1	-	
39	الاستثمارات في رأسمال الكيانات المصرفية والمالية وكيانات التأمين الخارجة عن نطاق الدمج النظامي، ناقص المراكز القصيرة المؤهلة حيث لا يملك البنك أكثر من 10% من رأس المال العام الصادر للكيان (الحد الأقصى للمبلغ الزائد عن 10%)	-	
40	الاستثمارات المؤثرة في رأسمال الكيانات المصرفية والمالية وكيانات التأمين الخارجة عن نطاق الدمج النظامي	-	
41	التسويات النظامية المحلية المحددة	-	
42	التسويات النظامية المطبقة على رأس المال الإضافي للفئة 1 بسبب عدم كفاية رأس المال الإضافي للفئة 2 لتغطية الاستقطاعات	-	
43	**مجموع التسويات النظامية على رأس المال الإضافي للفئة 1**	-	
44	**رأس المال الإضافي للفئة 1 (AT1)**	**3,985,000**	
45	**رأسمال الفئة 1 (الفئة 1 = رأس المال الإضافي للفئة 1 الفئة الإضافية 1)**	**52,038,574**	
	رأسمال الفئة 2 : الأدوات والمخصصات		
46	أدوات رأسمال الفئة 2 المؤهلة والصادرة مباشرة إضافة إلى فائض السندات ذات العلاقة	5,000,000	ب
47	أدوات رأس المال الصادرة مباشرة طبقا للخروج التدريجي من رأسمال الفئة 2	-	
48	أدوات الفئة 2 (وأدوات رأسمال الأسهم العامة والفئة 1 الإضافية غير المشمولة في الصف 5 أو 34) الصادرة من قبل الشركات التابعة والمملوكة من قبل أطراف أخرى (المبلغ مسموح في مجموعة الفئة 2)	-	
49	منه: أدوات صادرة من الشركات التابعة طبقًا للخروج التدريجي	-	
50	المخصصات	958,473	
51	**رأسمال الفئة 2 قبل التسويات النظامية**	**5,958,473**	أ
	رأسمال الفئة 2: التسويات النظامية		
52	الاستثمار في أدوات رأسمال الفئة 2 الذاتية	-	
53	ملكيات متبادلة في أدوات الفئة 2 والتزامات القدرة على استيعاب الخسارة الكلية الأخرى	-	
54	الاستثمارات في رأس المال والتزامات القدرة على استيعاب الخسارة الكلية الأخرى للكيانات المصرفية والمالية وكيانات التأمين الخارجة عن نطاق الدمج النظامي، ناقص المراكز القصيرة المؤهلة حيث لا يملك البنك أكثر من 10% من رأس المال العام الصادر للكيان (الحد الأقصى للمبلغ الزائد عن 10%)	-	
54أ	الاستثمارات المؤثرة في التزامات القدرة على استيعاب الخسارة الكلية الأخرى للكيانات المصرفية والمالية وكيانات التأمين الخارجة عن نطاق الدمج النظامي وعندما لا يملك البنك أكثر من 10% من رأس المال العام الصادر للكيان: المبلغ المحدد سابقًا لحد 5% ولكنه لم يعد يستوفي الشروط (بالنسبة للبنوك المؤثرة على النظام العالمي فقط)	-	
55	الاستثمارات المؤثرة في رأس المال والتزامات القدرة على استيعاب الخسارة الكلية الأخرى للكيانات المصرفية والمالية وكيانات التأمين الخارجة عن نطاق الدمج النظامي (صافي المراكز القصيرة المؤهلة)	-	
56	التسويات النظامية المحلية المحددة	-	
57	**مجموع التسويات النظامية على رأسمال الفئة 2**	**-**	
58	**رأسمال الفئة 2 (%)**	**5,958,473**	
59	**مجموع رأس المال (الفئة 1 + الفئة 2)**	**57,997,047**	
60	**إجمالي الأصول مرجحة المخاطر**	**294,150,926**	

معدلات وحواجز كفاية رأس المال			
61	**رأسمال الفئة 1 العام (كنسبة مئوية من أصول المخاطر الموزونة)**	**16.34%**	
62	**رأسمال الفئة 1 (كنسبة مئوية من أصول المخاطر الموزونة)**	**17.69%**	
63	**مجموع رأس المال (كنسبة مئوية من أصول المخاطر الموزونة)**	**19.72%**	
64	**متطلبات الاحتياطي الخاص للمؤسسة (متطلبات احتياطي حماية رأس المال بالإضافة إلى متطلبات احتياطي المحافظة على عازلة رأس المال المضادة للتقلبات الدورية ومتطلبات امتصاص الخسائر العالية والمعبر عنها كنسبة مئوية من أصول المخاطر الموزونة)**	**3.03%**	
65	منه: متطلبات احتياطي حماية رأس المال	2.50%	
66	منه: متطلبات احتياطي المحافظة على عازلة رأس المال المضادة للتقلبات الدورية	0.03%	
67	منه: متطلبات امتصاص الخسائر العالية	0.50%	
68	**رأسمال الأسهم العامة الفئة 1 المتاح للوفاء بمتطلبات الحد الأدنى لمتطلبات رأسمال البنك (كنسبة من أصول المخاطر الموزونة).**	**13.31%**	
الحدود الدنيا المحلية (إن كانت مختلفة عن بازل 3)			
69	النسبة الدنيا لرأس مال الأسهم العامة الفئة 1 المحلي (إن كانت مختلفة عن بازل 3)	لا ينطبق	
70	النسبة الدنيا لرأس مال الفئة 1 المحلي (إن كانت مختلفة عن بازل 3)	لا ينطبق	
71	النسبة الدنيا لمجموع رأس المال المحلي (إن كانت مختلفة عن بازل 3)	لا ينطبق	
المبالغ التي تقل عن الحدود الدنيا للاقتطاع (قبل وزن المخاطر)			
72	الاستثمارات غير الهامة في رأس مال المؤسسات المالية الأخرى	-	
73	الاستثمارات المؤثرة في الأسهم العامة للمؤسسات المالية	-	
74	حقوق خدمة الرهن (ناقص الالتزامات الضريبية ذات العلاقة)	-	
75	أصول الضريبة المؤجلة الناشئة عن الفروق المؤقتة (ناقص الالتزامات الضريبية ذات العلاقة)	-	
الحدود العليا المطبقة على إدراج المخصصات في الفئة 2			
76	المخصصات المؤهلة للإدراج في الفئة 2 فيما يخص المخاطر الخاضعة للطريقة المعيارية (قبل تطبيق الحد الأعلى)	958,473	
77	الحد الأعلى لإدخال المخصصات في الفئة 2 بموجب الطريقة المعيارية	-	
78	المخصصات المؤهلة للإدراج في الفئة 2 فيما يخص المخاطر الخاضعة لطريقة التقييم الداخلي (قبل تطبيق الحد الأعلى)	-	
79	الحد الأعلى لإدخال المخصصات في الفئة 2 بموجب طريقة التقييم الداخلي	-	
أدوات رأس المال الخاضعة لترتيبات الخروج التدريجي (والتي تنطبق فقط بين 1 يناير 2018 و1 يناير 2022م)			
80	السقف الحالي على أدوات رأس مال الأسهم العامة الفئة 1 والخاضعة لترتيبات الخروج التدريجي	-	
81	المبالغ المستثناة من رأس مال الأسهم العامة الفئة 1 بسبب السقف (الزيادة على السقف بعد الاستردادات والاستحقاقات)	-	
82	السقف الحالي على أدوات رأس مال الفئة 1 الخاضعة لترتيبات الخروج التدريجي	-	
83	المبالغ المستثناة من رأس مال الفئة 1 بسبب السقف (الزيادة على السقف بعد الاستردادات والاستحقاقات)	-	
84	السقف الحالي على أدوات رأس مال الفئة 2 والخاضعة لترتيبات الخروج التدريجي	-	
85	المبالغ المستثناة من رأس مال الأسهم العامة الفئة 2 بسبب السقف (الزيادة على السقف بعد الاستردادات والاستحقاقات)	-	

CC2: تسوية رأس المال التنظيمي في الميزانية العمومية (بآلاف الريالات)

		أ	ب	ج
		الميزانية العمومية في القوائم المالية المنشورة	بموجب نطاق الدمج القانوني	المرجع
		ديسمبر 23	ديسمبر 23	
	الموجودات			
1	نقدية وموجودات لدى البنك المركزي	16,685,244	16,685,244	
2	أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	-	-	
3	موجودات المحافظ التجارية	94,379,002	94,379,002	
4	موجودات مالية مصنفة بالقيمة العادلة	2,187,834	2,187,834	
5	الأدوات المالية المشتقة	2,368,382	2,368,382	
6	القروض والسلف المقدمة للبنوك	7,407,481	7,407,481	
7	القروض والسلف المقدمة من العملاء	215,935,846	215,935,846	
8	اتفاقيات إعادة الشراء العكسي وغيرها من الإقراض المضمون المماثل	55,991	55,991	
9	الاستثمارات المالية المتاحة للبيع	-	-	
10	الموجودات الضريبية الحالية والمؤجلة	-	-	
11	المدفوعات المقدمة والدخل المستحق والموجودات الأخرى	2,758,518	2,758,518	
12	استثمار في شركات زميلة والمشروعات المشتركة	462,046	462,046	
13	الشهرة التجارية والموجودات غير المادية	10,556,367	-	
	منه: الشهرة التجارية	*8,778,091*	-	
	منه: الموجودات غير المادية (باستثناء حقوق خدمة الرهن) ب	*1,778,276*	-	
	منه: حقوق خدمة الرهن	-	-	
14	الممتلكات والآلات والمعدات	3,844,926	3,844,926	
15	**إجمالي الموجودات**	**356,641,637**	**346,085,270**	
	الالتزامات			
16	ودائع من البنوك	32,196,103	32,196,103	
17	أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	-	-	
18	حسابات العملاء	240,940,305	240,940,305	
19	اتفاقيات إعادة الشراء العكسي وغيرها من الاقتراض المضمون المماثل	-	-	
20	التزامات المحافظ التجارية	-	-	
21	التزامات مالية مصنفة بالقيمة العادلة	-		
22	الأدوات المالية المشتقة	2,231,470	-	
23	سندات الدين قيد الإصدار	5,177,862	5,177,862	ب
24	المستحقات والإيرادات المؤجلة والالتزامات الأخرى	14,196,333	5,871,437	
25	الالتزامات الضريبية الحالية والمؤجلة	-	-	
	منه: الالتزامات الضريبية المؤجلة فيما يتعلق بالشهرة د	-	-	
	منه: الالتزامات الضريبية المؤجلة فيما يتعلق بالموجودات غير المادية (باستثناء حقوق خدمة الرهن) هـ	-	-	
	منه: الالتزامات الضريبية المؤجلة فيما يتعلق بحقوق خدمة الرهن	-	-	
26	الالتزامات الثانوية	-	-	
27	المخصصات	-	-	
28	التزامات استحقاقات التقاعد	-	-	
29	**إجمالي الالتزامات**	**294,742,073**	**284,185,706**	
	حقوق المساهمين			
30	رأس المال المدفوع	20,547,945	20,547,945	ج
	منه: المبلغ المؤهل للحصول على رأس مال الأسهم العامة الفئة 1 ح	*20,547,945*	*20,547,945*	
	منه: المبلغ المؤهل للحصول على رأس مال الفئة 1 ط	*3,985,000*	*3,985,000*	
31	أرباح مبقاة	9,696,952	9,696,952	و
32	الدخل الشامل الآخر المتراكم	27,669,667	27,669,667	ز
33	**إجمالي حقوق المساهمين**	**61,899,564**	**61,899,564**	

CCA: الملامح الرئيسية لأدوات رأس المال التنظيمي والأدوات الأخرى المؤهلة للقدرة على استيعاب الخسارة الكلية (الأرقام الموجودة بآلاف الريالات) - الفئة 1

		أ
		معلومات كمية / نوعية
1	المصدر	البنك السعودي الأول (SAB)
2	المعرف الفريد (مثال: اللجنة المعنية بإجراءات تحديد الهوية الأمنية الموحدة (CUSPIN) أو رقم التعريف الدولي للأوراق المالية (ISIN) أو معرف بلومبيرغ للاكتتابات الخاصة)	SA15TFK0JVJ0 رقم التعريف الدولي للأوراق المالية
3	الأنظمة الحكومية التي تحكم الأداة	تخضع الأداة للأنظمة النافذة في المملكة العربية السعودية
3أ	الوسائل التي يتم بموجبها تحقيق متطلبات الإنفاذ الواردة في القسم 13 من ورقة استيعاب الخسارة الكلية (بالنسبة للأدوات الأخرى المؤهلة للقدرة على استيعاب الخسارة الكلية التي يحكمها القانون الأجنبي)	لا يوجد
4	قواعد بازل 3 الانتقالية	الفئة الإضافية 1
5	قواعد بازل 3 ما بعد الانتقالية	مؤهلة
6	مؤهلة فرديًا/ كمجموعة / كمجموعة وفرديًا	فرديًا وكمجموعة
7	نوع الأداة (يرجى الرجوع إلى SACAP)	صكوك رأس المال من الفئة الإضافية 1 المثمنة بالريال السعودي
8	المبلغ المسجل في رأس المال التنظيمي (العملة بالملايين بتاريخ أحدث تقرير)	مليون ريال سعودي 4000
9	القيمة الأسمية للأداة	مليون ريال سعودي 4000
10	التصنيف المحاسبي	حقوق المساهمين
11	تاريخ الإصدار الفعلي	تشرين الأول/أكتوبر 2023 31
12	دائم أو مؤرخ	دائم
13	تاريخ الاستحقاق الأصلي	لا يوجد استحقاق
14	استدعاء المصدر بعد الموافقة المسبقة للبنك المركزي السعودي	نعم
15	تاريخ خيار الاستدعاء، تواريخ الاستدعاء الطارئة ومبلغ الاسترداد	تاريخ الاستدعاء الأول 31 أكتوبر 2028
16	تواريخ الاستدعاء اللاحقة إن وجدت	حسب الموضح أعلاه
	الكوبونات / الأرباح	
17	أرباح/كوبون ثابت أو عائم	عائم
18	سعر الكوبون وأي مؤشر مرتبط	سيبور 6 اشهر + 125 نقطة أساس
19	هل يوجد عامل وقف توزيع الأرباح	نعم
20	تقديرية بالكامل، تقديرية جزئيًا أو إلزامية	تقديرية بالكامل
21	هل توجد أية زيادة أو أي حافز آخر للاسترداد	لا
22	غير تراكمية أو تراكمية	غير تراكمية
23	قابلة أو غير قابلة للتحويل	غير قابلة للتحويل
24	إذاكانت قابلة للتحويل، عامل/عوامل إطلاق التحويل	لا ينطبق
25	إذاكانت قابلة للتحويل، كليًا أو جزئيًا	لا ينطبق
26	إذاكانت قابلة للتحويل، معدل التحويل	لا ينطبق
27	إذاكانت قابلة للتحويل، تحويل الزامي أم اختياري	لا ينطبق
28	إذاكانت قابلة للتحويل، حدد نوع الأداة التي سيتم التحويل لها	لا ينطبق
29	إذاكانت قابلة للتحويل، حدد مصدر الأداة التي سيتم التحويل لها	لا ينطبق
30	خصائص تخفيض القيمة الدفترية	نعم
31	في حالة تخفيض القيمة الدفترية، عامل / عوامل تحفيز التخفيض	توفر شروط عقد الأداة الأساس القانوني للبنك المركزي السعودي لتفعيل تخفيض القيمة الدفترية (طريقة تعاقدية)
32	في حالة التخفيض، كلي أو جزئي	في حالة التخفيض، كلي أو جزئي
33	في حالة التخفيض، مؤقت أم دائم	دائم
34	إذاكان التخفيض مؤقت، وصف لآلية التخفيض	لا ينطبق
34أ	نوع التخفيض	لا ينطبق
35	الموقع في هرم الأولوية عند التصفية (حدد نوع الأداة التي لها أولوية في الدفع قبل الأداة التي تخص دائني الكيانات القانونية)	تشكل الصكوك والالتزامات ذات الصلة فيما يتعلق بكل سلسلة من الصكوك التزامات مباشرة وغير مضمونة ومشروطة تقع على المصدر، ويجب عند إجراء إقفال الحسابات الآتي: (1) ثانوية وصغيرة لجميع الالتزامات العليا ولكن ليس أكثر أو غير ذلك؛ (2) المساواة بين جميع التزامات المساواة الأخرى؛ و (3) إعطاء الأولوية لجميع الالتزامات الصغيرة فقط.
36	خصائص التحويل غير المتوافقة	لا ينطبق
37	إذاكان الجواب نعم، حدد الخصائص غير المتوافقة	لا ينطبق

CCA: الملامح الرئيسية لأدوات رأس المال التنظيمي والأدوات الأخرى المؤهلة للقدرة على استيعاب الخسارة الكلية (الأرقام الموجودة بآلاف الريالات) - الفئة 2

		أ
		معلومات كمية / نوعية
1	المصدر	البنك السعودي الأول (SAB)
2	المعرف الفريد (مثال: اللجنة المعنية بإجراءات تحديد الهوية الأمنية الموحدة (CUSPIN) أو رقم التعريف الدولي للأوراق المالية (ISIN) أو معرف بلومبيرغ للاكتتابات الخاصة)	ISIN No.SA153VK0GKJ8
3	الأنظمة الحكومية التي تحكم الأداة	تخضع الأداة للأنظمة النافذة في المملكة العربية السعودية
3أ	الوسائل التي يتم بموجبها تحقيق متطلبات الإنفاذ الواردة في القسم 13 من ورقة استيعاب الخسارة الكلية (بالنسبة للأدوات الأخرى المؤهلة للقدرة على استيعاب الخسارة الكلية التي يحكمها القانون الأجنبي)	لا يوجد
4	قواعد بازل 3 الانتقالية	الفئة 2
5	قواعد بازل 3 ما بعد الانتقالية	مؤهلة
6	مؤهلة فرديًا/ كمجموعة / كمجموعة وفرديًا	فرديًا وكمجموعة
7	نوع الأداة (يرجى الرجوع إلى SACAP)	الصكوك الثانوية
8	المبلغ المسجل في رأس المال التنظيمي (العملة بالملايين بتاريخ أحدث تقرير)	مليون ريال سعودي 5000
9	القيمة الأسمية للأداة	مليون ريال سعودي 5000
10	التصنيف المحاسبي	المسؤولية - التكلفة المستهلكة
11	تاريخ الإصدار الفعلي	يوليو 2020 22
12	دائم أو مؤرخ	مؤرخ
13	تاريخ الاستحقاق الأصلي	يوليو 2030 22
14	استدعاء المصدر بعد الموافقة المسبقة للبنك المركزي السعودي	نعم
15	تاريخ خيار الاستدعاء، تواريخ الاستدعاء الطارئة ومبلغ الاسترداد	يتوفر خيار الاستدعاء بعد 5 سنوات فقط أو من أجل حدث نظامي أو ضريبي، وتاريخ الاسترداد في 22 يوليو 2025، ويحق لبنك الأول الاسترداد كليًا، وليس جزئيًا، من خلال إرسال إخطار بمدة لا تقل عن ثلاثين (30) يومًا ولا تزيد عن ستين (60) يومًا لحملة الصكوك
16	تواريخ الاستدعاء اللاحقة إن وجدت	حسب الموضح أعلاه
	الكوبونات / الأرباح	
17	أرباح/كوبون ثابت أو عائم	عائم
18	سعر الكوبون وأي مؤشر مرتبط	سيبور 6 أشهر + 195 نقطة أساس
19	هل يوجد عامل وقف توزيع الأرباح	لا
20	تقديرية بالكامل، تقديرية جزئيًا أو إلزامية	إلزامية
21	هل توجد أية زيادة أو أي حافز آخر للاسترداد	لا
22	غير تراكمية أو تراكمية	غير تراكمية
23	قابلة أو غير قابلة للتحويل	غير قابلة للتحويل
24	إذاكانت قابلة للتحويل، عامل/عوامل إطلاق التحويل	لا ينطبق
25	إذاكانت قابلة للتحويل، كليًا أو جزئيًا	لا ينطبق
26	إذاكانت قابلة للتحويل، معدل التحويل	لا ينطبق
27	إذاكانت قابلة للتحويل، تحويل الزامي أم اختياري	لا ينطبق
28	إذاكانت قابلة للتحويل، حدد نوع الأداة التي سيتم التحويل لها	لا ينطبق
29	إذاكانت قابلة للتحويل، حدد مصدر الأداة التي سيتم التحويل لها	لا ينطبق
30	خصائص تخفيض القيمة الدفترية	نعم
31	في حالة تخفيض القيمة الدفترية، عامل / عوامل تحفيز التخفيض	توفر شروط عقد الأداة الأساس القانوني للبنك المركزي السعودي لتفعيل تخفيض القيمة الدفترية (طريقة تعاقدية)
32	في حالة التخفيض، كلي أو جزئي	في حالة التخفيض، كلي أو جزئي
33	في حالة التخفيض، مؤقت أم دائم	دائم
34	إذاكان التخفيض مؤقت، وصف لآلية التخفيض	لا ينطبق
34أ	نوع التخفيض	لا ينطبق
35	الموقع في هرم الأولوية عند التصفية (حدد نوع الأداة التي لها أولوية في الدفع قبل الأداة التي تخص دائني الكيانات القانونية)	.ثانوية. كبار حملة السندات يتم إدراجهم كعملاء مميزين على الفور في هذه الأداة
36	خصائص التحويل غير المتوافقة	لا ينطبق
37	إذاكان الجواب نعم، حدد الخصائص غير المتوافقة	لا ينطبق

نموذج CCyB1 – التوزيع الجغرافي لحالات التعرض للمخاطر الائتمانية المستخدمة في عازلة مواجهة التقلبات الدورية (بآلاف الريالات)

التوزيع الجغرافي	أ	ب	ج	د	هـ
	معدل العوائد الرأسمالية في مواجهة التقلبات الدورية	المخاطر الائتمانية و/أو إجمالي الأصول مرجحة المخاطر المستخدمة في حساب التقلبات		معدل العوائد الرأسمالية الخاصة بالبنك في مواجهة التقلبات الدورية	مقدار العوائد الرأسمالية في مواجهة التقلبات الدورية
		المخاطر الائتمانية	الأصول المرجحة بالمخاطر		
المملكة العربية السعودية	0.00%	448,853,350	260,792,067		-
أستراليا	1.00%	21,189	5,018		50
البحرين	2.50%	6,279	3,345		84
كندا	0.00%	3,764	1,975		-
مصر	2.50%	538,959	399,399		9,985
الهند	0.00%	92,855	60,190		-
إيطاليا	0.00%	515,882	515,761		-
اليابان	0.00%	84,124	84,123		-
الأردن	2.50%	10,800	6,875		172
لبنان	2.50%	3,185	2,103		53
ماليزيا	2.50%	4,075	2,452		61
باكستان	2.50%	7,122	4,281		107
الفلبين	2.50%	90,325	55,811		1,395
جنوب أفريقيا	0.00%	5,342	3,402		-
إسبانيا	0.00%	4,370	1,963		-
سريلانكا	2.50%	4,737	2,967		74
السودان	2.50%	2,361	1,399		35
تركيا	0.00%	2,922	2,879		-
الإمارات العربية المتحدة	2.50%	448,663	432,480		10,812
المملكة المتحدة	1.00%	10,833	6,357		64
الولايات المتحدة	0.00%	683,513	469,278		-
الدول الأوروبية الأخرى	2.50%	4,842	2,994		75
الدول الأفريقية الأخرى	2.50%	1,228	783		20
الدول الأسيوية الأخرى	2.50%	5,626,399	2,128,896		53,222
الدول الشرق أوسطية الأخرى	2.50%	7,060	3,410		85
غير مخصصة	2.50%	113,942	27,631		632
المجموع		**6,899,763**	**3,084,477**		-
الإجمالي		**616,118,188**	**277,369,307**	0.03%	**76,926**

LR1 - ملخص المقارنة بين الأصول المحاسبية وبين إجمالي الحالات التعرض لمخاطر في معيار الرفع المالي (بآلاف الريالات)

الرقم	التفاصيل	أ
1	إجمالي الأصول المجمعة وفقًا للبيانات المالية المنشورة	346,257,287
2	التعديلات المتعلقة بالإستثمارات في البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين والمؤسسات المالية المجمعة للأغراض المحاسبية والتي هي خارج نطاق التوحيد النظامي	-
3	التعديلات المتعلقة بالمخاطر المؤمنة التي تحقق متطلبات التشغيل في التعرف على تحويل المخاطر	-
4	التعديلات المتعلقة بالإعفاء المؤقت المطبق على احتياطيات البنك المركزي (إذا انطبق ذلك)	-
5	تعديل الأصول الائتمانية المعترف بها في الميزانية العمومية وفقًا للإطار المحاسبي التشغيلي ولكنها مستبعدة من مقياس التعرض لمخاطر في معيار الرفع المالي	-
6	تسويات المشتريات والمبيعات العادية للأصول المالية الخاضعة لمحاسبة تاريخ التداول	-
7	تعديلات معاملات التجميع النقدي المؤهلة	-
8	تعديلات الأدوات المالية المشتقة	13,212,545
9	تعديل معاملات تمويل الأوراق المالية (أي اتفاقيات إعادة الشراء والإقراض المضمون المماثلة)	-
10	تعديل البنود خارج الميزانية العمومية (أي التحويل إلى مبالغ مكافئة للائتمان خارج حالات التعرض لمخاطر الميزانية العمومية)	83,615,370
11	تعديلات تسويات التقييم الإشرافية والمخصصات العامة والخاصة التي أدت إلى خفض رأسمال الفئة 2	-
12	تعديلات أخرى	-
13	**إجمالي حالات التعرض لمخاطر في معيار الرفع المالي**	**443,085,201**

LR2 – نموذج الإفصاح المشترك لمعدل الرفع (بآلاف الريالات)

		أ	ب
		ديسمبر 23	سبتمبر 23
	حالات التعرض لمخاطر في الميزانية العمومية		
1	حالات التعرض لمخاطر في الميزانية العمومية (باستثناء المشتقات و عمليات تمويل الأوراق المالية شاملة الضمانات)	346,257,287	324,739,652
2	يتم خصم إجمالي ضمانات المشتقات المقدمة من أصول الميزانية العمومية وفقًا للإطار المحاسبي التشغيلي	-	-
3	(خصومات الأصول المستحقة على هامش التغير النقدي المقدم في معاملات المشتقات المالية)	-	-
4	(تسوية الأوراق المالية المستلمة بموجب معاملات تمويل الأوراق المالية التي يتم الاعتراف بها كأصل)	-	-
5	(المخصصات العامة والخاصة المتعلقة بمخاطر الميزانية العمومية المقتطعة عند تحديد رأسمال الفئة 1 بموجب بازل 3)	-	-
6	(مبالغ الأصول المقتطعة عند تحديد رأسمال الفئة 1 بموجب بازل 3 والتعديلات التنظيمية)	-	-
7	**إجمالي الحالات التعرض لمخاطر في الميزانية العمومية (باستثناء المشتقات و عمليات تمويل الأوراق المالية (مجموع السطرين 1 و 6)**	**346,257,287**	**324,739,652**
	حالات التعرض لمخاطر المشتقات		
8	تكلفة الاستبدال لجميع عمليات المشتقات (حيثما ينطبق ذلك، الصافي من هامش التغير النقدي المؤهل و/أو مع المعاوضة الثنائية)	4,412,352	9,015,650
9	مبالغ إضافية للتعرض المستقبلي المحتمل للمخاطر والمرتبط بجميع معاملات المشتقات المالية	8,800,192	5,199,194
10	(جزء الطرف المقابل المركزي المعفى من التعرضات التجارية التي تمت مقاصتها من قبل العميل)	-	-
11	المبلغ الاسمي الفعلي المعدل للمشتقات الائتمانية المكتوبة	-	-
12	(المقاصات الاسمية الفعلية المعدلة والخصومات الإضافية للمشتقات الائتمانية المكتوبة)	-	-
13	**إجمالي حالات التعرض لمخاطر المشتقات (مجموع السطر 8 إلى12)**	**13,212,545**	**14,214,844**
	إجمالي حالات التعرض لمخاطر عمليات تمويل الأوراق المالية		
14	إجمالي أصول معاملات تمويل الأوراق المالية (بدون الاعتراف بالمقاصة)، بعد التعديل لمعاملات محاسبة البيع	-	-
15	(صافي المبالغ النقدية الدائنة والمستحقات النقدية من إجمالي أصول معاملات تمويل الأوراق المالية)	-	-
16	التعرض للمخاطر الائتمانية للطرف المقابل لأصول معاملات تمويل الأوراق المالية	-	-
17	التعرضات لمعاملات الوكيل	-	-
18	**إجمالي حالات التعرض لمخاطر عمليات تمويل الأوراق المالية (مجموع السطر 14 إلى17)**	**-**	**-**
	مخاطر أخرى خارج الميزانية العمومية		
19	التعرض للمخاطر خارج الميزانية العمومية بالقيمة الاسمية الإجمالية	258,968,751	232,200,548
20	(تسويات التحويل إلى مبالغ معادلة للائتمان)	(175,353,381)	(152,547,607)
21	(المخصصات العامة والخاصة المتعلقة بمخاطر الميزانية العمومية المقتطعة عند تحديد رأسمال الفئة 1)	-	-
22	**البنود خارج الميزانية العمومية (مجموع السطور من 19 إلى 21)**	**83,615,370**	**79,652,940**
	رأس المال وإجمالي المخاطر		
23	**رأسمال الفئة 1 (%)**	**52,038,574**	**45,815,367**
24	**إجمالي المخاطر (مجموع السطور 7 و13 و18 و22)**	**443,085,201**	**418,607,436**
	معدل الرفع		
25	**معدل الرفع (بما في ذلك تأثير أي إعفاء مؤقت مطبق لاحتياطيات البنك المركزي)**	**11.74%**	**10.94%**
25a	نسبة الرافعة المالية (بما في ذلك تأثير أي إعفاء مؤقت مطبق لاحتياطيات البنك المركزي)	11.74%	10.94%
26	**متطلبات النسبة الدنيا لمعدل الرفع المحلي**	**3.00%**	**3.00%**
27	**معدلات الرفع القابلة للتطبيق**	**8.74%**	**7.94%**

LIQA – إدارة مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي مخاطر عدم امتلاك البنك السعودي الأول (الأول) موارد مالية كافية للوفاء بالتزاماته عند استحقاقها، أو أنه سيتعين عليه الوفاء بتلك الالتزامات بتكلفة زائدة. ويمكن أن تنشأ هذه المخاطر من عدم التطابق في توقيت التدفقات النقدية. وتنشأ مخاطر التمويل (وهي شكل معين من مخاطر السيولة) حينما لا يمكن الحصول على السيولة اللازمة لتمويل مراكز الأصول غير السائلة خلال الفترات المتوقعة وعند الحاجة.

لدى البنك إطار داخلي لمخاطر السيولة والتمويل مستخدمًا نسبة تغطية السيولة الخارجية والإطار التنظيمي الخارجي للبنك المركزي السعودي لمتطلبات صافي التمويل الثابت كأساس، ولكن بإضافة مقاييس / حدود إضافية وتغطيات لمعالجة المخاطر التي يرى البنك أنها لم يتم عكسها بشكل كافٍ من خلال الإطار التنظيمي الخارجي.

إن قرار إنشاء إطار داخلي على غرار الإطار التنظيمي الخارجي كان مدفوعًا بالحاجة إلى التأكد من أن الأطر الخارجية والداخلية تتماشى مع توجه الإطار الداخلي للتأكد من أن إطار تسعير تحويل الأموال الداخلية للبنك يحفز خطوط الأعمال على الالتزام الإجمالي بكل من المخاطر الخارجية (التنظيمية) والتحمل الداخلي للمخاطر.

الهدف من معدل تغطية السيولة هو الحد من مخاطر التدفقات النقدية الشديدة الناجمة عن الإفراط في الاعتماد على مصادر التمويل المتقلبة وبعض الالتزامات المتعلقة بالإقراض. وطبقًا لمعدل تغطية السيولة يتعين على بنك الأول الاحتفاظ بحد أدنى من الأصول السائلة عالية الجودة غير المقيدة بأعباء لتحمل سيناريو ضغط حاد متواصل لمدة 30 يومًا. وقد تم تصميم معدل تغطية السيولة بشكل خاص لتحسين المرونة لدى البنك على المدى القصير في مواجهة صدمات السيولة. وعلى النقيض من ذلك، فإن متطلبات صافي التمويل الثابت مصممة للحد من المخاطر الناجمة عن عدم التطابق المفرط في الاستحقاقات على المدى المتوسط والطويل. وبشكل أكثر تحديدًا، تقتضي متطلبات صافي التمويل الثابت من بنك الأول تمويل الأصول غير السائلة بحد أدنى من المطلوبات المستقرة على مدى سنة واحدة.

ويعرف إطار معدل تغطية السيولة ومتطلبات صافي التمويل الثابت ودائع العملاء على أنها "مستقرة" أو "شبه مستقرة" أو "غير مستقرة". وتعرف الأموال المستقرة وشبه المستقرة على أنها الودائع التي يقل احتمال إدارتها بشكل نشط من قبل العملاء، ويرجح بالتالي بقاؤها لدى البنك خلال فترة الضغط. وبالمثل، تعرف الأموال غير المستقرة على أنها الودائع التي يديرها العملاء بشكل أكثر فعالية مع احتمال سحبها مبكرًا مع مؤشرات ضغوط السوق، وهي تشكل جزءًا من حسابات معدل تغطية السيولة.

كسياسة عامة، يسعى بنك الأول إلى الاكتفاء ذاتيًا فيما يتعلق بتمويل العمليات الخاصة به من الودائع " المستقرة". ويُسمح بالاستثناءات لتسهيل التمويل الفعال لبعض متطلبات الخزينة قصيرة الأجل والمشاريع الناشئة التي لا تتوفر لها إمكانية الوصول إلى أسواق الودائع.

ويتم من خلال اختبار الإجهاد تقييم التدفقات النقدية والتي تأخذ بعين الاعتبار التأثيرات السلبية الحادة وغير المواتية المحتملة على الأرباح والخسائر وعلى رأس المال وأزمات السيولة بهدف تقييم قدرة البنك على الاحتفاظ بوضع رأسمالي كافٍ في حال تطبيق هذا السيناريو.

وقد أعد بنك الأول "بيانات تقبل المخاطر" التي تغطي المخاطر المرتبطة بالسيولة، التي تعتمدها سنويًا لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة، وتراجعها شهريًا لجنة الموجودات والمطلوبات (ALCO) ولجنة إدارة المخاطر (RMC) مع رفع تقارير ربع سنوية إلى لجنة المخاطر المنبثقة من مجلس الإدارة (BRC).

يدير بنك الأول سيولة الميزانية العمومية، ويعد تقارير عنها في ضوء النسب الرئيسية التالية:

- ***نسبة الأصول إلى الودائع (ADR)*** - ترصد مدى تغطية ودائع العملاء لسُلف العملاء.
- ***شرط احتياطات السيولة من البنك المركزي السعودي (ساما)*** – امتلاك حد أدنى مقداره 20% من خصوم الودائع في شكل أصول سائلة تُستَحق في أقل من شهر واحد، وفي شكل أذون خزينة وسندات حكومية وفقًا للمادة 7 من نظام مراقبة البنوك.
- ***نسبة تغطية السيولة (LCR)*** - حد أدنى من المتطلبات مقداره 100% يستلزم امتلاك بنك الأول أصولاً سائلة يمكن، في حالة الحاجة إليها، تحويلها بسهولة إلى نقد يُضخ في الأسواق الخاصة للصمود أمام سيناريو إجهاد مدته 30 يومًا.
- ***نسبة صافي التمويل الثابت (NSFR)*** – حد أدنى من المتطلبات مقداره 100% - يستلزم امتلاك بنك الأول حدًا أدنى من التمويل الثابت مقارنة بمستويات السيولة الخاصة بأنشطة الأصول على مدى سنة واحدة.

يقيّم بنك الأول المخاطر المرتبطة بالسيولة، ويديرها عبر سياسات محددة بوضوح للسيولة تشكل جزءًا من إطار عمل أوسع للسيولة والتمويل وخطة تمويل تراجعها لجنة الموجودات والمطلوبات (ALCO) ولجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة (BRC).

تُعد الإدارة المالية تقرير سيولة على مستوى البنك، يحظى برصد يومي في ضوء الحدود المعتمدة والمتطلبات التنظيمية التي أقرتها الإدارة العليا، بالإضافة إلى إعدادها، على أساس ربع سنوي، لميزانية عمومية متوقعة لمدة مقدارها 18 شهرًا توضح النمو المتوقع في القروض والودائع.

ويدير بنك الأول تركيز سندات الديون والمودعين ويرصده لتجنب الإفراط في الاعتماد على كبار المودعين المنفردين، ولضمان وجود توليفة تمويلية مريحة ووضع مريح لآجال استحقاق سندات الديون والودائع.

يحتفظ بنك الأول باحتياطي من الأصول السائلة غير المرهونة ذات الجودة العالية التي تتكون بالأساس من ودائع لدى البنك المركزي، في شكل نقد أو ديون سيادية غير مرهونة، يمكن تصفيتها أو مصادرتها في أوقات نقص السيولة. وتتولى لجنة الموجودات والمطلوبات، على أساس شهري، تحديد ورصد حد تحمل المخاطر بالنسبة للموجودات.
تُستخدم اختبارات الإجهاد المالي المبنية على نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل الثابت لتقييم وضع السيولة عبر مجموعة من نطاقات آجال الاستحقاق وعن طريق تطبيق سيناريوهات خاصة بالبنك وعلى مستوى السوق.

تشكل ودائع الادخار والحسابات الجارية مستحقة الدفع عند الطلب أو بناءً على إخطار قصير المدى جزءًا كبيرًا من تمويل بنك الأول، وهناك اهتمام كبير بالحفاظ على ثبات هذه الودائع. ويدير بنك الأول تركيز سندات الديون والمودعين ويرصده لتجنب الإفراط في الاعتماد على كبار المودعين المنفردين، ولضمان وجود توليفة تمويلية مريحة ووضع مريح لآجال استحقاق سندات الديون والودائع.

يضع بنك الأول "خطة طوارئ تمويلية" شاملة وجاهزة تُختبر سنويًا. وتحدد هذه الخطة أول المؤشرات الدالة على ظروف الإجهاد المالي، وتنص على الإجراءات التي يتعين اتخاذها في حالة مواجهات صعوبات ناشئة عن الأزمات النظامية أو غيرها، مع الوصول بالآثار السلبية طويلة الأجل على الأعمال إلى الحد الأدنى.

فبنك الأول لديه، وتحت تصرفه المباشر، مجموعة واسعة من مصادر رؤوس الأموال والأسواق النقدية بغية الوفاء باحتياجات التمويل. يواصل "بنك الأول" رصد الحاجة إلى زيادة تنويع مصادره ومدة التمويل من خلال إصدارات الدين في الأسواق المحلية والدولية. لا يؤثر مؤشر تعرضات المشتقات المتوازية للبنك تأثيرًا كبيرًا على إدارة السيولة.

ووفقًا لتوجيهات البنك المركزي السعودي، تعتبر العملة "ذات أهمية" إذا بلغ مجموع الخصوم المصدرة بتلك العملة خمسة في المائة أو أكثر من إجمالي الخصوم للبنك. فالريال السعودي والدولار الأمريكي دون غيرهما يمثلان عملتين مهمتين، ويجري رصدهما تبعًا لذلك.

تعد العوامل المساهمة الرئيسية في نسبة تغطية السيولة للبنك بمثابة الأصول السائلة عالية الجودة غير المقيدة (HQLAs)، وصافي التدفقات النقدية الخارجة الناشئة بشكل أساسي عن ودائع العملاء.

بلغ متوسط نسبة تغطية السيولة لمدة 3 أشهر 183.74% في 31 ديسمبر 2023 بعد تراجعه من 187.78% في 30 سبتمبر 2023، ويرجع ذلك أساسًا إلى نقص الأصول السائلة عالية الجودة بنسبة 2.4%.

شهد معدل صافي التمويل الثابت تحسنًا في 31 ديسمبر 2023 بنسبة تراوحت من 7.1% إلى 127.76% مقارنة بنسبة 120.66% بتاريخ 30 سبتمبر 2023، ويرجع ذلك أساسًا إلى زيادة تمويل الأفراد والشركات، والذي قابله جزئيًا زيادة في الإقراض بين البنوك والأصول السائلة عالية الجودة.

LIQ1: معدل تغطية السيولة (بآلاف الريالات)

		أ	ب
		إجمالي القيمة غير الموزونة (متوسط)	إجمالي القيمة الموزونة (متوسط)
الأصول السائلة عالية الجودة			
1	إجمالي الأصول السائلة عالية الجودة		93,770,049
التدفقات النقدية			
2	ودائع التجزئة والودائع من عملاء الأعمال الصغيرة، منها:	61,954,772	5,159,705
3	*الودائع المستقرة*	-	-
4	*الودائع الأقل استقرارًا*	*61,954,772*	*5,159,705*
5	التمويلات الكبيرة غير المضمونة، منها:	140,980,142	64,452,263
6	*الودائع التشغيلية (جميع الأطراف المقابلة) والودائع من خلال شبكات البنوك التعاونية*	-	-
7	*الودائع غير التشغيلية (جميع الأطراف المقابلة)*	*140,980,142*	*64,452,263*
8	*الديون غير المضمونة*	-	-
9	التمويلات الكبيرة المضمونة	(5,896,909)	-
10	المتطلبات الإضافية، منها:	11,641,850	1,272,926
11	*التدفقات الخارجة المتعلقة بحالات التعرض لمخاطر المشتقات والمتطلبات الضمانية الأخرى*	*120,823*	*120,823*
12	*التدفقات الخارجة المتعلقة بخسائر تمويل منتجات الدين*	-	-
13	*تسهيلات الائتمان والسيولة*	*11,521,027*	*1,152,103*
14	التزامات تمويلية تعاقدية أخرى	159,091	71,212
15	التزامات تمويلية طارئة أخرى	210,539,067	5,770,644
16	إجمالي التدفقات النقدية الخارجة		76,726,750
التدفقات النقدية الداخلة			
17	الإقراض المضمون (مثل إعادة الشراء العكسي)	-	-
18	تدفقات داخلة من حالات التعرض لمخاطر منتظمة بالكامل	40,873,559	25,197,529
19	تدفقات نقدية خارجة أخرى	691,255	495,451
20	إجمالي التدفقات النقدية الداخلة		25,692,980
			إجمالي القيمة المعدلة
21	**إجمالي الأصول السائلة عالية الجودة**		**93,770,049**
22	**مجموع التدفقات النقدية إلى الخارج**		**51,033,770**
23	**معدل تغطية السيولة (%)**		**183.74%**

LIQ2: معدل صافي التمويل الثابت (NSFR) (بآلاف الريالات)

		أ	ب	ج	د	هـ
		القيمة غير الموزونة حسب الإستحقاق المتبقي				القيمة الموزونة
		لا يوجد استحقاق	أقل من 6 شهور	من 6 شهور إلى سنة	≥ سنة واحدة	
	بنود التمويل الثابت المتاح					
1	**رأس المال:**	58,609,941	-	-	8,985,000	67,594,941
2	رأس المال التنظيمي	58,609,941	-	-	-	58,609,941
3	*أدوات رأسمالية أخرى*	-	-	-	8,985,000	8,985,000
4	**ودائع التجزئة والودائع من عملاء الأعمال الصغيرة، منها:**	**59,384,094**	**24,637,979**	**1,392,134**	**406,224**	**77,279,011**
5	*الودائع المستقرة*	-	-	-	-	-
6	*الودائع الأقل استقرارًا*	59,384,094	24,637,979	1,392,134	406,224	77,279,011
7	**التمويلات الكبيرة:**	**89,987,872**	**92,587,156**	**1,046,765**	**3,694,185**	**80,830,696**
8	*الودائع التشغيلية*	-	-	-	-	-
9	*التمويلات الكبيرة الأخرى*	89,987,872	92,587,156	1,046,765	3,694,185	80,830,696
10	**الالتزامات ذات الأصول المتكافئة والمترابطة**	-	-	-	-	-
11	**التزامات أخرى**	20,081,093	-	-	-	-
12	*صافي نسبة التمويل الثابت للمطلوبات المشتقة*		-	-	-	
13	*جميع المطلوبات وحقوق الملكية الأخرى غير المدرجة في الفئات أعلاه*	20,081,093	-	-	-	
14	**إجمالي التمويل الثابت المتاح**					225,704,648
	بنود التمويل الثابت المطلوب					
15	إجمالي نسبة التمويل الثابت للموجودات السائلة عالية الجودة					-
16	ودائع لدى مؤسسات مالية أخرى لأغراض تشغيلية	-	-	-	-	-
17	القروض والأوراق المالية العاملة:	10,791,650	101,136,583	16,083,753	192,360,223	156,503,979
18	*قروض عاملة للمؤسسات المالية المضمونة بموجب أصول سائلة عالية الجودة من المستوى 1*	-	3,743,807	3,423,271	81,451,146	4,430,911
19	*قروض عاملة للمؤسسات المالية المضمونة بموجب أصول سائلة عالية الجودة من غير المستوى 1 وقروض عاملة غير مضمونة للمؤسسات المالية*	-	7,678,493	-	137,636	1,172,419
20	*قروض عاملة لعملاء من غير الشركات المالية وقروض لعملاء التجزئة والمؤسسات الصغيرة وقروض لجهات سيادية وبنوك مركزية ومؤسسات القطاع ال*	10,329,604	86,483,475	12,660,481	106,462,285	145,229,722
21	*جهات ذوي وزن مخاطر أقل من أو يساوي 35% وفقا لمنهج بازل 2 المعياري لمخاطر الائتمان*	-	-	-	-	-
22	*الرهونات السكنية العاملة، منها:*	-	-	-	-	-
23	*جهات ذوي وزن مخاطر أقل من أو يساوي 35% وفقا لمنهج بازل 2 المعياري لمخاطر الائتمان*	-	-	-	-	-
24	*الأوراق المالية الغير متأخرة السداد وغيرالمؤهلة كأصول سائلة عالية الجودة بما في ذلك الأسهم المتداولة في البورصة*	462,046	3,230,808	-	4,309,156	5,670,926
25	*الأصول ذات الالتزامات المتكافئة و المترابطة*	-	-	-	-	-
26	*أصول أخرى:*	-	2,758,518	3,844,966	12,924,749	19,528,233
27	*السلع المادية المتداولة، بما في ذلك الذهب*					
28	*الأصول المعلنة كهامش أولي لعقود المشتقات وكمساهمات في صناديق التعثر لحالات التعرض لمخاطر الأطراف المقابلة المركزية*		-	-	-	-
29	*نسبة استقرار التمويل الصافي للموجودات المشتقة*		-	-	2,368,382	2,368,382
30	*نسبة استقرار التمويل الصافي للمطلوبات المشتقة قبل خصم الهامش المتغير المعلن*		-	-	-	-
31	*جميع الأصول الأخرى غير المشمولة ضمن الفئات أعلاه*		2,758,518	3,844,966	10,556,367	17,159,851
32	*البنود خارج الميزانية*				224,262,417	635,445
33	***إجمالي التمويل الثابت المطلوب***					176,667,657
34	***نسبة صافي التمويل الثابت (%)***					**127.76%**

CRA: معلومات نوعية عامة حول المخاطر الائتمانية

(أ) كيفية تحول نموذج الأعمال إلى مجموعة من عناصر المخاطر الائتمانية للبنك

تمثل مخاطر الائتمان أهم متطلباتنا التنظيمية المتعلقة برأس المال.

الأهداف الرئيسية لوحدة إدارة مخاطر الائتمان لدينا هي:

- الاحتفاظ بثقافة قوية للإقراض المسؤول ووضع سياسة مخاطر ائتمان وإطار المراقبة؛
- الاشتراك مع شركاتنا والدخول في تحدٍ معها فيما يتعلق بالتحديد والتنفيذ والمواظبة على إعادة تقييم درجة تقبل مخاطر الائتمان لدينا في ظل ظروف السيناريوهات الفعلية وسيناريوهات الإجهاد؛ و
- ضمان وجود مراجعة مستقلة يجريها خبراء المخاطر الائتمانية وتكاليفها والحد منها.

المخاطر الائتمانية هي المخاطر التي تنشأ من عدم قدرة أي من طرفي المستندات المالية على الوفاء بالتزاماته مما يؤدي إلى تكبد الطرف الآخر خسائر مالية. تنشأ مخاطر الائتمان بشكل رئيسي من أنشطة الإقراض التي تنشأ من القروض والسلف والأنشطة الاستثمارية. وهناك أيضًا مخاطر ائتمانية على الالتزامات المتعلقة بالائتمان والالتزامات الطارئة والمشتقات.

إنَّ إدارة "مخاطر الائتمان لقطاع الجملة"، وإدارة "مخاطر الائتمان لقطاع التجزئة" و"إدارة الأصول الخاصة" و"إدارة الأعمال المعرضة لمخاطر الائتمان" تمثل مكونات رئيسية من وحدة "إدارة المخاطر الائتمانية" بالبنك، التي تدعم "الرئيس التنفيذي" في الإشراف على المخاطر الائتمانية. وتشتمل الواجبات الرئيسية لهذه الإدارات على: إجراء استعراضات مستقلة لمقترحات الائتمان ذات الخطورة العالية والكبيرة؛ وإدارة مخاطر الائتمان لقطاع التجزئة؛ والإشراف على سياسة التعرض الكبير؛ وامتلاكنا برامج لأنظمة الائتمان وسياسات الائتمان؛ والإشراف على إدارة المحافظ البنكية، ورفع تقارير بخصوص المسائل المتعلقة بالمخاطر إلى الإدارة التنفيذية العليا والجهات التنظيمية. وهذه الجوانب من مخاطر الائتمان تعمل عن كثب مع قطاعات أخرى من قسم المخاطر؛ على سبيل المثال، مع "المخاطر التشغيلية" فيما يتعلق بإطار الرقابة الداخلية ومع "إدارة أعمال المخاطر" فيما يتعلق بإجراءات تقبل المخاطر. علاوة على ذلك، فإنها تتعاون مع إدارة مخاطر المؤسسات وقسم التمويل فيما يتعلق باختبارات الإجهاد المالي.

بنك الأول عبارة عن مؤسسة تقدم خدمات مالية متنوعة ويعمل في المملكة العربية السعودية، حيث يقدم مجموعة واسعة من أنشطة الأعمال وعمليات تدفق الدخل. ويقدم البنك مجموعة واسعة من المنتجات والتسهيلات الائتمانية من خلال ثلاثة قطاعات أعمال أساسية؛ الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات وإدارة الثروات والمصرفية الشخصية.

تلبي الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات المتطلبات المصرفية للعملاء من البنوك التجارية، والشركات السعودية الرائدة الناشطة عالميًا؛ والشركات متعددة الجنسيات العاملة في المملكة العربية السعودية ولكن يقع مقرها الرئيسي في الخارج؛ وعملاء المؤسسات مثل الوزارات والهيئات الحكومية والإدارات والبنوك وغيرها من المؤسسات المالية الأخرى. ويشمل ذلك توفير التسهيلات الائتمانية والتمويل التجاري والذمم المدينة والضمانات وغير ذلك من المنتجات الائتمانية الأخرى.

تلبي إدارة الثروات والمصرفية الشخصية المتطلبات المصرفية لعملاء الخدمات المصرفية الشخصية والخاصة، بما في ذلك الحسابات الجارية والتمويل الشخصي والتمويل العقاري وبطاقات الائتمان.

(ب) المعايير والطرق المستخدمة من أجل تحديد سياسة إدارة المخاطر الائتمانية ووضع حدود المخاطر الائتمانية

لقد وضع بنك الأول معايير واضحة يجب على جميع الموظفين الالتزام لها بغرض تطبيقها على مستوى البنك. ويشمل ذلك مجموعة من بيانات تقبل المخاطر المعتمدة من لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة، والتي تعكس قدرة البنك على تحمل المخاطر الائتمانية على مستوى مختلف الشرائح والقطاعات والمنتجات وأنواع المقترضين.

توفر أدلة الائتمان إرشادات وسياسات وإجراءات واضحة ومتناسقة لإدارة محافظ الأصول المصرفية للشركات والأفراد. وتتم مراجعة أدلة السياسة هذه سنويًا من قِبل وحدة إدارة المخاطر الائتمانية المعنية واعتمادها من قبل لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة بما يتوافق مع لوائح البنك المركزي السعودي المتعلقة بإدارة المخاطر الائتمانية.

يسعى البنك لمراقبة والسيطرة على المخاطر الائتمانية من خلال مراقبة المخاطر الائتمانية، والحد من المعاملات مع بعض الأطراف المقابلة، والتقييم المستمر للجدارة الائتمانية للأطراف المقابلة. كما تم إعداد وصياغة سياسات إدارة المخاطر من أجل تحديد المخاطر، ووضع حدود مخاطر مناسبة لها، ومراقبة المخاطر، والالتزام بحدود الصلاحيات الموضوعة.

يقيم البنك احتمالية تعثر الأطراف المقابلة مستخدمًا أدوات التقييم الداخلي. كما يستخدم البنك تقييمات خارجية، من وكالات تقييم معروفة، متى كان ذلك متوفرًا.

ويسعى البنك لإدارة مخاطره الائتمانية من خلال تنويع أنشطة الإقراض لضمان عدم وجود تركزات غير مبررة للمخاطر مع أفراد أو مجموعات من العملاء في مواقع أو أعمال محددة.

لقد تم تفويض صلاحيات القيام بمختلف الأنشطة والمسئوليات المتعلقة بالأداء المالي إلى إدارة بنك الأول ضمن حدود وضعها مجلس الإدارة. كما يتم تفويض صلاحيات الدخول في المخاطر الائتمانية ضمن حدود اللجنة التنفيذية وكبار مديري الإدارة والائتمان المعينين. وعلى الرغم من ذلك، فإن موافقة اللجنة التنفيذية تعتبر ضرورية بالنسبة للعروض الائتمانية التي تنطوي على مخاطر ائتمانية عالية.

تتم مراجعة إجراءات الموافقة سنويًا من قبل لجنة المخاطر المنبثقة من مجلس الإدارة في حدود التفويضات المنحدرة من مجلس الإدارة. ويتم التركيز ضمن بنك الأول على مسئولية الأفراد بالنسبة لاتخاذ القرارات الائتمانية، وبالتالي فإن هناك سلسلة من حدود صلاحيات الموافقة المفوضة المعتمدة من قبل مجلس الإدارة.

تستند قرارات التمويل الشخصي على نماذج التقييم الائتماني واستراتيجيات القرارات، والتي يتم تطويرها باستخدام البيانات الداخلية والمعلومات التي توفرها الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية (سمة)، مع تطبيق درجات السلوكيات من أجل دعم معالجة إجراءات بطاقات الائتمان والتفويض والتحصيلات وقرارات مراجعة حدود الصلاحيات.

وضع بنك الأول أنظمة تحديد ومراقبة المخاطر الائتمانية وذلك من أجل تحديد ومراقبة والإبلاغ عن كافة المخاطر الناشئة.

(ج) هيكل وتنظيم قسم إدارة ومراقبة المخاطر الائتمانية

إن مجلس الإدارة مسؤول عن طريقة إدارة المخاطر بشكل عام في بنك الأول وعن مراجعة فعاليتها. وقد تم تشكيل لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة لاعتماد وتقديم الإشراف والتوجيه بخصوص إطار إدارة المخاطر في البنك، وخطط وأهداف الأداء التي تشمل إعداد بيانات تقبل المخاطر، واستراتيجيات إدارة المخاطر، وتعيين كبار الموظفين وحدود القطاع، ووضع إجراءات رقابية فعالة.

كما أنشأ البنك أيضًا عددًا من مجموعة من لجان إدارة المخاطر ابتداءً من مستوى مجلس الإدارة وانتهاءً بمستوى الإدارة الوسطى، وذلك لضمان إدارة جميع المخاطر التي يتعرض لها البنك بطريقة فعالة.

يدير الأول قسم إدارة مخاطر مستقلاً يوفر أعلى مستوى من الإشراف والإدارة على مخاطر السوق والمخاطر الائتمانية. وتتولى فرق الائتمان مسؤولية مراجعة الائتمان، واتخاذ قرارات اعتماد الائتمان، فضلاً عن الجوانب الرئيسية لأنظمة تصنيف المخاطر، بما في ذلك الاختيار والتنفيذ والأداء والرقابة.

يقوم فريق مخصص للأصول الخاصة والاستردادات برفع تقاريره إلى الرئيس التنفيذي لإدارة المخاطر، ويتولى إدارة الشركات المتعثرة ماليًا وغير العاملة. وفيما يتعلق بالعمليات المصرفية الشخصية، فهناك قسم "التحصيلات" المتخصص بتقديم المشورة حول الديون وأنشطة الاسترداد في كل مرحلة من مراحل التعثر، ويتم إدراج خدمات وكالات الاسترداد الخارجية والدولية.

تتم في بنك الأول إدارة التسهيلات الائتمانية من خلال قسم مستقل لإدارة العمليات الائتمانية للمؤسسات. وهذا القسم مسؤول عن ضمان دقة واكتمال جميع الوثائق وتوافقها مع الأحكام والشروط المتفق عليها بالإضافة إلى تولي إدارة التسهيلات والرقابة عليها.

(د) العلاقة بين أقسام إدارة المخاطر الائتمانية، ومراقبة المخاطر، والالتزام، والمراجعة الداخلية

إن مجلس الإدارة مسؤول أيضًا عن الرقابة الداخلية في الأول وعن مراجعة فعاليتها. كما أن إطار المعايير والسياسات والإجراءات الرئيسية التي وضعها أعضاء مجلس الإدارة مصممة لتحقيق فصل فعال بين الواجبات والرقابة الداخلية في الأول من أجل إدارة المخاطر ضمن حدود تقبل المخاطر المقبولة، بالإضافة إلى استمرار تحديد وتقييم وإدارة المخاطر الكبيرة التي تواجه البنك.

إن إدارة بنك الأول مسؤولة عن وضع نظام كافٍ وفعال للرقابة الداخلية والحفاظ عليه على أن يشتمل على السياسات والإجراءات/العمليات ونظم المعلومات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة، والتي تسهل فعالية وكفاءة العمليات. وقد قام البنك بتطبيق نموذج "خطوط الدفاع الثلاثة" لإدارة المخاطر التي تواجه البنك.

إن إدارة القسم، بصفتها خط الدفاع الأول، مسؤولة عن تحديد الإجراءات والمعايير التشغيلية في جميع المجالات الواقعة تحت مسؤوليتها. وتقوم الأقسام بوضع كتيبات الدلائل الخاصة بأعمالها، وتغطي كافة المخاطر الجوهرية الكبيرة، بما في ذلك مخاطر الائتمان والسوق والسيولة وأمن المعلومات ورأس المال والالتزام والنموذج والسمعة والمخاطر الاستراتيجية والمخاطر التشغيلية الأخرى. كما إن إدارة القسم مسؤولة عن تطبيق آليات رقابة فعالة لتحديد وتقييم وقياس وإدارة ومراقبة وتخفيف المخاطر التشغيلية ومنع أي مخالفات للسياسات الموضوعة والمتطلبات النظامية.

يتكون خط الدفاع الثاني من مختلف أقسام إدارة المخاطر التي تتولى الإشراف على مراقبة مخاطر الائتمان والسوق والمخاطر القانونية والامتثال وتقنية المعلومات ومخاطر السمعة، فضلاً عن مختلف المخاطر التشغيلية المتعلقة باستمرارية الأعمال والأمن والاحتيال. وتقوم هذه الأقسام بدور المسؤولين عن إدارة المخاطر الذين يضعون السياسات والمبادئ التوجيهية لإدارة المخاطر، وتقديم المشورة لدعم تلك السياسات واختبار فعالية إجراءات الخط الأول في الالتزام بالسياسات. كما أنها تناقش "خط الدفاع الأول" للتحقق من عمل أنشطة إدارة المخاطر بفعالية. ويعمل "الخط الثاني للدفاع" بشكل مستقل عن الإدارة التشغيلية في "الخط الأول للدفاع".

يقوم قسم إدارة الائتمان بإجراء مراجعات ائتمانية للتأكد من توافق التسهيلات مع السياسة والإجراءات الائتمانية للبنك وتوجيهات البنك المركزي السعودي، وملاءمة هياكلها تمامًا بما يضمن الاستفادة النهائية من الأموال. كما تقوم هذه الأقسام برصد الشروط والأداء المالي، وشروط الموافقة حيثما انطبق ذلك والمستحقات السابقة بغرض تحديد علامات الإنذار المبكر.

وكجزء من خط الدفاع الثاني، تتولى إدارة "الالتزام" الإشراف على العمليات التجارية والإجراءات الإدارية اللازمة لضمان توافقها مع المتطلبات التنظيمية، لا سيما قواعد فتح الحسابات المصرفية، ولوائح مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ولوائح وأنظمة هيئة السوق المالية، وغيرها من المتطلبات النظامية الدولية الرئيسية.

تمثل إدارة المراجعة الداخلية (INA) "خط الدفاع الثالث"، حيث تقوم بشكل مستقل بمراجعة فعالية التصميم والكفاءة التشغيلية لأنظمة وسياسات الرقابة الداخلية، وتركز على مجالات المخاطر الكبيرة التي يتعرض لها البنك على النحو المحدد بموجب طريقة التصنيف علىٰ أساس المخاطر. وتشرف لجنة المراجعة على المراجعة الداخلية، وتراجع نقاط الضعف في الرقابة وأوجه القصور في النظام.

(هـ) النطاق والمحتوى الرئيسي للتقارير المتعلقة بالتعرض للمخاطر الائتمانية ووحدة إدارة المخاطر الائتمانية التي يتم رفعها إلى الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة

وضعت الأنظمة والإجراءات لتحديد ومراقبة والإبلاغ عن مشكلات المخاطر الكبيرة التي تواجه بنك الأول. وتشمل تقارير لجنة الحوكمة على مستوى الإدارة العليا بيانات تقبل المخاطر، والخريطة اللونية لتوزيع المخاطر، والمخاطر الكبيرة والناشئة ومراكز مخاطر السوق، واختبار الإجهاد، وتقارير خاصة حول الشرائح أو قطاعات الأعمال. وتتم مراقبة عمليات التعرض للمخاطر الحالية والناشئة من خلال اللجان المختلفة لإدارة المخاطر، ولجنة الموجودات والمطلوبات.

ويتم تقديم المزيد من التقارير التفصيلية الدقيقة لأغراض الرصد والمراقبة على أساس دوري - شهريًا وربع سنويًا - إلى الإدارة العليا. وتغطي تلك التقارير مجموعة من مشكلات المخاطر الجوهرية والتوجهات، بما في ذلك استثناءات المخاطر، وقوائم المراقبة، ونوعية المحفظة الائتمانية، ومخاطر التركز فيما يتعلق بالصناعات والبلدان والأطراف المقابلة الفردية.

CR1 النوعية الائتمانية للموجودات (بآلاف الريالات)

	أ	ب	ج	د	هـ	و	ز
		إجمالي القيم الدفترية	الإعفاءات / الانخفاض في القيمة	منها مخصصات المحاسبة للخسائر الائتمانية المتوقعة لخسائر الائتمان بالطريقة المعيارية لحساب المخاطر		منها مخصصات المحاسبة للخسائر الائتمانية المتوقعة لخسائر الائتمان بالطريقة القائمة على التصنيفات الداخلية	صافي القيمة (أ+ب+ج)
		المخاطر المتعثرة	المخاطر غير المتعثرة	المخصصة في الفئة التنظيمية محددة	المخصصة في الفئة التنظيمية عامة		
1	القروض	8,072,774	213,991,442	6,128,371	3,160,000	2,968,371	-	215,935,845
2	سندات الدين	-	47,759,449	10,152	10,152	-	-	47,749,297
3	المخاطر خارج الميزانية العمومية	2,734,951	128,068,498	1,025,977	371,795	654,182	-	129,777,472
4	**المجموع**	**10,807,725**	**389,819,389**	**7,164,500**	**3,541,947**	**3,622,553**	**-**	**393,462,614**

CR2 التغير في أسهم القروض المتعثرة وسندات الدين (بآلاف الريالات)

		أ
1	**القروض المتعثرة وسندات الدين في نهاية فترة التقرير السابقة**	**10,743,605**
2	القروض وسندات الدين المتعثرة منذ آخر فترة تقرير	821,096
3	البنود المعادة إلى حالة عدم التعثر	-
4	المبالغ المشطوبة	(813,727)
5	التغييرات الأخرى	56,751
6	**القروض المتعثرة وسندات الدين في نهاية فترة التقرير (1+2+3+4+-5)**	**10,807,725**

CRB: الإفصاحات الإضافية المتعلقة بالنوعية الائتمانية للموجودات

(أ) نطاق وتعريفات مخاطر "فوات السداد" و"انخفاض القيمة" المستخدمة للأغراض المحاسبية والفروق، إن وجدت، بين تعريف "فوات السداد" و"التعثر" للأغراض المحاسبية والنظامية

يبرز نطاق وتعريف "فوات السداد" عند عدم قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته المتمثلة بسداد المبالغ المستحقة في الوقت المحدد، وبالتالي يتم تصنيف المبلغ المستحق على أنه قد فات موعد سداده. يتم احتساب عدد أيام فوات الاستحقاق، ويطلق عليها فترة فوات الاستحقاق. في حين تقع عملية الانخفاض في القيمة نتيجة الالتزامات الائتمانية التي يحتمل عدم تمكن العميل من سدادها بدون لجوء البنك إلى اتخاذ إجراءات، مثل إنفاذ الضمانات (في حالة وجود ضمانات).

(ب) نطاق حالات التعرض التي فات موعد استحقاقها (أكثر من 90 يومًا) والتي لا تعتبر انخفاضًا في القيمة وأسباب ذلك

تعتبر قاعدة تجاوز الاستحقاق لفترة 90 يومًا بسبب انخفاض في قيمة التصنيف الائتماني افتراضًا قابلاً للتفنيد بما يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية (9). أما بالنسبة للحالات التي تجاوز موعد استحقاقها 90 يومًا أو أكثر ولكن يمتلك البنك دليلاً قويًا وواضحًا بأنها لا تمثل انخفاضًا في القيمة، فيمكن تفنيد هذا الافتراض. وتقترح الشركة هذه الحالات وتراجعها وحدة الائتمان قبل عرضها على لجنة الحوكمة الخاصة بالمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (9) للموافقة عليها والتتبع المستمر لأي تفنيدات معتمدة. ويرأس اللجنة الرئيس التنفيذي للمخاطر مع ممثلين عن قطاع الأعمال والمخاطر والمالية.

(ج) وصف الطرق المستخدمة لتحديد الانخفاض في القيمة

اعتمد البنك المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (9) - الأدوات المالية اعتبارًا من 1 يناير 2018. مستبدلاً بذلك نموذج "الخسارة المتكبدة" في معيار المحاسبة الدولي (39) بنموذج "الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL). ويتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية (9) أن يقوم البنك بتسجيل مخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة لجميع القروض والأصول المالية المدينة الأخرى غير المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة، إلى جانب التزامات القروض وعقود الضمان المالي. ويستند المخصص إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة المرتبطة باحتمالية التعثر عن السداد في الاثني عشر شهرًا التالية ما لم يكن هناك ارتفاع كبير في المخاطر الائتمانية منذ الإنشاء، وفي هذه الحالة، يستند المخصص إلى احتمالية التعثر عن السداد لمدة عمر الأصل. وإذا استوفى الأصل المالي تعريف انخفاض قيمة الائتمان عند الشراء أو الإنشاء (POCI)، فإن المخصص يستند إلى التغيير في الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة عمر الأصل. أما إذا استوفى الأصل المالي تعريف تقصير شركة عن سداد ديونها، فإن المخصصات تعتمد على الخسائر الائتمانية المتوقعة المرتبطة بمنهجية التدفقات النقدية المخصومة (DCF).

CRC: متطلبات الإفصاح النوعي المتعلق بطرق تخفيف المخاطر الائتمانية

(أ) الخصائص الرئيسية للسياسات والإجراءات المتبعة من أجل، وكمؤشر على الحد الذي يستخدم فيه البنك، إجراءات المقاصة ضمن وخارج الميزانية

يستخدم بنك الأول إجراءات المقاصة لحساب المخاطر الائتمانية للطرف المقابل والمحددة في النظام. وفي جميع الحالات الأخرى، لا يستخدم البنك إجراءات المقاصة ضمن وخارج بنود الميزانية العمومية لرفع تقارير الكفاية الرأسمالية. ويستخدم البنك الودائع/النقد كضمانات إضافية.

(ب) الخصائص الأساسية للسياسات والإجراءات الخاصة بتقييم وإدارة الضمانات

يحتفظ البنك في سياق أنشطة الإقراض العادية بضمانات إضافية من أجل تخفيف مخاطر الائتمان في القروض والسلف. وتشتمل هذه الضمانات في الغالب على الودائع لأجل، والودائع النقدية الأخرى، والضمانات المالية، والأسهم المحلية والدولية والعقارات وغيرها من الأصول الثابتة.

تقوم الإدارة بمراقبة القيمة السوقية للضمانات، وتطلب ضمانات إضافية وفقًا للاتفاقيات المتاحة. كما يقوم البنك بمراقبة القيمة السوقية للضمانات التي تم الحصول عليها من خلال مراجعته لمدى كفاية مخصصات الخسائر الائتمانية.

يتمثل نهج البنك عند منح التسهيلات الائتمانية في القيام بتقييم كل عرض بناء على مزاياه، وليس على توفر الضمانات. وفي حالات توفر تخفيف مخاطر الائتمان في شكل ضمانات غير مالية أو مشتقات ائتمانية مؤهلة، يتم تقسيم المخاطر إلى جزء مغطى وآخر غير مغطى. والجزء المغطى هو الجزء الذي يتم تحديده بعد تطبيق إجراءات التخفيف المناسبة. ويتم تعديل قيمة المخاطر بموجب طرق الضمانات المالية الشاملة.

عند الحصول على التقييمات من القيم المعتمدة لدى البنوك، يتم أخذ أدنى تقييم للضمانات / حساب القيمة الدائمة (LTV). ويتم الحصول على تقييمات محدثة للممتلكات ذات معدل التكرار الأكثر لحصول الصعوبات، وبالتالي يكون الاعتماد على الضمانات عاليًا بشكل متزايد. بالنسبة للقروض العقارية، يراقب البنك التغيرات في قيمة العقارات من خلال استخدام مؤشر سمة لتسعير المنازل. وفي الحالات التي يقبل فيها البنك الموجودات الثابتة، مثل العقارات كضمانات، فإن تلك الضمانات تعتبر كافية للممتلكات المؤمن عليها مع البنك كمستفيد مباشر. وفي حالة قبول ضمانات الشركات، تتم إعادة تقييم صافي قيمتها الملموسة سنويًا مع المراجعة السنوية للتسهيلات.

يتم حفظ كافة الأوراق المالية تحت مسؤولية قسم إدارة الائتمان المستقل.

(ج) معلومات حول تركزات السوق أو المخاطر الائتمانية في إطار أدوات تخفيف المخاطر الائتمانية المستخدمة (أي حسب نوع الضامن والضمان ومقدمي المشتقات الائتمانية)

يسعى البنك إلى تبني مستوى مناسب من الضمانات من أجل تأمين السلف المقدمة من جانب البنك. ويجب أن تحدد جميع علاقات الاقتراض مصدرًا ثانويًا للسداد. إن طبيعة أنواع الضمانات المتاحة للبنك محدودة، وتشمل هذه الضمانات في الغالب الودائع لأجل، والودائع بالطلب، والودائع النقدية الأخرى، والضمانات المالية، والأسهم، والعقارات، والأصول الثابتة الأخرى. ويتم احتساب الهامش النقدي وفقًا لذلك مع مراعاة نوع الضمانات المحتفظ بها.

CR3 أساليب تخفيف المخاطر الائتمانية – لمحة عامة (بآلاف الريالات)

		أ	ب	ج	د	هـ
		المخاطر غير المؤمنة: القيمة الأسمية	المخاطر المؤمنة	المخاطر المؤمنة بالضمانات	المخاطر المؤمنة بضمانات مالية	المخاطر المؤمنة بمشتقات مالية
1	القروض	215,935,846	4,504,983	4,504,983	-	-
2	سندات الدين	47,749,297	-	-	-	-
3	**الإجمالي**	**263,685,143**	**4,504,983**	**4,504,983**	**-**	**-**
4	*القيمة المتعثرة منها*	*10,807,725*	*16,129*	*16,129*	-	-

CRD: الإفصاح النوعي المتعلق باستخدام البنك لتصنيفات ائتمانية خارجية بموجب الطريقة المعيارية للمخاطر الائتمانية

(أ) أسماء مؤسسات تقييم الائتمانات الخارجية ووكالات ائتمان الصادرات التي يستخدمها البنك، وأسباب أي تغييرات خلال الفترة المشمولة بالتقرير

رشح بنك الأول ثلاثة مؤسسات معتمدة من البنك المركزي السعودي (ساما) تختص بتقييم الائتمانات الخارجية لأجل ذلك الغرض — "موديز إنفيستورز سيرفيس" (موديز لخدمات المستثمرين)، و"ستاندرد آند بورز ريتينجس جروب" (مجموعة التصنيفات التابعة لستاندرد آند بورز)، و"فيتش جروب" (مجموعة فيتش). ونحن لم نرشح أي ووكالات ائتمان صادرات خارجية. ولا توجد أي تغييرات خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

عند حساب القيمة بعد تقييمها في ضوء المخاطر لأحد سيناريوهات التعرض باستخدام تقييمات مخاطر مؤسسات تقييم الائتمانات الخارجية، تحدد أنظمة إدارة المخاطر العميل المعني، وتبحث عن التصنيفات المتاحة في قاعدة البيانات المركزية وفق قواعد اختيار التصنيفات. بعد ذلك، تقوم الأنظمة بتطبيق التخطيط الموصى به لدرجات جودة الائتمان لكي تستنتج من التصنيف وزن المخاطر ذات الصلة.

(ب) فئات الأصول التي يتم فيها استخدام مؤسسات التقييم الائتماني الخارجية ووكالات ائتمان الصادرات

وفقًا للمبادئ التوجيهية الصادرة عن الجهة الرقابية المحلية، يستخدم البنك مؤسسات التقييم الائتماني الخارجية كجزء من تحديد أوزان المخاطر لأنواع المخاطر التالية:

- المطالبات ضد المؤسسات السيادية وبنوكها المركزية؛
- المطالبات ضد مصارف التنمية المتعددة الأطراف؛
- المطالبات ضد البنوك وشركات الأوراق المالية؛ و
- المطالبات ضد الشركات.

يتم تحديد التصنيف الائتماني لكافة المخاطر بشكل فردي من قِبل مؤسسات التقييم الائتماني الخارجية، وتطبق على المخاطر من أجل تحديد وزن للمخاطر وفقًا للجداول الرقابية.

ويتم ضبط المقاييس الحرفية الرقمية لكل وكالة على أوعية المخاطر كالتالي:

موديز	ستاندرد آند بورز	فيتش
Aaa	AAA	AAA
Aa1	AA+	AA+
Aa2	AA	AA
Aa3	AA-	AA-
A1	A+	A+
A2	A	A
A3	A-	A-
Baa1	BBB+	BBB+
Baa2	BBB	BBB
Baa3	BBB-	BBB-
Ba1	BB+	BB+
Ba2	BB	BB
Ba3	BB-	BB-
B1	B+	B+
B2	B	B
B3	B-	B-
Caa1	CCC+	CCC+
Caa2	CCC	CCC
Caa3	CCC-	CCC-
Ca	CC	CC
C	C	C
WR	D	D
	NR	NR

المطالبات ضد المؤسسات السيادية وبنوكها المركزية

التقييم الائتماني	AAA إلى AA-	A+ إلى A-	BBB+ إلى BBB-	BB+ إلى B-	أقل من B-	غير مصنف
وزن المخاطر	%0	%20	%50	%100	%150	%100

المطالبات ضد البنوك وشركات الأوراق المالية (بموجب الخيار 2، وفقًا لما يحدده البنك المركزي السعودي)

التقييم الائتماني	AAA إلى AA-	A+ إلى A-	BBB+ إلى BBB-	BB+ إلى B-	أقل من B-	غير مصنف
وزن المخاطر بموجب الخيار 2	%20	%50	%50	%100	%150	%50
وزن المخاطر للمطالبات قصيرة الأجل بموجب الخيار 2	%20	%20	%20	%50	%150	%20

المطالبات ضد مصارف التنمية المتعددة الأطراف

0% من وزن المخاطر لتأهيل مصارف التنمية متعددة الأطراف وفق ما يحدده البنك المركزي السعودي، وفي الغالب يجب تحديد أوزان المخاطر على أساس التصنيف الفردي لمصارف التنمية متعددة الأطراف كما للخيار 2 للبنوك.

المطالبات ضد الشركات

التقييم الائتماني	AAA إلى AA-	A+ إلى A-	BBB+ إلى BB-	أقل من BB-	غير مصنف
وزن المخاطر	%20	%50	%100	%150	%100

يتم تصنيف جميع فئات المخاطر الأخرى كأوزان مخاطر كما هو محدد في دليل البنك المركزي السعودي.

CR4 الطريقة المعيارية – التعرض للمخاطر الائتمانية وآثار تخفيف المخاطر الائتمانية (بآلاف الريالات)

		أ	ب	ج	د	هـ	و
		الانكشاف قبل عناصر التحويل الائتماني وإدارة المخاطر الائتمانية		الانكشاف بعد عناصر التحويل الائتماني وإدارة المخاطر الائتمانية		الأصول المرجحة بالمخاطر وكثافتها	
	فئات المخاطر	مبالغ داخل الميزانية العمومية	مبالغ خارج الميزانية العمومية	مبالغ داخل الميزانية العمومية	مبالغ خارج الميزانية العمومية	الأصول المرجحة بالمخاطر	كثافة الأصول المرجحة بالمخاطر
1	الدول السيادية وبنوكها المركزية	105,191,545	2,562,534	105,191,545	612,340	1,731,351	2%
2	هيئات القطاع العام الحكومية غير المركزية	4,948,241	8,036,715	4,948,115	2,303,178	3,625,646	50%
3	مصارف التنمية المتعددة الأطراف	-	-	-	-	-	0%
4	البنوك	13,819,860	35,618,154	11,250,754	12,823,544	10,438,809	43%
	منها: شركات الأوراق المالية والمؤسسات المالية الأخرى	13,819,860	35,618,154	11,250,754	12,823,544	10,438,809	43%
5	السندات المغطاة	-		-		-	0%
6	الشركات	145,447,342	201,633,371	142,576,605	64,807,334	193,442,235	93%
	منها: شركات الأوراق المالية والمؤسسات المالية الأخرى	132,688,348	201,633,371	129,825,153	64,807,334	179,339,621	92%
	منها: حالات الإقراض الخاص	12,758,994	-	12,751,452	-	14,102,615	111%
7	الديون الثانوية، الأسهم ورؤوس المال الأخرى	877,671		877,671		1,570,739	179%
8	منشآت البيع بالتجزئة	25,436,406	9,450,393	25,111,475	1,062,200	19,837,317	76%
	المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة	-	-	-	-	-	0%
9	الإسكان	43,832,978	-	43,155,901	-	25,548,848	59%
	منها: العقارات السكنية العامة	27,596,322	-	27,501,059	-	10,611,544	39%
	منه: العقارات السكنية المدرة للدخل		-		-		0%
	منها: العقارات التجارية العامة	15,814,438	-	15,247,849	-	14,304,302	94%
	منها: العقارات التجارية المدرة للدخل	-	-	-	-		0%
	منها: حيازة الأراضي وتطويرها وبناءها	422,218	-	406,993	-	247,059	61%
10	المخاطر المتعثرة	10,975,445	1,667,582	9,300,347	505,458	13,968,408	142%
11	الأصول الأخرى	6,603,444		6,603,444		6,999,641	106%
12	**الإجمالي**	**357,132,932**	**258,968,751**	**349,015,857**	**82,114,054**	**277,162,994**	**64%**

CR5: الطريقة المعيارية – التعرض حسب فئات الأصول وأوزان المخاطر (بآلاف الريالات)

		0%	20%	25%	30%	40%	45%	50%	70%	75%	80%	85%	100%	110%	130%	150%	250%	إجمالي مبلغ المخاطر الائتمانية (ما بعد عناصر التحويل الائتماني وإدارة المخاطر الائتمانية)
1	الدول السيادية وبنوكها المركزية	98,386,831	7,104,455	-	-	-	-	4,279	-	-	-	-	308,320	-	-	-	-	105,803,885
2	هيئات القطاع العام الحكومية غير المركزية	-	-	-	-	-	-	7,251,293	-	-	-	-	-	-	-	-	-	7,251,293
3	مصارف التنمية المتعددة الأطراف	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
4	البنوك	-	1,967,343	-	15,333,491	365,113	-	3,272,124	-	57	-	-	2,082,225	-	-	1,053,945	-	24,074,298
	منها: شركات الأوراق المالية والمؤسسات المالية الأخرى		1,967,343		15,333,491	365,113		3,272,124		57			2,082,225			1,053,945		24,074,298
5	السندات المغطاة	-	-	-				-					-					-
6	الشركات		151,302					27,715,572		5,978,491	4,948,547	7,596,367	150,550,680		7,802,906	2,640,077		207,383,940
	منها: شركات الأوراق المالية والمؤسسات المالية الأخرى	-	151,302	-	-	-	-	27,715,572	-	5,978,491	-	7,596,367	150,550,680	-	-	2,640,077	-	194,632,487
	منها: حالات الإقراض الخاص	-	-	-	-	-	-	-	-	-	4,948,547		-	-	7,802,906	-	-	12,751,452
7	الديون الثانوية، الأسهم ورؤوس المال الأخرى	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	415,625	-	-	-	462,046	877,671
8	منشآت البيع بالتجزئة	-	-	-	-	-	1,159,025	-	-	22,795,578	-	-	2,219,073	-	-	-	-	26,173,675
	المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة									-								-
9	الإسكان	-	4,567,850	3,220,399	6,846,758	6,662,158	-	2,590,944	5,360,182	-		242,287	12,879,920	500,696		284,706		43,155,901
	منها: العقارات السكنية العامة	-	4,567,850	3,220,399	6,846,758	6,662,158		843,711	5,360,182	-	-	-	-	-	-	-	-	27,501,059
	منها: ما لم يتم تطبيق تقسيم القرض عليه	-	4,567,850	3,220,399	6,846,758	6,662,158	-	843,711	5,360,182	-	-	-	-	-	-	-	-	27,501,059
	منها: ما تم تطبيق تقسيم القرض عليه (مؤمن)		-															-
	منها: ما تم تطبيق تقسيم القرض عليه (غير مؤمن)	-	-		-	-		-		-	-	-	-			-		-
	منها: العقارات السكنية المدرة للدخل				-		-			-	-					-		-
	منها: العقارات التجارية العامة	-	-		-	-		1,747,233					12,879,920	-		120,000		14,747,153
	منها: ما لم يتم تطبيق تقسيم القرض عليه	-	-	-	-	-	-	1,747,233	-	-	-	-	12,879,920	-	-	120,000	-	14,747,153
	منها: ما تم تطبيق تقسيم القرض عليه (مؤمن)																	-
	منها: ما تم تطبيق تقسيم القرض عليه (غير مؤمن)	-	-		-	-		-		-	-	-	-			-		-
	منها: العقارات التجارية المدرة للدخل								-					500,696		-		500,696
	منها: حيازة الأراضي وتطويرها وبناءها	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	242,287	-	-	-	164,706	-	406,993
10	المخاطر المتعثرة	-	-	-	-	-	-	225,856	-	-	-	-	1,028,885	-	-	8,551,063	-	9,805,805
11	الأصول الأخرى	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	6,339,313	-	-	-	264,131	6,603,444
12	الإجمالي	98,386,831	13,790,949	3,220,399	22,180,250	7,027,271	1,159,025	41,060,068	5,360,182	28,774,125	4,948,547	7,838,654	175,824,041	500,696	7,802,906	12,529,790	726,177	431,129,911

CCRA: الإفصاح النوعي المتعلق بالمخاطر الائتمانية للأطراف المقابلة

(أ) أهداف وسياسات إدارة المخاطر المتعلقة بالمخاطر الائتمانية للطرف المقابل

تهدف إدارة المخاطر إلى تحديد وقياس وإدارة المخاطر الائتمانية للطرف المقابل لتحقيق الكفاءة في استخدام رأس مال بنك الأول من خلال المراقبة الصارمة لميل الطرف المقابل للتخلف عن السداد.

(ب) الطرق المستخدمة لتحديد حدود الصلاحيات التشغيلية المحددة من حيث رأس المال الداخلي لمخاطر الطرف المقابل الائتمانية ومخاطر الطرف المقابل المركزية

يتم استخدام الطريقة المعيارية للمخاطر الائتمانية للطرف المقابل من أجل حساب المخاطر عند الإخلال. ويتم تحويل المخاطر عند الإخلال إلى الأصول مرجحة المخاطر من خلال تطبيق نسب الأصول مرجحة المخاطر بناءً على التصنيفات الخارجية.

(ج) السياسات المتعلقة بالضمانات وإجراءات تخفيف المخاطر الأخرى والتقييمات المتعلقة بمخاطر الطرف المقابل، بما في ذلك التعرض للمخاطر المركزية للأطراف المقابلة

يخضع الانكشاف للأطراف المقابلة للاتفاقيات الدولية للمبادلات والمشتقات جنبًا إلى جنب مع ملحق الدعم الائتماني والاتفاقيات الدولية للمبادلات والمشتقات. وبعد أن أصبح تطبيق الهامش إلزاميًا، فإننا نقوم بتوقيع ملحق الدعم الائتماني مع الاتفاقيات الدولية للمبادلات والمشتقات من أجل تغطية الأطراف المقابلة. لذا، فإن المقاصة، حيثما كانت قابلة للتطبيق، والضمانات من خلال الهامش هي عامل التخفيف الرئيسي للمخاطر الائتمانية. إن ضمانات الشركات أو الأنواع الأخرى من الضمانات مخصصة فقط للمخاطر الائتمانية للطرف المقابل، ولكن يتم اشتراطها من أجل المخاطر الائتمانية بشكل عام (والتي تشمل المخاطر الائتمانية للطرف المقابل) إذا كانت محبذة من أجل تلك المخاطر الائتمانية العامة.

(د) السياسات المتعلقة بالتعرض لمخاطر الطرق الخاطئة

يُراعى في العناية الواجبة للمنتجات والمراجعة الدورية المتعلقة بها مختلف مخاطر المنتجات، بما في ذلك مخاطر الطرق الخاطئة قبل طرح المنتج.

بالإضافة إلى ذلك، حدد دليل التعليمات الوظيفية للأسواق في الأول مخاطر الطرق الخاطئة العامة والخاصة وجميع المخاطر ذات العلاقة التي تم رصدها على أساس منتظم.

(هـ) الأثر المتعلق بمبلغ الضمان الإضافي الذي قد يطلب من البنك تقديمه في حالة أي تخفيض في التصنيف الائتماني

يجب على بنك الأول أن يقوم بتحديد هامش التغير على شكل نقد، لتغطية المراكز اليومية للقيمة حسب السوق (MTM) العكسية فيما يتعلق بالأطراف المقابلة المغطاة وفقًا لمتطلبات لوائح تحديد الهوامش. لا يعتمد وضع هذا الضمان الإضافي (الهامش) على درجات التقييم، ولذلك فبشكل عام لا يتطلب التخفيض في الدرجة الائتمانية زيادة في قيمة الضمانات المخصصة.

CCR1: تحليل المخاطر الائتمانية للطرف المقابل حسب الطريقة (بآلاف الريالات)

		أ	ب	ج	د	هـ	و
		تكلفة الاستبدال	المخاطر المستقبلية المحتملة	المخاطر الاجمالية المتوقعة	المعادلة المستخدمة لاحتساب قيمة المديونية عند التعثر	قيمة المديونية عند التعثر بعد تقييم لجنة إدارة المخاطر	الأصول المرجحة بالمخاطر
1	المخاطر الائتمانية للطرف المقابل (للمشتقات)	316,112	630,468		1.40	1,325,211	1,068,553
2	طريقة المنهج الداخلي (للمشتقات و معاملات تمويل الأوراق المالية)			-	-	-	-
3	المنهج البسيط لتخفيف المخاطر الائتمانية (لمعاملات تمويل الأوراق المالية)					-	-
4	المنهج الشامل لتخفيف المخاطر الائتمانية (لمعاملات تمويل الأوراق المالية)					-	-
5	القيمة المعرضة للمخاطر لمعاملات تمويل الأوراق المالية					-	-
6	**الإجمالي**						**1,068,553**

CCR3: الطريقة المعيارية – التعرض للمخاطر الائتمانية للطرف المقابل حسب المحفظة النظامية وأوزان المخاطر (بآلاف الريالات)

	أ	ب	ج	د	هـ	و	ز	ح	ط
المحفظة النظامية/ وزن المخاطر	0%	10%	20%	50%	75%	100%	150%	مخاطر أخرى	إجمالي عمليات التعرض الائتمانية
البلدان السيادية	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
هيئات القطاع العام الحكومية غير المركزية	-	-	-	-	-	104,872	-	-	**104,872**
مصارف التنمية المتعددة الأطراف	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
البنوك	-	-	22,171	50,797	-	-	-	295,519	**368,487**
شركات الأوراق المالية	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
الشركات	-	-	-	-	22,063	828,593	34	-	**850,691**
محافظ التجزئة النظامية	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
الأصول الأخرى	-	-	-	-	-	-	-	1,162	**1,162**
الإجمالي	**-**	**-**	**22,171**	**50,797**	**22,063**	**933,466**	**34**	**296,681**	**1,325,211**

CCR5: مكونات الضمانات لمخاطر ائتمان الأطراف المقابلة (بآلاف الريالات)

	أ	ب	ج	د	هـ	و
	الضمانات المستخدمة في معاملات المشتقات				لضمانات المستخدمة في معاملات تمويل الأوراق المالية	
	مفصول	غير مفصول	مفصول	غير مفصول	القيمة العادلة للضمانات المستلمة	القيمة العادلة للضمانات المؤجلة
النقد بالعملة المحلية	-	13,500.00	-	-	-	-
النقد بالعملات الأخرى	-	347,272.10	67,762.40	365,849.90	-	-
الديون السيادية المحلية	-	-	-	-	-	-
الديون السيادية الأخرى	-	-	-	-	-	-
ديون الوكالات الحكومية	-	-	-	-	-	-
سندات الشركات	-	-	-	-	-	-
الأوراق المالية	-	-	-	-	-	-
ضمانات أخرى	-	-	-	-	-	-
الإجمالي	**-**	**360,772.10**	**67,762.40**	**365,849.90**	**-**	**-**

CCR8 : الانكشاف للأطراف المقابلة المركزية (بآلاف الريالات)

		أ	ب
		التعرض في حالة التعثر (بعد تخفيف مخاطر الائتمان)	الأصول المرجحة بالمخاطر
1	**عمليات التعرض تجاه الأطراف الوسيطة المركزية المؤهلة (المجموع)**		**461,956**
2	التعرض لأخطار التداول لدى الأطراف الوسيطة المركزية المؤهلة (باستثناء الهامش الأولي ومساهمات صندوق التعثر) منها:	11,887,333	461,956
3	(i) المشتقات المتداولة خارج البورصة	11,887,333	461,956
4	(ii) المشتقات المتداولة في البورصة	-	-
5	(iii) معاملات تمويل الأوراق المالية	-	-
6	(iv) مجموعات المعاوضة التي تم من خلالها الموافقة على المعاوضة عبر المنتجات	-	-
7	الهامش الأولي المنفصل	-	
8	الهامش الأولي غير المنفصل	-	-
9	مساهمات صندوق التعثر الممولة مسبقًا	-	-
10	مساهمات صندوق التعثر غير الممول	-	-
11	**عمليات التعرض تجاه الأطراف غير الوسيطة المركزية المؤهلة (المجموع)**		**-**
12	التعرض لأخطار التداول لدى الأطراف الوسيطة المركزية المؤهلة (باستثناء الهامش الأولي ومساهمات صندوق التعثر) منها:	-	-
13	(i) المشتقات المتداولة خارج البورصة	-	-
14	(ii) المشتقات المتداولة في البورصة	-	-
15	(iii) معاملات تمويل الأوراق المالية	-	-
16	(iv) مجموعات المعاوضة التي تم من خلالها الموافقة على المعاوضة عبر المنتجات	-	-
17	الهامش الأولي المنفصل	-	
18	الهامش الأولي غير المنفصل	-	-
19	مساهمات صندوق التعثر الممولة مسبقًا	-	-
20	مساهمات صندوق التعثر غير الممول	-	-

CVAA: متطلبات الإفصاح النوعي العام المتعلقة بتعديل تقييم الائتمان

(أ) إيضاح و/أو وصف لعمليات البنك التي تهدف إلى تحديد وقياس ومراقبة والتحكم في مخاطر تعديل تقييم الائتمان للبنك، بما في ذلك سياسات التحوط من مخاطر تعديل تقييم الائتمان وعمليات المراقبة المستمرة الفعالة للتحوطات.

أنشأ بنك الأول إطار (XVA) لمراقبة التعرض للأطراف المقابلة. ويتطلع البنك أيضًا إلى تنفيذ استراتيجية التحوط من تعديل تقييم الائتمان في المستقبل القريب.

(ب) ما إذا كان البنك مؤهلاً وقد اختار تحديد متطلبات رأس المال لتعديل تقييم الائتمان بنسبة 100% من متطلبات رأس مال البنك لمخاطر ائتمان الطرف المقابل كما هو مطبق بموجب SMAR14.

اختار بنك الأول وضع حد أقصى لرسوم الطريقة المعيارية لتعديل تقييم الائتمان بنسبة 100% من الطريقة المعيارية للمخاطر الائتمانية للطرف المقابل كما هو مطبق بموجب SMAR14.

CVA1: المنهج الأساسي المبسّط المتعلق بتعديل تقييم الائتمان (بآلاف الريالات)

		أ	ب
		العناصر	الأصول المرجحة بمخاطر المنهج الأساسي المبسّط المتعلق بتعديل تقييم الائتمان
1	تجميع مكونات مخاطر تعديل تقييم الائتمان المنهجية	14,186,704,754,802	
2	تجميع مكونات مخاطر تعديل تقييم الائتمان الخصوصية	29,914,714,145,221	
3	**الإجمالي**		**1,706,277**

MRA: متطلبات الإفصاح النوعي المتعلق بمخاطر السوق

(أ) استراتيجيات وعمليات البنك: يجب أن يشمل ذلك إيضاحًا للأهداف الاستراتيجية للإدارة من القيام بتنفيذ أنشطة التداول، بالإضافة إلى العمليات المطبقة لتحديد وقياس ومراقبة وإدارة مخاطر السوق التي تواجه البنك بما في ذلك سياسات مخاطر التحوط واستراتيجيات/عمليات مراقبة فعالية التحوط بشكل مستمر

يهدف بنك الأول إلى الحفاظ على مكانته كأفضل مزود لحلول الخزينة لعملاء المملكة العربية السعودية.
يتم تقسيم التعرض لمخاطر السوق بين محفظتين:

- أنشطة التداول التي تشمل المراكز المتخذة لتغطية تدفقات العملاء، والالتزامات التي يفرضها السوق بقصد إعادة البيع على المدى القصير أو التحوط من المخاطر الناتجة عن هذه المراكز ذات المخاطر في السوق المفتوحة المحدودة. يتم التحوط بشكل حذر من المخاطر الناشئة عن صفقات العملاء المعقدة.
- الأنشطة غير التداولية، المصنفة على أنها المحفظة المصرفية التي تنشأ أساسًا من مخاطر نسبة الفائدة في الموجودات والمطلوبات المصرفية للأفراد والشركات، والاستثمارات المالية، وصكوك الدين، ومخاطر أسعار الصرف الأجنبي الناشئة عن إعادة تقييم الموجودات والمطلوبات المثمنة بالعملة الأجنبية.

يوجد إطار عمل ثابت لسياسة دفتر التداول يغطي الحد الأدنى من متطلباته، لمراكز دفتر التداول وعملية تصنيف المراكز كسجل تجاري أو محفظة مصرفية. وتغطي هذه السياسة تحديد وقياس ومراقبة التعرض لمخاطر السوق لكل من دفاتر الأعمال المصرفية ودفاتر التداول بالإضافة إلى ضمان وجود ضوابط فعالة لتقييد الحركة بين دفاتر التداول والدفاتر المصرفية. تخضع المراكز في دفتر التداول لقواعد رأس المال المستندة إلى مخاطر السوق، والتي يتم حسابها وفقًا للطريقة المعيارية. كما وضع البنك أيضًا إطارًا لمحاسبة التحوط والذي يتضمن التوثيق الرسمي وتحديد كل علاقة محاسبة تحوط وفعالية التحوط، مدعومًا بإجراء تقييمات للتحوط بصورة دورية.

(ب) هيكل وتنظيم قسم إدارة مخاطر السوق: وصف هيكل حوكمة مخاطر السوق المعتمد لتنفيذ استراتيجيات وعمليات البنك المذكورة في الصف (أ) أعلاه، ووصف للعلاقات وآليات التواصل بين مختلف الأطراف المشاركة في إدارة مخاطر السوق

تشكل إقسام إدارة مخاطر السوق جزءًا من وحدة إدارة مخاطر الخزينة، وتعمل بشكل مستقل الخزينة وترفع تقاريرها مباشرة إلى رئيس إدارة مخاطر المؤسسات، ومن خلاله يتم تصعيدها إلى الرئيس التنفيذي للمخاطر. تخضع إدارة مخاطر السوق إلى لجنة إدارة المخاطر التي تقدم تقاريرها إلى لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة.
تم اعتماد تقبل المخاطر وسلطة التداول على مستوى البنك من قِبل اللجنة المنبثقة عن مجلس الإدارة لمخاطر السوق، وكذلك تم اعتماد مهمة رسمية مفصلة لمخاطر السوق من قِبل لجنة إدارة المخاطر والرئيس التنفيذي لإدارة المخاطر. يتم وضع هذه الحدود مع الإلمام بالأهداف الاستراتيجية للقيام بالأنشطة التجارية، ويتم طلبها رسميًا من قِبل مكتب الخزينة الأمامي. تتم مراجعة الحدود من قِبل إدارة المخاطر، قبل اعتمادها من قبل لجنة إدارة المخاطر. تتم مراقبة التعرض لمخاطر السوق وإبلاغ المكتب الأمامي للخزانة وإدارة مخاطر الخزانة وتقديم التقارير لهما يوميًا. يتم الإبلاغ عن المراكز المحدودة وتفاصيل أي انتهاكات إلى لجان المخاطر التي ترفع تقاريرها إلى لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة. يتم الإبلاغ عن التجاوزات (إن وجدت) إلى الإدارة العليا ولجنة إدارة المخاطر ولجنة المخاطر المنبثقة عن المجلس.

(ج) نطاق وطبيعة الإبلاغ عن المخاطر و/أو أنظمة القياس

تستخدم الخزانة أحدث الأنظمة لقياس ومعالجة وإدارة مخاطر التداول ومراقبة حدود مخاطر السوق والتعرض لها، مثل حركة القيمة الحالية لنقطة الأساس (PVBP)، (DV01)، ومنهجية القيمة المعرضة للمخاطر ووقف الخسارة في الصرف الأجنبي، وحدود القيمة حسب السوق (MTM) و(CS01). يقوم النظام بالإبلاغ عن التجاوزات في الوقت الحقيقي بالاتصال المباشر لمخاطر السوق. يتم الإبلاغ عن القيمة المعرضة للمخاطر على أساس يومي، في حين يتم إجراء اختبار إجهاد لمخاطر السوق على أساس أسبوعي. يتحقق بنك الأول من دقة نموذج القيمة المعرضة للمخاطر يوميًا من خلال إجراء الاختبار الخلفي للنموذج مقابل الأرباح والخسائر الفعلية والافتراضية، والتي يستثني منها البنود غير النموذجية مثل الرسوم والعمولات الخاصة بالمعاملات اللحظية.

MR1: مخاطر السوق بموجب الطريقة الموحدة (بآلاف الريالات)

		أ
		الطريقة الموحدة في حساب متطلبات رأس المال
1	مخاطر أسعار الفائدة العامة	17,858
2	مخاطر الأسهم	34,452
3	مخاطر السلع	6,940
4	مخاطر النقد الأجنبي	211,100
5	مخاطر الفروق الائتمانية - بدون ضمانات	18,248
6	مخاطر الفروق الائتمانية - بضمانات (المحافظ التجارية غير المرتبطة)	-
7	مخاطر الفروق الائتمانية - بضمانات (المحافظ التجارية المرتبطة)	-
8	مخاطر التعثر - بدون ضمانات	9,353
9	مخاطر التعثر - بضمانات (المحافظ التجارية غير المرتبطة)	-
10	مخاطر التعثر - بضمانات (المحافظ التجارية غير المرتبطة)	-
11	مخاطر الفائض الإضافية	-
12	**الإجمالي**	**297,952**

المخاطر التشغيلية

(أ) بالإضافة إلى متطلبات الإفصاح النوعي العام (الفقرة 824)، يطبق البنك الطريقة (كما) هو الحال بالنسبة لتقييم رأس مال المخاطر التشغيلية التي يكون البنك مؤهلاً لها

يعرف بنك الأول المخاطر التشغيلية بأنها "تلك المخاطر التي تواجه البنك في سعيه لتطبيق استراتيجيته أو تحقيق أهدافه نتيجة عدم كفاءة العمليات الداخلية والأفراد والأنظمة أو فشلها أو بسبب أحداث خارجية".
ترتبط المخاطر التشغيلية بكل مجال من مجالات أعمالنا، حيث تشمل مجموعة واسعة من القضايا، وتحديدًا الشؤون القانونية والالتزام والأمن والاحتيال. إن الخسائر الناتجة عن مخالفات اللوائح والقوانين والأنشطة غير المصرح بها والأخطاء أو حالات الإهمال أو انعدام الكفاءة أو عجز الأنظمة أو الأحداث الخارجية جميعها تقع ضمن تعريف المخاطر التشغيلية.

يتبع بنك الأول الطريقة المعيارية في حساب متطلبات رأس المال. عن طريق استخدام معامل الخسارة الداخلية (ILM) استنادًا إلى آخر 10 سنوات من صافي الخسائر ومكونات مؤشر الأعمال لحساب رأس مال المخاطر التشغيلية للركن الأول.

يتمثل الهدف من إدارة مخاطرنا التشغيلية في إدارة ومراقبة المخاطر التشغيلية بطريقة فعالة من حيث التكلفة وضمن إمكانية تقبلنا للمخاطر. وتجتمع لجنة المخاطر التشغيلية والمرونة، التي تقدم تقاريرها إلى لجنة إدارة المخاطر، 10 مرات في السنة لمناقشة قضايا المخاطر الرئيسية ومراجعة التنفيذ الفعال لإطار إدارة المخاطر التشغيلية.

تقع مسؤولية إدارة المخاطر التشغيلية على عاتق موظفي الأول، حيث يمثل إطار عمل إدارة المخاطر غير المالية النهج الشامل الذي يتبناه بنك الأول لإدارة المخاطر التشغيلية، والغرض منه هو:

- تحديد وإدارة المخاطر التشغيلية بطريقة فعالة؛
- البقاء ضمن حدود تحمل البنك للمخاطر التشغيلية، مما يساعد المؤسسة على فهم مستوى المخاطر التي تستعد لقبولها؛ و
- التطلع لزيادة الوعي بالمخاطر وتعزيز تركيز الإدارة خلال العام.

(ب) وصف طرق القياس المتقدمة للمخاطر التشغيلية، في حالة استخدمها من قبل البنك، بما في ذلك مناقشة العوامل الداخلية والخارجية الموضحة في طريقة قياس البنك

لا يطبق البنك طريقة القياس المتقدمة للمخاطر التشغيلية، بل يتبع الطريقة المعيارية.

(ج) وصف استخدام التأمين لغرض تخفيف المخاطر التشغيلية بالنسبة للبنوك التي تستخدم طريقة القياس المتقدمة

لا يطبق البنك طريقة القياس المتقدمة للمخاطر التشغيلية، بل يتبع الطريقة المعيارية.

OR1: الخسائر التاريخية (بآلاف الريالات)

		أ	ب	ج	د	هـ	و	ز	ح	ط	ي	ك
		2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	متوسط عشرة أعوام
باستخدام 44,600 ريال سعودي كحد أدنى												
1.00	إجمالي مبلغ الخسائر التشغيلية في عملية الاسترداد (بلا استثناء)	24,986.00	6,326.95	68,748.37	6,305.74	13,478.89	6,189.55	16,094.21	6,468.38	11,640.93	9,047.00	16,928.60
2.00	إجمالي عدد خسائر المخاطر التشغيلية	25.00	13.00	35.00	19.00	20.00	17.00	45.00	31.00	47.00	17.00	269.00
3.00	إجمالي عدد خسائر المخاطر التشغيلية المستثناة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
4.00	إجمالي عدد الاستثناءات	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
5.00	إجمالي مبلغ الخسائر التشغيلية في عملية الاسترداد ومجموع الخسائر المستثناة	2,064.00	-	-	-	-	175.00	4.00	-	1,413.00	-	-
باستخدام 446,000 ريال سعودي كحد أدنى												
6.00	إجمالي مبلغ الخسائر التشغيلية في عملية الاسترداد (بلا استثناء)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
7.00	إجمالي عدد خسائر المخاطر التشغيلية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
8.00	إجمالي عدد خسائر المخاطر التشغيلية المستثناة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
9.00	إجمالي عدد الاستثناءات	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
10.00	إجمالي مبلغ الخسائر التشغيلية في عملية الاسترداد ومجموع الخسائر المستثناة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
تفاصيل حساب رأسمال المخاطر التشغيلية												
11.00	هل تم استخدام الخسائر في حساب معامل الخسارة الداخلية (نعم/لا)؟	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
12.00	في حالة الإجابة ب"لا" في السطر رقم 11، هل تم استثناء فقد البيانات الداخلية نتيجة عدم التوافق مع أبسط معايير فقدان البيانات (نعم/لا)؟	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
13.00	الحد الأدنى من أحداث الخسارة: 44,600 أو 446,000 ريال سعودي لحساب رأسمال المخاطر التشغيلية إن انطبق ذلك	44,600 ريال سعودي	44,600 ريال سعودي	44,600 ريال سعودي	44,600 ريال سعودي	44,600 ريال سعودي	44,600 ريال سعودي	44,600 ريال سعودي	44,600 ريال سعودي	44,600 ريال سعودي	44,600 ريال سعودي	44,600 ريال سعودي

OR2: المؤشرات والمكونات الفرعية للعمل (بآلاف الريالات)

		أ	ب	ج
	المؤشرات والمكونات الفرعية للعمل	2022	2021	2020
1	الفائدة والإيجار ومكونات الأرباح	286,907,024		
1أ	الفائدة وإيراد الإيجارات	9,321,874	6,387,382	7,811,575
1ب	الفائدة وتكلفة الإيجارات	1,913,587	661,450	938,869
1ج	أصول أرباح الفائدة	275,515,349	239,241,814	221,249,545
1د	إيراد الأرباح	156,214	99,168	122,902
2	مكونات الخدمات	4,515,672		
2أ	إيراد الرسوم والعمولات	2,700,664	2,385,500	2,056,699
2ب	مصاريف الرسوم والعمولات	1,815,008	1,413,615	773,548
2ج	إيرادات التشغيل الأخرى	-	-	-
2د	مصاريف التشغيل الأخرى	-	-	-
3	المكونات المالية	1,227,025		
3أ	إجمالي الأرباح والخسائر في محفظة التداول	430,861	163,177	158,205
3ب	إجمالي الأرباح والخسائر في المحفظة المصرفية	796,164	746,463	550,642
4	مؤشر الأعمال	8,975,604		
5	مكونات مؤشر الأعمال	1,212,541		

OR3: الحد الأدنى المطلوب لرأسمال المخاطر التشغيلية (بآلاف الريالات)

الرقم	التفاصيل	أ
1	مكونات مؤشر الأعمال	1,212,540.54
2	معامل الخسارة الداخلية	69.00%
3	الحد الأدنى المطلوب لرأسمال المخاطر التشغيلية (ORC)	836,652.98
4	الأصول المرجحة بالمخاطر للمخاطر التشغيلية	10,458,162.19

مخاطر نسبة الفائدة في المحفظة البنكية (IRRBB) (الأرقام الموجودة في الجدول بآلاف الريالات)

(أ) متطلبات الإفصاح النوعي لمخاطر سعر الفائدة في المحفظة البنكية

تنشأ مخاطر سعر الفائدة في المحفظة البنكية بشكل أساسي من عدم التطابق بين العائد المستقبلي على الأصول وتكاليف تمويلها كنتيجة للتغير في سعر الفائدة. إن تحليل هذه المخاطر معقد بالنسبة للمنتجات، حيث لا تحدد الشروط التعاقدية الفترة الاقتصادية أو سعر الائتمان، وذلك بسبب اختيارات العملاء المدرجة كمثال على ذلك. وبالنسبة لهذه المنتجات، يتم اللجوء إلى الافتراضات ليتم تحليلها تحليلاً دقيقًا.

قد تكون الفرضيات وإدارة مخاطر سعر الفائدة في المحفظة البنكية مصدرًا مهمًا للغاية للربحية والقيمة للمساهمين في الأول. لذا، فإن الغرض منها هو حماية الميزانية العمومية والعائدات من الحركات المعاكسة الناشئة عن مختلف أنواع مخاطر سعر الفائدة.

يقوم مجلس الإدارة بالإشراف على أنشطة مخاطر سعر الفائدة في المحفظة البنكية جنبًا إلى جنب مع لجنة إدارة المخاطر (BRC)، التي تقوم بالإشراف على لجنة الموجودات والمطلوبات (ALCO)، والتي تتولى كامل المسؤولية عن مراقبة مخاطر أسعار الفائدة وإدارتها من أجل تحسين أرباح البنك وقيم الأصول الصافية وتعيين حدود الصلاحيات.

يدير البنك مخاطر أسعار الفائدة على النحو التالي:

- يتضمن اختصاص إدارة المخاطر في الأول حدًا أدنى لمخاطر أسعار الفائدة، إلى جانب بيان واضح لتقبلنا للمخاطر، والذي يتم اعتماده من قِبل لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة بشكل سنوي.
- يتم وضع حدود القيمة الحالية لنقاط الأساس لتشمل إجمالي المخاطر المصرفية، إلى جانب وضع حدود فرعية للمحفظة البنكية ومحافظ التداول. وتقوم إدارة مخاطر السوق بتتبع الحدود على أساس يومي مع الاستثناءات المُحالة إلى الإدارة العليا.
- تقييمات رأس المال الركن الثاني التي تستخدم القيمة الاقتصادية لحقوق الملكية أساسًا لمتطلبات رأس المال بموجب الركن الثاني باعتبارها جزءًا من كفاية رأس مال البنك وعليها أن تقدم تقارير ربع سنوية على الأقل للجنة الموجودات والمطلوبات.
- يتم وضع سياسات تسعير التحويل الداخلي من قبل "الشؤون المالية" وتوافق عليها لجنة الموجودات والمطلوبات.
- الحفاظ على سعر تحويل الأموال.
- يتم إجراء اختبار الإجهاد ورفع التقارير إلى لجنة الموجودات والمطلوبات على أساس ربع سنوي، ويشمل سيناريوهات بازل القياسية لمخاطر سعر الفائدة في المحفظة البنكية، فيما يخص القيمة الاقتصادية لحقوق الملكية وحساسية صافي الدخل من الفوائد.
- يجري الأول اختبار الإجهاد لمخاطر سعر الفائدة في المحفظة البنكية وفقًا لسيناريوهات صدمة سعر الفائدة التنظيمية المقررة. بالإضافة إلى سيناريوهات صدمة أسعار الفائدة المنصوص عليها في اتفاقية بازل، يتضمن الأول أيضًا 6 سيناريوهات إجهاد داخلي تشتمل على صدمات غير متوازية لتقدير التغيرات في القيم الاقتصادية لحقوق الملكية.
- تعريف واضح للاستثمارات المصرح بها والتحوط المسموح به واستراتيجيات اتخاذ المواقف لإدارة الخزينة المعينة جهة للتنفيذ.

إن إدارة الميزانية العمومية مسؤولة عن التنفيذ اليومي لاستراتيجية سعر الفائدة. ويمكن عند إدارة الميزانية العمومية استخدام المشتقات المالية باعتبارها جزءًا من اختصاصها لإدارة مخاطر أسعار الفائدة، حيث يتم نشاط المشتقات المالية في الغالب من خلال استخدام مبادلات أسعار الفائدة التي تعد جزءًا من تحوط التدفقات النقدية وعلاقات تحوط القيمة العادلة.

يمكن تصنيف الأنواع المختلفة لمخاطر سعر الفائدة في المحفظة البنكية والضوابط التي تستخدمها المجموعة لتحديد حالات تعرضها لهذه المخاطر على النحو التالي:

- المخاطر التي يتم تحويلها إلى إدارة الميزانية العمومية وتُدار من قبلها ضمن اختصاص محدد للمخاطر؛
- المخاطر التي لا تزال خارج إدارة الميزانية العمومية لأنه لا يمكن التحوط منها. وسيتم تسجيل هذه المخاطر من خلال حساسية صافي الدخل من الفوائد والقيمة الاقتصادية لحقوق الملكية مع الحدود المقابلة كجزء من بيان تقبلنا لمخاطر سعر الفائدة في المحفظة البنكية؛

- المخاطر الأساسية التي يتم تحويلها إلى إدارة الميزانية العمومية عند قابلية تحوطها. يتم الإبلاغ عن أي مخاطر أساسية متبقية مرتبطة بالأعمال إلى لجنة الموجودات والمطلوبات؛ و
- مخاطر النموذج التي لا يمكن تسجيلها من خلال صافي الدخل من الفوائد أو حساسية القيمة الاقتصادية لحقوق الملكية، ولكن يتم التحكم بها من خلال إطار عمل اختبار الإجهاد الخاص بالبنك.

إن مكونات مخاطر سعر الفائدة في المحافظ المصرفية خارج إدارة الميزانية العمومية التي يمكن تحييدها اقتصاديًا هي سعر التحويل إلى إدارة الميزانية العمومية، وتتم إدارتها من قِبل الميزانية العمومية. وتنعكس مخاطر سعر الفائدة على المحافظ المصرفية التي يتم تحويلها إلى إدارة الميزانية العمومية في قياس القيمة الحالية لنقطة الأساس (DV01) والقيمة المعرضة للمخاطر غير التجارية للبنك، حيث تقوم إدارة الميزانية العمومية بتقييم المخاطر النسبية على أساس تطبيق منهجيات القيمة الحالية لنقطة الأساس والقيمة المعرضة للمخاطر وإدارة المخاطر الناتجة ضمن الحدود المعتمدة من قبل لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن المجلس. تتم مراقبة نشاط إدارة الميزانية العمومية في هذا الصدد من قِبل الأقسام المعنية بمراقبة مخاطر السوق والمنتجات.

يتم تحديد السعر الذي يتم من خلاله تحويل مخاطر سعر الفائدة إلى إدارة الميزانية العمومية من خلال منحنى تسعير تحويل مخاطر سعر الفائدة السائد في البنك، والذي تحدده لجنة الموجودات والمطلوبات وفقًا لسياسات تسعير تحويل الأموال في البنك. ويهدف سعر التحويل إلى أن يعكس السعر الذي يمكن لإدارة الميزانية العمومية من خلاله تحييد المخاطر في السوق عند التحويل.

تحديد أنماط مخاطر أسعار الفائدة

بخلاف مخاطر السيولة، التي يجري تقييمها على أساس سيناريو للإجهاد المالي الشديد، يجري تقييم مخاطر أسعار الفائدة للدفاتر البنكية وإدارتها وفقًا لظروف العمل المعتاد. وفي كثير من الحالات، لا يعكس الشكل التعاقدي لأصول/خصوم المحفظة البنكية الناشئة عن الأصول الناتجة خارج إدارة الميزانية العمومية (BSM) السلوكيات الملحوظة.

وفي حالة الشك فيما يتعلق بوضع إعادة تسعير أسعار الفائدة، يجري استخدام آلية تحديد الأنماط من أجل تقييم مخاطر أسعار الفائدة المتعلقة بالسوق للموجودات/المطلوبات الخاصة بالمحفظة البنكية، ويجري تحويل تلك المخاطر المقيمة المتعلقة بالسوق إلى وحدة "إدارة الميزانيات العمومية" وفقًا للقواعد التي تحكم تحويل مخاطر أسعار الفائدة من الشركات العالمية إلى وحدة إدارة الميزانيات العمومية.

وعند تقييم مخاطر أسعار الفائدة للدفاتر البنكية خارج وحدة "إدارة الميزانيات العمومية"، تستخدم تقنيات تحديد أنماط إعادة تسعير أسعار الفائدة متى كان وضع إعادة تسعير أسعار الفائدة غير مؤكد. السلوك الحالي للمطلوبات والأصول المطلوبة بالريال السعودي والدولار الأمريكي هي كما يلي:

الأصول المطلوبة	حصة ثابتة	الودائع المطلوبة	حصة ثابتة	غير الحساس منها	تغطيات تنظيمية (أساسية / متوسطة)
السحب المفرط / بطاقات الائتمان للخدمات المصرفية الشخصية وإدارة الثروات	%85	الحساب الجاري والادخاري والحساب تحت الطلب للخدمات المصرفية الشخصية وإدارة الثروات	%85 / 3 سنوات	%100	%90 / 5 سنوات
السحب المفرط في استخدام الأعمال المصرفية الخاصة	%60	الحساب الجاري والحساب تحت الطلب لاستخدام الأعمال الخاصة	%60 / 3 أشهر	%100	%90 / 5 سنوات
السحب المفرط في الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات	%50	الحساب الجاري والحساب تحت الطلب والهامش في الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات	%50 / 2 سنوات	%100	%50 / 4 سنوات

تجري مراجعة معايير تحليل السلوكيات المالية بصفة دورية لتكوين صورة عن السوق الحالية والسلوكيات الملحوظة للعملاء وتوافر التحوطات، مع مراجعة أي تغييرات واعتمادها من خلال لجنة حوكمة الموجودات والمطلوبات (ALCO).

تتبين الحصة الأساسية أو الثابتة من الودائع على النحو التالي. تتوافق النسبة المئوية للحصة الأساسية مع المعايير التنظيمية. يتم تخصيص الحصة المتقلبة أو الحصة غير الأساسية من الودائع في أوعية الليلة الواحدة (O/N).

تقوم لجنة الموجودات والمطلوبات بمراجعة واعتماد سياسات تحليل السلوكيات المالية لأسعار الفائدة مرة واحدة سنويًا على الأقل.

وتقاس مخاطر أسعار الفائدة في المحفظة المصرفية وتراقب من خلال المقاييس التالية:

- القيمة الحالية لنقطة الأساس (DV01)؛
- القيمة المعرضة للمخاطر غير المتداولة؛
- حساسية صافي دخل الفوائد؛
- القيمة الاقتصادية للأسهم؛ و
- القيمة الاقتصادية (EV).

ترفع تقارير منتظمة عن تلك المقاييس إلى لجنة الموجودات والمطلوبات (ALCO).

يمثل نهج "نقطة أساس القيمة الحالية" (DV01) طريقة منقحة لفترات الاسترداد تأخذ في الاعتبار أيضًا منحنى العوائد الحالي، وتتيح استخدام الحدود التشغيلية لنطاقات آجال الاستحقاق. و"نقطة أساس القيمة الحالية" هي التغير في القيمة الحالية لتغير معدله نقطة أساس واحدة في سعر الفائدة 1 نقطة أساس في سعر الفائدة المقابل.

أما القيمة المعرضة للمخاطر غير المتداولة فتستثني مخاطر أسعار الفائدة غير المتداولة التي لم تحول إلى وحدة "إدارة الميزانيات العمومية" ومخاطر أسعار الفائدة غير المتداولة لبنك الأول.

القيمة الاقتصادية للأسهم

يعتمد تقييم حساسية القيمة الاقتصادية للأسهم على مركز مخاطر الفجوة الصافية لمتعرضات الدفاتر المصرفية. تعبر القيمة الاقتصادية للأسهم عن أسوأ قيمة مجمعة بموجب سيناريوهات الصدمات التنظيمية الستة. يعتمد حساب حساسية القيمة الاقتصادية للأسهم على التدفقات النقدية الرئيسية المستقبلية. يستثني نهج القيمة الاقتصادية للأسهم التدفقات النقدية لإعادة التسعير المفترضة لأسهم البنك. يتم تقسيم جميع التدفقات النقدية لإعادة التسعير الاسمي في فترات زمنية محددة. خلال فترة زمنية معينة، وعاء، يتم جمع جميع التدفقات النقدية لإعادة التسعير الافتراضية لتكوين مركز واحد طويل أو قصير. بالنسبة للمنتجات ذات الاختيارية السلوكية المضمنة حيث يمكن تشغيل توقيتات التدفقات النقدية مع تغييرات في سلوك العميل، يتم تخصيص التدفقات النقدية بناءً على نهج السلوك المعتمد من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات.

يتم احتساب الفجوة والتدفقات النقدية على مستوى البنك الموحد، ويتم عرضها بالعملة الرئيسية، مع معاملة جميع العملات الأخرى بالريال السعودي. تستخدم سيناريوهات بازل المعيارية لإعداد التقارير بخصوص "القيمة الاقتصادية للأسهم". وعند تقييم حساسية "القيمة الاقتصادية للأسهم" في مقابل تحركات أسعار الفائدة، من الممكن أن تختلف توقيتات التدفقات النقدية الرئيسية لكن يظل المبلغ ثابتًا.

يرصد البنك حساسية "القيمة الاقتصادية للأسهم" كنسبة مئوية من موارد رأس المال من المستوى 1 في إطار افتراض لانخفاض مُدار.

القيمة الاقتصادية (EV)

يستخدم الأول القيمة الاقتصادية (أي بما يشمل التدفقات النقدية لإعادة التسعير المفترضة لأسهم البنك المجانية من أجل تقييم رأس المال الاقتصادي للركن 2 والمطلوب لدعم مخاطر أسعار الفائدة في المحفظة البنكية ("مخاطر أسعار الفائدة في دفتر الخدمات المصرفية").

- عندما تكون "القيمة الاقتصادية" الواقعة في إطار أي سيناريو أعلى من القيمة الدفترية الحالية للأسهم بالميزانية العمومية، فإن تدفق دخل المحفظة البنكية يكون موجبًا (أي أن هناك ربحًا)، وبالتالي يكون مراكمًا لرأس المال في إطار ذلك السيناريو، ولا يُتطلب أي رأسمال اقتصادي لمخاطر أسعار الفائدة في المحفظة البنكية.
- عندما تكون "القيمة الاقتصادية" الواقعة في إطار أي سيناريو أقل من القيمة الدفترية الحالية للأسهم بالميزانية العمومية، فإن تدفق دخل المحفظة البنكية يكون سالبًا (أي هناك خسارة)، وبالتالي يكون مُنقِصًا لرأس المال في ظل ذلك السيناريو، ويتم استبقاء رأسمال اقتصادي لمخاطر أسعار الفائدة في المحفظة المصرفية مقابل تلك الخسارة.

حساسية صافي دخل الفوائد

إنَّ جزءًا أساسيًا من إدارة البنك لمخاطر السوق في المحافظ غير التجارية يتمثل في رصد حساسية صافي دخل الفوائد المتوقع في ظل سيناريوهات تغير أسعار الفائدة (نمذجة المحاكاة). وتتولى لجنة الموجودات والمطلوبات القيام بهذا الرصد.

تحدد حساسية "صافي دخل الفوائد" التأثير المتوقع للتغيرات التي تشهدها أسعار الفائدة على صافي دخل الفوائد الأساسي المتوقع. يتم توقع صافي دخل الفوائد في إطار سيناريوهات صعودية أو نزولية للتوازي.

والأرقام الممثلة لحساسية "صافي دخل الفوائد" المتوقع تمثل تأثير التحركات الشكلية في "صافي دخل الفوائد" بناءً على سيناريوهات منحنى العوائد المتوقعة ووضع مخاطر أسعار الفائدة الحالية

يستخدم بنك الأول مقايضات أسعار الفائدة ومقايضات أسعار الفائدة لمختلف العملات لكي يدير مخاطر أسعار الفائدة.

فيما يلي التصنيفات المحاسبية للمعايير الدولية للمحاسبة المستخدمة في التحوطات المحددة:

تحوطات القيمة العادلة:
- يجري إقرار تغييرات القيمة العادلة بشأن مشتقات التحوط في بيان الدخل
- في حالة البند المتحوط له، فإن المحاسبة الأصلية للموجودات/للخصوم المحددة ستتغير إلى محاسبة القيمة العادلة إلى حد الخطر المتحوط له.
- أي حالة من انعدام فعالية التحوط يتم تمريرها إلى "بيان الربح والخسارة" على أساس يومي.

تحوطات التدفقات النقدية:
- يجري إقرار تغييرات القيمة العادلة بشأن مشتقات التحوط في الاحتياطيات الأخرى
- في حالة البند المتحوط له، تظل المحاسبة الأصلية للموجودات/الخصوم المحددة ثابتة دون تغيير.
- تتم إعادة تصنيف أي تحوط غير فعال من الاحتياطيات إلى الأرباح والخسائر على أساس شهري.

وقد طبق البنك إطار عمل بازل المعياري في احتساب حساسية القيمة الاقتصادية للأسهم وحساسية صافي دخل الفوائد كما هو موضح في الجدول (ب) أدناه.

ويرد تفصيل الافتراضات التي تستند إليها هاتان الحساسيتان في مبادئ بازل التوجيهية لمخاطر أسعار الفائدة في المحفظة البنكية ضمن المبدأ رقم 8.

جرى خصم التدفقات النقدية للقيمة الاقتصادية للأسهم باستخدام سعر فائدة خالٍ من المخاطر. يشمل المعدل الخالي من المخاطر الهامش التجاري. يستخدم "الأول" معدل التمويل الليلي المضمون (SOFR)، بالإضافة إلى الفروق الائتمانية للدولار الأمريكي والأسعار المعروضة بين البنوك في المملكة العربية السعودية (SAIBOR) للخصم الدفتري بالريال السعودي.

لم تُطبق أي افتراضات على معدلات الدفع المسبق أو الاختياريات السلوكية. ومع ذلك، فإن بنك الأول بصدد تنفيذ تحليل الدفع المسبق في نظام SAS الحالي والذي سيتم استخدامه للإبلاغ عن مخاطر سعر الفائدة في المحفظة البنكية (IRRBB).

IRR - معلومات نوعية حول مخاطر نسبة الفائدة في المحفظة البنكية (بآلاف الريالات)

آلاف الريالات السعودية

بالعملة الواردة بالتقارير	القيمة الاقتصادية للأسهم		حساسية صافي الدخل	
الفترة	ديسمبر 23	سبتمبر 23	ديسمبر 23	سبتمبر 23
صعودي للتوازي	(6,222)	(5,944)	696	765
نزولي للتوازي	8,431	5,944	(696)	(765)
منحدر	(7,037)	(5,040)	0	0
مسوى	(2,670)	(2,656)	0	0
ارتفاع قصير الأجل	3,138	2,415	0	0
انخفاض قصير الأجل	(2,758)	(2,300)	0	0
الحد الأقصى	**(6,222)**	**(5,944)**	**(696)**	**(765)**
الفترة	ديسمبر 23		سبتمبر 23	
رأسمال الفئة 1 (%)	52,038,574		45,815,367	

الجدول REMA: سياسة المكافآت

(أ) معلومات تتعلق بالإدارات التي تشرف على المكافآت

تخضع أنشطة مكافآت الأول بشكل رئيسي لإشراف مجلس إدارة الأول، وعلى الرغم من إنشاء لجنة الترشيحات والمكافآت (NRC)، فإن مجلس الإدارة مسؤول في نهاية المطاف عن تعزيز الحوكمة الفعالة وممارسات التعويض السليمة. وتعتبر لجنة الترشيح والمكافآت إحدى اللجان المفوضة من مجلس الإدارة، وترفع تقاريرها مباشرة إلى مجلس الإدارة، وهي مستقلة في اتخاذ قراراتها، وتتشكل هذه اللجنة من 3 إلى 5 أعضاء غير تنفيذيين من أعضاء المجلس أو من غير أعضاء المجلس بحيث تضم عضوين مستقلين، ويجب أن يكون رئيس اللجنة عضوًا مستقلاً يختاره مجلس الإدارة، وتخضع هذه التعيينات لعدم ممانعة البنك المركزي السعودي. وتضطلع اللجنة بالمهام الرئيسية التالية:

- تعمل لجنة الترشيحات والمكافآت طبقًا للقرارات الرسمية والتعليمات الصادرة بهذا الخصوص من قبل الجهات الاشرافية أو التوجيهات التي يبلغها مجلس الإدارة إلى اللجنة.

- ستقوم اللجنة بجميع المهام الموكلة إليها بموجب هذه القواعد، وسياسة معايير اختيار وتعيين مديري الأول. يجوز لمجلس الإدارة أن يعهد إلى اللجنة بأية مهام أخرى على نحو ما يطلب مجلس الإدارة ووفقًا للمسؤوليات المترتبة عليه.

- ستتولى لجنة الترشيحات والمكافآت المسؤوليات التالية:

1. إجراء مراجعة دورية لسياسة وإجراءات العضوية في مجلس الإدارة ولجانه، من أجل استعراضها والموافقة عليها من قبل المجلس، وتقديمها لاحقًا إلى الجمعية العامة للتصديق عليها؛
2. تقديم التوصيات إلى مجلس الإدارة بشأن ترشيح و/أو إعادة ترشيح أعضائه وأعضاء لجان المجلس وفريق الإدارة التنفيذية، بما يتماشى مع السياسات والمعايير المعتمدة؛
3. إعداد وصف للإمكانات والمؤهلات المطلوبة لعضوية مجلس الإدارة ومناصب الإدارة التنفيذية، والمراجعة السنوية للمهارات والخبرات المطلوبة من أعضاء مجلس الإدارة وفريق الإدارة التنفيذية لضمان الأداء الفعال لمسؤولياتهم؛
4. تحديد المدة التي يخصصها أعضاء مجلس الإدارة لأنشطة المجلس ولجانه؛
5. يجب أن تدعم اللجنة سكرتير الشركة لتطوير برنامج تدريب توجيهي لأعضاء مجلس الإدارة ولجان مجلس الإدارة، وصياغة البرامج المناسبة لتطويرهم المهني المستمر؛
6. مراجعة هيكل مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وتقديم التوصيات بشأن التغييرات التي يمكن إجراؤها على هذا الهيكل؛
7. التأكد سنويًا من استقلالية أعضاء مجلس الإدارة المستقلين وعدم وجود أي تضارب في المصالح، ولا سيما، ولكن ليس حصرًا، إذا كان أحد أعضاء مجلس الإدارة يعمل أيضًا كعضو في مجلس إدارة شركة أخرى؛
8. وضع أوصاف وظيفية لمسؤوليات المديرين التنفيذيين وغير التنفيذيين والمستقلين والإدارة التنفيذية؛
9. وضع الإجراءات الواجب اتباعها في حالة خلو منصب عضو مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية؛
10. التنسيق مع مدير الموارد البشرية بالبنك لوضع سياسة تعاقب تشمل فريق الإدارة التنفيذية، والتأكد من امتثال الإدارة التنفيذية لهذه السياسة؛
11. مراجعة فعالية مجلس الإدارة سنويًا، وفقًا للمبادئ والإجراءات المنصوص عليها في سياسة الترشح والاختيار الخاصة بالبنك، بالإضافة إلى جميع المتطلبات التنظيمية المعمول بها، إن وجدت؛
12. تقييم مدى ملاءمة أعضاء مجلس الإدارة ولجان مجلس الإدارة سنويًا، وفقًا للمبادئ والإجراءات المنصوص عليها في سياسة الترشح والاختيار الخاصة بالبنك، بالإضافة إلى جميع المتطلبات التنظيمية المعمول بها، إن وجدت؛
13. مراجعة وتقديم المصادقة للمرشحين لعضوية مجلس إدارة الأول وأعضاء لجان مجالس الإدارة في الشركات التابعة والزميلة للأول وفقًا للمبادئ والإجراءات المنصوص عليها في سياسة اختيار أعضاء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه وجميع المتطلبات التنظيمية المعمول بها، إن وجدت؛
14. التوصية إلى مجلس الإدارة بالمرشحين لعضوية لجنة الشريعة، بما يتماشى مع المتطلبات التنظيمية المعمول بها، إن وجدت؛

15.وضع سياسة وإجراءات لتقييم أداء أعضاء لجنة الشريعة على أساس الكفاءة والمعرفة والمساهمة والفعالية، وذلك لمراجعتها واعتمادها من قِبل مجلس الإدارة؛
16.إعداد سياسة واضحة لمكافآت أعضاء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عن المجلس والإدارة التنفيذية، ورفعها إلى مجلس الإدارة للنظر فيها تمهيداً لاعتمادها من الجمعية العامة ومراجعتها بشكل دوري وبما يتماشى مع الأحكام المنصوص بها من قبل الجهات الإشرافية، على أن يراعى في تلك السياسة اتباع معايير ترتبط بالأداء، والإفصاح عنها، والتحقق من تنفيذها؛
17.تحقيقًا لهذا الهدف، قد تعمل اللجنة عن كثب مع المستشارين الخارجيين و/أو لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن المجلس و/أو رئيس إدارة المخاطر بالبنك لتقييم التشعبات المحتملة للحوافز المعتمدة بموجب سياسة المكافآت؛
18.الإشراف على التنفيذ السليم لسياسة المكافآت؛
19.التأكد من استيفاء جميع متطلبات الإفصاح المتعلقة بسياسة المكافآت؛
20.توضيح العلاقة بين المكافآت المدفوعة والأحكام المنصوص عليها في سياسة المكافآت، مع تسليط الضوء على أي انحراف جوهري عن تلك السياسة؛
21.المراجعة الدورية لسياسة المكافآت لتقييم مدى فعاليتها في تحقيق أهدافها؛
22.تقديم توصيات إلى مجلس الإدارة فيما يتعلق بإجمالي المكافآت المدفوعة لأعضائه وأعضاء لجنة مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية، والتأكد من أن هذه المكافآت تتماشى مع سياسة المكافآت المعتمدة؛
23.التأكد من أن المكافآت المدفوعة تتفق مع المعايير المحلية السائدة وأنظمة الرقابة وأنها مناسبة لتحقيق مصالح مساهمي البنك والأهداف الاستراتيجية طويلة الأجل؛
24.المراجعة الدورية لسياسة المكافآت لتقييم مدى فعاليتها في تحقيق أهدافها. وتقديم توصيات إلى مجلس الإدارة بشأن مكافآت أعضاء لجنة الشريعة، على أن تكون هذه المكافآت متناسبة مع واجبات ومسؤوليات هؤلاء الأعضاء ومتوافقة مع تعليمات البنك المركزي السعودي ذات الصلة.

يجب على مجلس الإدارة من خلال لجنة الترشيحات والمكافآت التأكد من إجراء مراجعة سنوية للمكافآت بشكل مستقل عن الإدارة وتقديمها إلى لجنة الترشيحات والمكافآت للمراجعة والتتبع. ويتم إجراء هذه المراجعة من قِبل مستشارين خارجيين مستقلين، من خلال Deliotte لعام 2022، حيث تقوم هذه المراجعة بتقييم امتثال البنك لقواعد البنك المركزي السعودي بشأن ممارسات المكافآت ومبادئ ومعايير مجلس الاستقرار المالي. ويأخذ كل من مجلس الإدارة لجنة الترشيحات والمكافآت والإدارة في الاعتبار نتائج هذه المراجعة في تحديد المسائل المتعلقة بالترشيحات، وكذلك أن يفصح بملخص عن ذلك في التقرير السنوي للبنك إذا كان ذلك ملائمًا.

يغطي نطاق سياسة المكافآت في الأول ما يلي:

- جميع الموظفين: العاملون الدائمون، والموظفون المتعاقدون بعقود ثابتة، والمنتدبون الدوليون، والموظفون العاملون في الشركات التابعة المملوكة بنسبة الأغلبية أو بالكامل للبنك، والموظفون المتعاقدون عبر وكالات خارجية.
- جميع عناصر المكافآت: الراتب الأساسي، والبدلات، وبرامج مزايا الموظفين، وبرامج العلاوات والحوافز (قصيرة الأجل وطويلة الأجل).
- المحددات الرئيسية للمكافآت: الفئات الوظيفية، والأداء الفردي، وأداء القسم والبنك ككل، وتقييم المخاطر، وظروف السوق والمكافآت، والمتطلبات التنظيمية.
- إجراءات الموافقة: إجراءات إنشاء وتعديلات السياسة، وإجمالي مراجعات الرواتب ودفعات الحوافز.
- إجراءات إعداد التقارير: إفصاحات التقارير السنوية، وإدارة معلومات التقارير، والتقارير التنظيمية، وإخطار الطرح الخاص لهيئة سوق المال.
- أدوار ومسؤوليات أصحاب المصلحة ذوي الصلة: مجلس إدارة الأول، ولجنة الترشيحات والمكافآت، وإدارة الموارد البشرية، والبنك المركزي السعودي.

تعتبر بعض الأدوار في الأول أدوارًا ذات مخاطر جوهرية. إذا تم تقييم الدور على أنه يحتوي على تأثير عالي المخاطر على البنك، فسيكون خاضعًا لتأجيل العلاوة بناءً على نموذج قائم على أربعة مستويات. تتم مراجعة الأدوار من قبل إدارة المخاطر والمكافآت بالموارد البشرية على أساس سنوي.

موظفو الشريحة الأولى	الشخص المسؤول / أو المُخاطِر / المراقب للمخاطر الجوهرية العالية
موظفو الشريحة الثانية	المُخاطِر / مراقب المخاطر الجوهرية المهمة
موظفو الشريحة الثالثة	المُخاطِر / مراقب المخاطر الجوهرية المهمة

(ب) المعلومات المتعلقة بتصميم وهيكل عمليات تحديد المكافآت

أهداف سياسة المكافآت:

- مواءمة ممارسات المكافآت مع استراتيجية وقيم المصرف لدعم التنفيذ الناجح للاستراتيجية بطريقة واعية بالمخاطر.
- إضفاء الشفافية على مبادئ وعمليات المكافآت لجميع أصحاب المصلحة لدى الأول.
- ضمان العدالة الداخلية لتوزيع المكافآت.
- حلول مكافآت فعالة من حيث التكلفة.
- ضمان الثقة في إجراءات المكافآت.
- ضمان تقديم خدمات عالية الجودة للعملاء من خلال مراعاة أخلاقيات الأول في المنتجات التي توفرها.
- تقديم مكانة قيّمة للموظف لجذب وتحفيز الموظفين الملتزمين والأكفاء وذلك لتحقيق استراتيجيتنا في أن نكون "البنك المفضل"، وذلك من خلال المساهمة في جعل الأول "أفضل بيئة عمل".
- ضمان الاستدامة المالية لبنك الأول.
- ضمان تحديد الأجر عبر الأداء الذي يعطي قيمة إضافية من جانب كل موظف على حدة.

تتم مراجعة سياسة المكافآت مرة واحدة في العام على الأقل من قبل لجنة الترشيحات والمكافآت أو في أقرب وقت ممكن إذا لزم الأمر. تمت آخر مراجعة في 4 أبريل 2023
ولضمان تحديد أجور موظفي إدارات المخاطر والشؤون القانونية والالتزام والمراجعة الداخلية والشؤون المالية دون النظر إلى الأعمال التي يشرفون عليها، فإن الإجراءات المتعلقة بالمكافآت الداخلية وسياسات الأجور تنص على فصل عملية تخصيص الأجر المتغير لجميع الموظفين العاملين في وظائف المراقبة عن البنك بأكمله، وحجم هذه المجموعة لا يرتبط بأرباح البنك قصيرة الأجل.

(ج) وصف الطرق التي توضح من خلالها المخاطر الحالية والمستقبلية في الاعتبار في عمليات تحديد الأجور، بما في ذلك نظرة عامة على المخاطر الرئيسية، وقياسها، وكيفية تأثير هذه التدابير على الأجور

جميع الموظفين العاملين في المخاطر الجوهرية (المدرجة أدناه 1.1 - 1.18)، أو الموظفين المعهود لهم بالمسؤولية أو المسؤولون، أو كبار موظفي مراقبة المخاطر أو الشؤون المالية يخضعون لشروط الدفع المؤجل للمنح، على نحو ما هو مفصل فيما يلي:

	المستوى	التأجيل	مستوى التأجيل	فترة التفويض	آلية التأجيل*	مستوى التفويض
مبنى المخاطر	موظفو الشريحة الأولى	نعم	%40	3 سنوات	أسهم	33% في السنة الأولى 33% في السنة الثانية 34% في السنة الثالثة
	موظفو الشريحة الثانية	نعم	%30	3 سنوات	أسهم	33% في السنة الأولى 33% في السنة الثانية 34% في السنة الثالثة
	موظفو الشريحة الثالثة	نعم	%20	3 سنوات	أسهم	33% في السنة الأولى 33% في السنة الثانية 34% في السنة الثالثة
	ليس ضمن الشريحة 1 أو 2 أو 3 (الحافز أكبر من 1.85 مليون)	نعم	%30	3 سنوات	أسهم	33% في السنة الأولى 33% في السنة الثانية 34% في السنة الثالثة
	ليس ضمن الشريحة 1 أو 2 أو 3 (الحافز بين 0.75 مليون و1.85 مليون)	نعم	%20	3 سنوات	أسهم	33% في السنة الأولى 33% في السنة الثانية 34% في السنة الثالثة

الحد الأدنى للمبلغ مؤجل الدفع سقفه 30 ألفًا وأقل. وإذا امتلك الموظف مبلغًا مؤجل الدفع بقيمة أقل من 30 ألفًا، لا يتم تطبيق أي تأجيل للدفع ويتلقى الموظف مبلغ المنح الخاص به نقدًا ودون إبطاء. وقد يخضع الموظفون الذين ليسوا من الشريحة 1 أو 2 أو 3 الحاصلون على مكافأة بين 0.75 مليون و1.85 مليون إلى دفع مؤجل بنسبة 20%. كما يخضع الموظفون الحاصلون على مكافأة قدرها أكثر من 1.85 مليون إلى دفع مؤجل بنسبة 30%.

سوف يتم تنفيذ مستوى التأجيل والفئة المنطبقة على الأسس التالية:

مستوى تأجيل المكافأة	النسبة المئوية للتأجيل
موظفو الشريحة الأولى	%40
موظفو الشريحة الثانية	%30

موظفو الشريحة الثالثة	%20

- شرط مالوس: إذا ثبت بشكل قاطع إهمال موظف في أداء واجباته أو عدم مراعاته القرارات/ الضوابط الصحيحة فيما يخص العمليات والائتمان وإدارة المخاطر والالتزام بمخاطر المعلومات أو بأي شكل آخر مما ينتج عنه خسائر و/ أو إضرار بسمعة البنك، فسوف يتم حجز الأسهم غير المستملكة ويحتفظ البنك بالحق في استرداد الأسهم المستملكة سابقًا.
- سيكون الاسترداد واجب التطبيق في الحالات التي تستوفي الشروط التالية:
  - شارك فرد أو كان مسؤولاً عن سلوك نتج عنه خسائر كبيرة للبنك. ينطبق هذا الاسترداد عند انحراف هذا السلوك عن حدود المسار الطبيعي للفرد الذي يقوم بمسؤولياته في البنك.
  - ويكون هناك دليل معقول لإظهار سوء السلوك أو الخطأ المادي الذي يبرر الإنهاء الموجز لعقد عمل الأفراد.

شراء الأسهم: من أجل التأكد من أن سعر السهم واحد بالنسبة للشراء والتخصيص، فإن أسهم بنك الأول المستخدمة لتمويل برنامج الدفع المؤجل يجب شراؤها خلال فترة محددة لمتوسط 30 يوم تداول قبل موافقة لجنة المكافآت والترشيحات على صندوق المكافآت. ويجب التأكد من أن هذه الفترة المحددة لا تدخل ضمن فترة حظر شراء الأسهم وفقًا لإرشادات البنك المركزي السعودي.

استراتيجيات التحوط الشخصية: تحظر القواعد التي أقرها البنك المركزي السعودي حيال ممارسات المكافآت والأجور استخدام استراتيجيات تحوط شخصية أو تأمين شخصي متعلق بالمكافآت والخصوم بغية منع تأثيرات مواءمة المخاطر المتضمنة في ترتيبات المكافآت والأجور للموظفين.

وفيما يلي قائمة بالمخاطر التي يتعهد بها الموظفون أو يديرونها نيابة عن البنك:

1.1مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي مخاطر الخسارة المالية نتيجة عجز العميل أو الطرف المقابل عن الوفاء بالتزاماته عند استحقاقها. تنشأ مخاطر الائتمان في الأساس من إقراض الشركات وإقراض الأفراد والتمويل التجاري وضمان اكتتاب الخزينة والقروض المشتركة. كما أنها تنشأ من المنتجات المدرجة خارج الميزانية العمومية، مثل الضمانات والمشتقات أو من حيازات البنك من سندات الدين.

1.2مخاطر السوق

تعرف مخاطر السوق بأنها العوامل المتعلقة بتقلبات السوق والتي تؤثر سلبًا على دخل البنك أو قيمة محافظه، وتشمل تلك العوامل أسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار السلع، وأسعار الفائدة، وفوارق الائتمان وأسعار الأسهم.

1.3مخاطر أسعار الفائدة في المحفظة المصرفية (IRRBB)

تعرف مخاطر أسعار الفائدة في المحفظة المصرفية على أنها تعرض منتجات البنك غير التجارية لمخاطر أسعار الفائدة. وتنشأ مخاطر سعر الفائدة في الأساس من عدم تطابق العائد المستقبلي على الأصول وتكاليف تمويلها نتيجة للتغيرات في أسعار الفائدة.

1.4مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي مخاطر عدم امتلاك البنك لموارد مالية كافية للوفاء بالتزاماته عند استحقاقها، أو أن يتوجب عليه القيام بذلك في حال الارتفاع الحاد للتكاليف. ويمكن أن تنشأ هذه المخاطر من عدم التطابق في توقيت التدفقات النقدية. وتنشأ مخاطر التمويل (وهي شكل معين من مخاطر السيولة) حينما لا يمكن الحصول على السيولة اللازمة لتمويل مراكز الأصول غير السائلة خلال الفترات المتوقعة وعند الحاجة.

1.5مخاطر الاستثمار

مخاطر الاستثمار هي مخاطر التأثير السلبي على الأرباح والخسائر ورأس المال بسبب خسارة غير متوقعة في قيمة مركز الاستثمار الذي يمتلكه البنك على أساس طويل الأجل (أسس غير تجارية). ويمكن أن ينشأ ذلك من محافظ البنك الاستثمارية ومحافظ الأسهم الخاصة أو الاستثمار في الأسهم.

1.6المخاطر التشغيلية ومخاطر المرونة

يتم تعريف المخاطر التشغيلية على أنها مخاطر الخسارة الناتجة عن عدم كفاية أو فشل العمليات الداخلية والأفراد والأنظمة، أو الناتجة عن الأحداث الخارجية، وسيشمل ذلك المخاطر القانونية التي تغطي، على سبيل المثال لا الحصر، التعرض للغرامات أو العقوبات أو الأضرار العقابية الناتجة عن الإجراءات الرقابية، وكذلك عمليات التسوية الخاصة.

مخاطر المرونة هي المخاطر المعنية بعدم قدرتنا على تقديم خدمات مهمة لعملائنا والشركات التابعة لنا والأطراف المقابلة، أثناء الاضطراب التشغيلي المستمر والكبير.

1.7المخاطر الاستراتيجية

المخاطر الاستراتيجية هي المخاطر التي تعجز وحدات العمل عن تحديدها والتعامل مع الفرص و/أو التهديدات الناشئة عن التغيرات في السوق بشكل مناسب، والتي قد ينشأ بعض منها على مدى عدة سنوات، مثل تغير الظروف الاقتصادية والسياسية، ومتطلبات العملاء، والاتجاهات الديموغرافية والتطورات التنظيمية، أو الإجراءات المتخذة من قبل المنافسين. ويمكن التخفيف من المخاطر بالنظر في الفرص والتحديات المحتملة من خلال عملية التخطيط الاستراتيجي.

1.8مخاطر السمعة

مخاطر السمعة هو تأثير سلبي محتمل، ولكن لا يمكن تحديد حجمه وتأثيره الحالي والمستقبلي على الأرباح ورأس المال، وقد ينشأ ذلك من تصور مختلف وسلبي لسمعة البنك بين أصحاب المصلحة المتعددين في مختلف جوانب عملياته.

1.9مخاطر الالتزام

مخاطر الالتزام هي المخاطر التي تؤدي إلى عقوبات نظامية وقانونية وخسائر مالية جوهرية أو إضرار بسمعة البنك تطبق نتيجة لعدم الالتزام لكافة القوانين والقواعد واللوائح المعمول بها. ويتمثل الهدف من الالتزام في حماية سمعة ومصداقية البنك، وحماية مصالح المساهمين والمودعين، وحماية المؤسسة من التبعات القانونية.

1.10 مخاطر التسوية
تشير مخاطر تسوية الطرف المقابل إلى خطر استمرار فشل المعاملة أثناء التسوية النهائية أو معالجة المدفوعات أو تبادل الأصول. ويتم تقييمها جنبًا إلى جنب مع التسهيلات الأخرى المقدمة للطرف المقابل. وتتضح المجالات الرئيسية التي يمكن أن تبرز فيها مخاطر التسوية أثناء التعرض النقدي في "حدود التسوية اليومية" وحدود الدفع الخاصة بخدمة المدفوعات الفورية "سريع".

1.11 مخاطر الاحتيال
يتم تعريف مخاطر الاحتيال على أنها مخاطر احتيال داخلية وخارجية تتعرض لها أنظمة البنك وسياساته وأفراده.

1.12 المخاطر القانونية
تشير إلى مخاطر الخسارة المالية و/أو العقوبات و/أو الإضرار بالسمعة الناتج عن المخاطر التعاقدية (مخاطر اختلال حقوق و/أو التزامات البنك في إطار علاقة تعاقدية)؛ ومخاطر النزاع (المخاطر التي تظهر عند التورط في النزاعات المحتملة أو الفعلية أو إدارتها)؛ والمخاطر التشريعية (مخاطر عجز البنك عن الالتزام بقوانين السلطة القضائية في البلد الذي يعمل فيه)؛ ومخاطر الحقوق غير التعاقدية (مخاطر عدم امتلاك البنك لأصوله بشكل صحيح أو التعدي عليها من قِبل آخرين لها أو التعدي من قِبل البنك على حقوق طرف آخر)

1.13 مخاطر أمن المعلومات
الخطر المتمثل في أن خرق السرية أو النزاهة أو التوافر ينتج عن فقدان المعلومات السرية أو استغلالها لأغراض إجرامية أو استخدامها بطريقة من شأنها أن تسبب ضررًا لسمعة البنك و/أو تسبب له خسارة مالية.

1.14 المخاطر المحاسبية
تشمل مخاطر إدخال بيانات مالية بشكل غير صحيح أو الخطأ في حسابها أو حذفها أو الخطأ في إبلاغها للمستخدمين الخارجيين، مثل المستثمرين والجهات التنظيمية أو كمعلومات إدارية داخلية.

1.15 مخاطر الأفراد
تشمل مخاطر اختلال ممارسات التوظيف وفقدان أو عدم القدرة على جذب الموظفين الأساسيين أو الموظفين غير المدربين بشكل كافٍ، وكذلك التدريب الذي لا يعكس قيم البنك، واختلال القوى العاملة، والمخاطر المتعلقة بقانون العمل، أو عدم كفاية النواحي الصحية والسلامة في مكان العمل.

1.16 المخاطر المادية
المخاطر التي يتعرض لها الموظفون أو الممتلكات أو البنية التحتية الحيوية للمصرف من الاضطرابات المدنية أو الإرهاب أو المستويات المرتفعة بشكل منهجي من جرائم العنف (بما في ذلك الاختطاف) والأحداث المناخية القاسية.

1.17 مخاطر الأنظمة
تشمل مخاطر التعطل أو أي قصور آخر في المنصات الآلية التي تدعم تنفيذ الإجراءات اليومية للبنك (أنظمة التطبيقات) والبنية التحتية للنظم التي تنشأ عليها (مراكز البيانات والشبكات وأجهزة الحاسب الآلي الموزعة).

شروط إسقاط الحق وعدم إسقاط الحق

1. شروط إسقاط الحق

- الاستقالة: إذا ترك الموظف بطوعه الخدمة لدى الأول، فإنه يفقد جميع الأسهم غير المستملكة.
- إنهاء الخدمات: إذا تم إنهاء خدمات الموظف لدى الأول بسبب الأداء أو على أساس تأديبي، فسوف يفقد جميع الأسهم غير المستملكة.

شرط مالوس: إذا ثبت بشكل قاطع إهمال موظف في أداء واجباته أو عدم مراعاته القرارات / الضوابط الصحيحة فيما يخص العمليات والائتمان وإدارة المخاطر والالتزام بمخاطر المعلومات أو بأي شكل آخر مما ينتج عنه خسائر و/ أو إضرار بسمعة البنك فسوف يتم حجز الأسهم غير المستملكة ويحتفظ البنك بالحق في استرداد الأسهم و/أو المكافآت المستملكة سابقًا. لا يمكن تطبيق الاسترداد إلا لفرد مشارك أو كان مسؤولاً عن سلوك أدى إلى خسائر كبيرة للبنك. ينطبق هذا الاسترداد عند انحراف هذا السلوك عن حدود المسار الطبيعي للفرد الذي يقوم بمسؤولياته في البنك، ويكون هناك دليل معقول لإظهار سوء السلوك أو الخطأ المادي الذي يبرر الإنهاء الموجز لعقد عمل الأفراد.

- ولا يمكن تطبيق شرط الاسترداد إلا على مدة 5 سنوات سابقة بالإضافة إلى سنة الأداء الحالية. وبناء على تقييم الخسارة/الضرر للحادثة يمكن استرداد مكافأة الموظف إما لسنة واحدة محددة أو أكثر حتى خمس سنوات.

2. شروط عدم إسقاط الحق

- التقاعد العادي عند بلوغ سن التقاعد القانوني، سيتبع منح الأسهم جدول الاستحقاق العادي. التقاعد على أساس اعتلال الصحة أو الإصابة أو العجز، في أي من هذه الحالات، قد يُطلب التحقق من السجلات الطبية المعتمدة. سيتبع استحقاق أسهم التقاعد في حالة اعتلال الصحة أو الإصابة أو العجز الجزئي جدول الاستحقاق العادي.
- إذا تم بيع كيان صاحب العمل ولم يعد جزءًا من استحقاق أسهم مجموعة الأول، فسيتم اتباع جدول الاستحقاق العادي.
- الاستغناء عن الموظفين بسبب عدم الحاجة: (سيتبع استحقاق الأسهم جدول الاستحقاق العادي)
- إذا كان دور الموظف يحتاج إلى مهارة كبرى، ولا يفي الموظف بمتطلبات الدور المتغير.
- إذا لم تكن هناك وظيفة مناسبة للموظف العائد من مهمة دولية.
- عندما يرى بنك الأول أن مغادرة الموظف المتفق عليها بينهما ستكون في مصلحة البنك.
- عندما لا يعتبر بنك الأول أن الموظف يمتلك المهارات المطلوبة لتحقيق أهداف العمل بعد إعادة التنظيم الإداري ولا يمكن إيجاد دور بديل مناسب.
- في حالة الوفاة أثناء الخدمة، يتم اكتساب الأسهم بالكامل.
- عندما ينتهي عقد الموظف محدد المدة مع البنك وعدم تجديده من قبل البنك أو الموظف، وسيتم اكتساب الأسهم بالكامل.
- التعيين بموجب مرسوم ملكي، سيتبع منح الأسهم جدول الاستحقاق العادي.

الاستقالة الطوعية (للانضمام إلى شركة غير منافسة)

(د) وصف الطرق التي يسعى البنك من خلالها أثناء فترة قياس الأداء إلى ربط الأداء بمستويات الأجور

يتم تقييم أداء جميع الموظفين في مراجعات نهاية السنة. ويتلقى جميع الموظفين ملاحظات بناءة حول الأداء في "نقطة فحص" الأداء في منتصف العام. وترتبط تقييمات الأداء لجميع الموظفين بالأهداف والمقاييس المحددة والموضحة في "بطاقة سجل الأداء" المسجلة مباشرة عبر نظام الأول لإدارة الأداء.

يتم تقييم الأداء باستخدام منهجية "بطاقة النتائج" (سكوركارد)، حيث يوافق كل موظف على أهداف معينة، ويتم تقييم التقدم في تحقيق هذه الأهداف خلال السنة. كذلك يتم تقييم الموظفين مقارنة بنظرائهم من خلال عملية معايرة الأداء، حيث يتم تطبيقها لضمان العدالة والإنصاف في تقييم الأداء.

يجري تقييم الموظفين باستخدام تقييم "على المسار الصحيح/خارج المسار الصحيح" من بنك الأول خلال مرحلة منتصف العام. وذلك التقييم يمثل معيارًا مشتركًا لتقييم الأداء ومقارنته، ويستخدم هذا التقييم في الدفع نحو إجراء تقييم عادل ومتسق للأداء. وفيما يلي تعريف تقييم "على المسار الصحيح/خارج المسار الصحيح":

على المسار الصحيح:

- يفي أو يتجاوز توقعات الأداء والسلوكيات المبنية على القيم في النصف الأول؛
- يرجح حصوله على درجة "أداء جيد" أو "أداء قوي" أو "أداء عالٍ" كتقييم لأداء نهاية العام؛
- يرجح حصوله على درجة "سلوكيات قدوة" أو "سلوكيات قوية" كتقييم للسلوك في نهاية العام.

خارج المسار الصحيح:

- لا يفي بتوقعات الأداء والسلوكيات المبنية على القيم في النصف الأول؛
- يتطلب التحسين للحصول على درجة "جيد" أو "قوي" كتقييم الأداء لنهاية العام.

يتم تقييم أداء الموظفين باستخدام مقياس الأول الوصفي المكون من 5 نقاط خلال نهاية السنة. وقد تم تعريف المقياس كالآتي:

- أفضل أداء: يفوق توقعات الأداء بشكل ملحوظ
- أداء قوي: يفوق توقعات الأداء
- أداء جيد: يحقق توقعات الأداء
- أداء غير متناسق: لا يحقق توقعات الأداء باستمرار
- أداء ضعيف: لا يحقق توقعات الأداء

يتم تقييم أداء الموظفين باستخدام مقياس الأول الوصفي المكون من 4 نقاط خلال نهاية السنة. وقد تم تعريف المقياس كالآتي:

- قدوة حسنة: يبدي سلوكيات استثنائية، ويفوق التوقعات بكثير، ويصل بتحسين الأداء إلى مستويات تفوق المستويات المستهدفة، ويخلف تأثيرًا إيجابيًا دائمًا لدى الأول وجميع الأطراف المعنيين.
- قوي: يبدي سلوكيات مستدامة قوية تفي دائمًا بالتوقعات وأحيانًا ما تفوقها، بما يحسن الأداء المستدام للأعمال لدى بنك الأول وجميع الأطراف المعنيين.
- مقبول: يبدي سلوكيات مرضية لكنها قد تتطلب المزيد من التطوير من أجل تحسين المساهمة وخلق تأثير أكثر إيجابية في الأطراف المعنيين.
- ضعيف: يبدي سلوكيات قد تضر بالأطراف المعنيين لدينا وبسمعتنا، ويثير المخاطر و/أو يعيق أداء الأعمال.

تُستبقى تقييمات أداء جميع الموظفين في المحفوظات لمدة 5 سنوات، وتستخدم لتحديد اتجاهات الأداء على مدى فترة أطول من الوقت لكبار الموظفين.

تركز طريقة إدارة الأداء المعتمدة لدى الأول على المفاضلة بين الأداء الفردي للموظفين ووضع استراتيجية مكافآت متغيرة لتشجيع الأداء العالي.

ولضمان الموضوعية الكاملة واستقلالية دور المراجعة الداخلية، فإن أداء مدير عام المراجعة الداخلية سوف يتم تقييمه بواسطة لجنة المراجعة وفقًا لقواعد المكافآت الصادرة من البنك المركزي السعودي.

يستخدم البنك فلسفة استرشادية تقديرية لتحديد الأجور المتغيرة؛ وبمجرد أن تظهر النتائج المالية للبنك، تقدم الإدارة إلى "لجنة الترشيحات والمكافآت" مجموعة مقترحة من الأجور المتغيرة الكلية تختلف وفقًا للأداء المالي الكلي للبنك. وما أن تحظى تلك المجموعة بالموافقة، يتم تقسيم هذه المجموعة إلى 3 مجموعات رئيسية، هي مجموعات: "الأعمال" و"مراقبة الدعم" و"البنية التحتية" ("مكتب الدعم الإداري"). وفي إطار أضيق، يجري تعديل هذه المجموعات بناءً على نتائج كل إدارة، ثم في إطار أضيق، يوضع نطاق لكل موظف على أساس الأداء الفردي. بعد ذلك، يبدأ المديرون المباشرون عملية التخصيص في إطار النطاقات الاسترشادية، بما يضمن التمييز بين التوصيات الصادرة بشأن الموظفين حسب مستوى الأداء الفردي. إنَّ فلسفة الأول الكلية للأجور عمادها "الدفع مقابل الأداء"، وبالتالي، فمن خلال التعريف الحالي لمستويات الأداء الموضحة أعلاه، لا تعمد سياسة البنك إلى مكافأة "الأداء غير المتسق/الأداء الضعيف" و/أو

"السلوك الضعيف". علاوة على ذلك، استحدث بنك الأول، في 2017، سياسة لإدارة العواقب تهدف إلى ضمان وجود إطار عمل تأديبي شامل. لذلك، فمن الممكن، في حالات محددة من سوء السلوك، أن تقتضي هذه السياسة خفض الأجور المتغيرة، وقد أثرت هذه السياسة على بعض الموظفين في 2017 وما تلاها.

وعلى صعيد الأجور الثابتة، يهدف بنك الأول إلى تحقيق التمييز في الأجور الثابتة بناءً على توجه أداء الأفراد، إذ يستهدف بنك الأول وضع الموظفين ذوي الأداء العالي قرب شريحة الأجور العليا في السوق والأسهم الداخلية مع الإبقاء على المستويات الإجمالية للأجور مساويةً للمتوسط السائد في السوق أو أعلى منه. فكل عام، يشارك بنك الأول في استقصاءات للأجور داخل السوق هي الأفضل في فئتها، إذ يقدمها أفضل مقدمي الخدمات في المنطقة (مكلاغان ومجموعة هاي كورن فيري) لتوفير هذه البيانات المرجعية لتلك المراجعات السنوية للأجور.

(هـ) وصف الطرق التي يسعى البنك من خلالها إلى تعديل الأجور لمراعاة الأداء الأطول أجلاً:

موضحة في القسم (ج).

(و) وصف النماذج المختلفة للأجور المتغيرة التي يستخدمها البنك والأساس المنطقي لاستخدام تلك النماذج المختلفة

يقدم بنك الأول شكلين رئيسيين للأجور المتغيرة (النقد وأسهم الأول). فحسبما تقتضي الضرورة، يخضع الموظفون ذوو الأجر المتغير للدفع المؤجل على مدى ثلاث سنوات؛ إذ يشتري بنك الأول أسهم خزينة بمبالغ مؤجلة ويتم الاحتفاظ بها ضمن محفظة إجمالية للبنك تديرها شركة "إتش إس بي سي العربية السعودية" وشركة "الأول للاستثمار". وبناءً على المبلغ المؤجل وسعر السهم، يُخصص عدد من الأسهم لكل موظف، وتنتقل ملكيتها للموظف خلال فترة مدتها 3 سنوات من سنوات الأداء المقبلة. ويُحدد سعر السهم خلال فترة محددة يبلغ متوسطها 30 يوم تداول قبل موافقة لجنة المكافآت والترشيحات على السعر الفعلي لمجموعة المكافآت وقت الشراء، ويمكن تعديله في وقت انتقال الملكية حسب سعر السوق الفعلي لسهم بنك الأول في وقت انتقال الملكية، وهو ما يحول دون قيام البنك بأي محاولة للربح أو الخسارة من خلال تغير أسعار الأسهم ويقرن كل موظف على حدة، بوصفه مستفيدًا، بالفوائد طويلة الأجل للأداء الكلي للبنك الذي يؤثر على سعر السهم. وفي وقت انتقال الملكية، تُحول الأسهم المخصصة من محفظة البنك إلى محفظة الموظف التي يحق للموظف فيها بيع الأسهم أو الاحتفاظ بها حسبما يفضل.

كذلك، يطبق بنك الأول برنامجين لحوافز للموظفين العاملين في مبيعات الخدمات المصرفية للأفراد وإدارة الثروات ومبيعات "التجزئة المصرفية" ووظيفة "تحصيلات التجزئة المصرفية". ويعمد هذان البرنامجين إلى التركيز على صغار الموظفين فقط، ويخضعان للمراجعة والإقرار بصفة سنوية من قبل إدارة الموارد البشرية والأعمال والمخاطر والمراجعة والمالية والالتزام، وتوافق عليهما "لجنة الترشيحات والمكافآت".

إنَّ بنك الأول يضع عين الاعتبار طبيعة الأعمال ومستوى الموظفين إضافةً إلى عوامل التعويض الكلية حال تحديد مزيج الأجور لفرادى لموظفين، ويتم إقرار ذلك المزيج وتحديده بناءً على معايير السوق وغيرها من العناصر من مثل الأداء الفردي وأداء الأعمال. ومزيج الأجور في بنك الأول يتراوح بين "20/80" ثابت إلى متغير لوظائف مكتب الدعم الإداري والمراقبة، وبين "30/70" ثابت إلى متغير لوظائف الأعمال.

REM1: المكافآت الممنوحة خلال السنة المالية (بآلاف الريالات)

آلاف الريالات السعودية

	مبلغ المكافأة		أ	ب
			الإدارة العليا، كما هي محددة في منشور البنك المركزي السعودي رقم 42081293 بتاريخ 21/11/1442 هجري	مسئولي المخاطر الجوهرية الآخرين
1	المكافأة الثابتة	**عدد الموظفين**	**14**	**106**
2		**مجموع المكافأة الثابتة (3+5+7)**	**26,607**	**124,905**
3		منها: على أساس نقدي	26,607	124,905
4		منها: مؤجلة	-	-
5		منها: أسهم أو أدوات أخرى مرتبطة بالأسهم	-	-
6		منها: مؤجلة	-	-
7		منها: أنماط أخرى	-	-
8		منها: مؤجلة	-	-
9	المكافأة المتغيرة	**عدد الموظفين**	**14**	**106**
10		**مجموع المكافأة الثابتة (11+13+15)**	**36,440**	**71,817**
11		منها: على أساس نقدي	12,684	43,116
12		منها: مؤجلة	-	-
13		منها: أسهم أو أدوات أخرى مرتبطة بالأسهم	23,756	28,701
14		منها: مؤجلة	23,756	28,701
15		منها: أنماط أخرى	-	-
16		منها: مؤجلة	-	-
17		**المجموع (2+10)**	**63,047**	**196,722**

REM2: مدفوعات خاصة (بآلاف الريالات)

	مدفوعات خاصة	مكافآت مضمونة		مكافآت لمرة واحدة		مكافآت نهاية الخدمة	
		عدد الموظفين	إجمالي المبلغ	عدد الموظفين	إجمالي المبلغ	عدد الموظفين	**إجمالي المبلغ**
1	**الإدارة العليا**	-	-	-	-	-	**-**
2	**مسؤولو المخاطر الجوهرية الآخرون**	-	-	-	-	-	**-**

REM3: مدفوعات خاصة (بآلاف الريالات)

		أ	ب	ج	د	ه
	المكافآت المؤجلة والمحتفظ بها	إجمالي مبلغ المكافآت المستحقة المؤجلة	منها: المبلغ الإجمالي للمكافآت المؤجلة والمحتفظ بها الخاضعة لتعديلات لاحقة صريحة و/أو ضمنية	إجمالي مبلغ التعديلات خلال السنة نتيجة تعديلات لاحقة صريحة	إجمالي مبلغ التعديلات خلال السنة نتيجة تعديلات لاحقة ضمنية	إجمالي مبلغ المكافآت المؤجلة المدفوعة خلال السنة المالية
1	الإدارة العليا	**37,423**	**37,423**	-	-	**18,449**
2	نقدًا	3,058	3,058	-	-	12,905
3	أسهم	34,365	34,365	-	-	5,544
4	أدوات مرتبطة بالنقد	-	-	-	-	-
5	أخرى	-	-	-	-	-
6	مسؤولو مخاطر جوهرية آخرون	**58,200**	**58,200**	-	-	**49,631**
7	نقدًا	4,953	4,953	-	-	43,372
8	أسهم	53,247	53,247	-	-	6,259
9	أدوات مرتبطة بالنقد	-	-	-	-	-
10	أخرى	-	-	-	-	-
11	**المجموع**	**95,623**	**95,623**	**-**	**-**	**68,080**